



سيف الله على من كذب على أولياء الله

العلامة صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي
(١١٢٠ هـ - ١٧٠٨م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده صدق وعده ونصر عبده، وأعز جنده، وهزم الأحزاب وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمّد وآله وصحبه.

أما بعد:

فإن كتاب «سيف الله على من كذب على أولياء الله» تأليف الشيخ: صنع الله بن صنع الله الحلبي المكي الحنفي رحمه الله كتاب مفيد في موضوعه وهو الرد على المخرفين الذين يعبدون الأولياء من دون الله أسوة بمن قبلهم من المشركين الذين قال الله فيهم: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر:٣] فتسلسل هذا في

القبوريين الذين ينتسبون إلى الإسلام اليوم، فالعمل هو العمل والحجة، هي الحجة فقيض الله للحق أنصاراً يردّون عنه شبه المشبهين وانتحال المبطلين، ومن هؤلاء مؤلف هذا الكتاب الذي بين أيدينا، والذي كان مفقوداً لا نعلم عنه شيئاً الا ما نجده من المنقولات عنه في كتب التوحيد حتى أتاح الله لإخراجه وتحقيقه فضيلة الشيخ: علي رضا بن عبدالله بن علي رضا، فقد اعتنى بهذا الكتاب وعلق عليه بتخريج ما فيه من الأحاديث والآثار وحقق نصه واستدرك على المؤلف بعض الأخطاء التي وقع فيها وهي قليلة بحمدالله لا تقلل من قيمة الكتاب، فجزاه الله خير الجزاء وجعل ذلك في ميزان حسناته وزاده علماً نافعاً وعملاً صالحاً، وغفر لمؤلف الكتاب وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء إنه سميع مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

صالح بن فوزان بن عبدالله

الفوزان

١٤١٩/٧/٦هـ

مقدمة المحقق: إن الحمدَ للهِ نحمدهُ ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بـا للهِ مِـن شـرورِ أنفسِنا وسيئاتِ أعمالِنا، من يهدهِ اللّهُ فلا مُضِلَ لهْ، ومن يُضلِلْ فلا هاديَ له، وأشهدُ أنَ لا إلهَ إلا اللّه وحدهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أنَ محمداً عبدهُ ورسوله.

أما بعد: فهذهِ رسالةٌ قيّمةٌ نادرةٌ نافعةٌ في بيانِ عقيدة التوحيدِ الصافيــة مـن الشـركِ والخرافاتِ والضلالاتِ والأباطيل، قامَ بتأليفها عالمُ تحرير هوَ صنعُ اللّهِ بن صُنـع اللّهِ الحنفي الحلبي المكي، سعى فيها جاهداً لبيانِ وتثبيـتِ دعـائمِ توحيـدِ الألوهيـةِ الـذي جحدهُ الكفار، وقاتلهم عليهِ النبيُ ﷺ، واسـتباحَ دِمـاءَهم وأموالَهُـم ونسـاءَهُم حتـى يقولوا لا إله إلا اللّه ويؤمنوا به عليهِ الصلاةُ والسلام وبما جاءَ بهِ كما صحَّ ذلكَ عنـدَ الإمامْ مُسلم في «صحيحه» (١/ ٥٢) رقم (٢١/ ٣٤) ولفظهُ: «أُمِرتُ أنْ أُقاتِلَ الناسَ حتى يَشهدوا أنَ لا إلهَ إلا اللّه، ويؤمنوا بي وبِما جئِتُ بِهِ، فإذا فعلـوا ذلـكَ عصمـوا مني دِماءَهَم وأموالَهُم إلا بحقِها، وحِسابهمْ على اللّه».

ولما كانتِ الغايةُ منَ الخلقِ هيَ عبادةُ اللّهِ تعـالى مخلصـينَ لـهُ الديـنَ، وكـانَ العلـمُ النافعُ هوَ أساسُ ذلكَ، كانَ علمُ العقيدةِ هوَ أُسُّ المعاشِ والمعادْ -كما يقـولُ المؤلـفُ في مقدمته- وأعظمُ العلومِ قدراً، وأعلاها ثناءً وفخراً؛ فشـرفُ كـلِ علـمٍ بموضوعِـه، وموضوعُ هذا العلم ذاتُ الإلهِ الأقدسِ، والبحثُ فيهِ عــن أحـوال وصفـهِ المقـدس، وكيفَ لا وهوَ نورُ الهدايةِ، ومطلعُ الدراية، وبهِ الإفادةُ، ونفـوذُ السـعادةُ. ولـولاهُ مـا تميزَ الخطأُ من الصواب، ولا الشرابُ من السرابِ، فكـانَ أولى مـا تُنفـقُ فيـهِ أنفـاسُ الأتقياء، وأزكى ما تَزدَحِمُ عليهِ هِمَمُ الأزكِياء.

سببُ تأليفِ الكتاب: يقولُ المؤلفُ -رحمهُ اللّهُ تعالى- في ذلك: هـذا وإنـهُ قـد ظهرَ الآن فيما بينَ المسلمينْ جماعات يدَّعونَ أنَ للأولياءِ تصرفـاتٍ في حيـاتهم وبعـدَ الممات، ويُستغاثُ بهم في الشدائدِ والبليـات، وبهممهـمْ تنكشـفُ المهمـات، فيـأتونَ قبورهم وينادونَهم في قضاءِ الحاجات...

إلى أن قال: وها أنا أفيضُ عليكَ ما تطمئنُ به النفوسُ الزكية، وترتـاح لـهُ الأرواحُ التقيةُ، لا سيما وقد كثرَ القيلُ والقال في هذا السؤال، وتَزَيَّـا أهـل الـزور بـزيِّ أهـلِ

الكمال، وخبطوا أقلاماً على انعكاسِ الأحوال، وسأشيرُ إلى ردِّ ما توهَّمُوه، وأزيِّف لهم ما تصوَّروه ورسموه...

قصتي مع هذا المخطوط: كنتُ أقرأُ ما كتبهُ أئمةُ دعوةِ التوحيدِ في كتُبِهِم مثل «تيسيرِ العزيزِ الحميد شرحُ كتابِ التوحيد» حولَ موضوعِ الأولياء وحكم من ذبحَ أو نذرَ لهم شيئاً أو ادعى أنَ لهُم تصرفاً في الحياةِ وبعدَ الممات، فوقفت على نقلٍ جميل من الشيخ سليمان بن عبدِ الله بن محمّد بن عبدِ الوهاب -توفي سنة (١٢٣٣هـ)- رحمهُ الله تعالى عن كتاب صنع الله الحلبي الحنفي (ص٢٣٢) -المكتب الإسلامي- قالَ فيه: (وقال الشيخ صنعُ الله الحلبي الحنفي في كِتابِه الذي ألفهُ في الردِ على من ادعى أنَ للأولياءِ تصرفاً في الحياةِ وبعدَ الممات في سبيلِ الكرامَة: (هذا وإنَهُ قد ظهرَ الآن فيما بينَ المسلمينْ جماعاتٌ يدَّعون أنَ للأولياءِ تصرفات في حياتِهم وبعدَ الممات...).

كما ذكرهُ في (ص٢٠٧) فقال: (وقالَ الشيخ صُنعُ الله الحلبي الحنفي في الرد من أجازَ الذبحَ والنِذرَ للأولياء، وأثبتَ الأجرَ في ذلك...)

كما وقفتُ على نقلٍ مماثل في كتاب «فتحِ المجيد شرح كتابِ التوحيد» للشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ -رحمهم الله تعالى- (ص١٩٢) -دار الفكر- حولَ موضوع الذبح والنذر للأولياءِ وحكمه...

كما نقلَ الشيخ عبدالرحمن عن مؤلِفنا هذا في (ص٢٠٣) حول موضوع طلبِ الحاجات مِن الأولياءِ والزعمْ بأنَ لهم تَصرفاً في الحياةِ وبعدَ الممات...

كما نقلَ عن هذا المخطوط العلامةُ السلفي شمس الأفغاني -رحمه الله تعالى- في كِتابه العظيم والنافع «جهودِعلماء الحنفيةِ في إبطال عقائد القبورية» (٢/ ٨٤٧) فقد نقلَ عن المخطوط (ورقة١٣) كلاماً مهماً للمؤلف حولَ تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل:٨٠] وتحقيق أن الموتى لا يسمعونَ نداءَ المستغيثين بهم.

كما نقلَ شمسُ الأفغاني في (٢/ ٩٦٨) كلاماً نفيساً من المخطوط حولَ منِ اعتقدَ:

أنَ جلبَ النفع، ودفعَ الضُر يكونُ من غيرِ اللّهِ مع الرد عليه من (ورقة٣،٨-١٥).

ونقل كذلك من المخطوط (ورقة١٤-١٥) حول الكراماتِ الصحيحةِ والأحوالِ الشيطانيةِ الباطلةِ انظر «جهود علماءِ الحنفية» (٢/ ٩٩٠). وفي (٢/ ٩٩١-٩٩٢) ينقل الشمس عنِ الإمام صنع الله قوله: (لأنَ غالب من يَتكلم في هذهِ العصورِ بالولاية ممن خلا عنِ العلم وجعلَ تقواهُ في الخلواتِ وتركِ الجماعات...) ليتصل بإخوانِهِ مِن الجنِ ويتكلَم بطاماتِ يظنونها مِنهُ كراماتٍ) (المخطوط ورقة٢٠).

وفي (٢/ ١٠٠١) ينقل عنهُ ظنُ أهلِ الأوثانِ بأوثانِهم، وأن هؤلاءِ القبوريين مشابهونَ لَهُم في ذلكَ الاعتقاد. (المخطوط١٠).

وقد أكثرَ الشمس -رحمه الله- من النقلِ عن هذا العالم الحنفي ليدحضَ بذلكَ شبهاتِ الخرافيين والقبوريين مِن الأحناف وغيرِهِم الذينَ يظنونَ أن هذا الدين الخالصَ إنما هو بِدعةٌ ابتدعها محمّد بن عبدالوهاب -رحمه الله تعالى- وعليه فهذا توحيدُ الوهابية!!

فكانَ النقلُ عن هذا الإمامِ وغيرهُ من علماءِ وأئمةِ الأحنافِ رادعاً ومطفئاً -بإذنِ اللّهِ تعالى- لما يلهجُ به أولئكَ الذين ظنوا -والظنُ أكذبُ الحديث- أن الإمامَ المجدد محمّد بن عبدالوهاب -شيخَ الإسلام الثاني بحقٍ كما يقولُهُ الألباني حفظَهُ الله وعافاه كان بِدعاً مِن المجددين، وأنَهُ أتى بما يُخالفُ الكِتابَ والسنةَ!! فالحمدُ للهِ كثيراً على وضوحِ الحِجةِ وبيانِ المحجةِ.

نبذة عن المؤلف: هوَ الإمامُ العلامةُ صنعُ اللّهِ بن صنعِ الله الحلبي المكي الحنفي.

واعظ، فقيه، محدث، أديب.

من مؤلَفاتِه: «أرجوزةٍ في الحديث»، و«سيف اللّهِ على من كذبَ على أولياءِ اللّه» وهو كتابنا هذا و«أكسير التقي في شرحِ الملتقى».

توفي رحمهُ الله تعالى سنة (١١٢٠هـ) أي كانَ عُمـر الشـيخ الإمـام محمّـد بـن عبـد الوهاب رحمهُ الله تعالى (٥) سنوات. (وُلِدَ سنة (١١١٥هـ) وتوفي سـنة (١٢٠٦هــ)».

هذا وحدهُ كافٍ -بحولِ اللهِ تعالى وتوفيقه- لبيانِ أنَّ سلسلةَ العلمِ الصحيح المتوارث من الكتابِ والسنةِ وعقيدةِ الصحابةِ ومنهجهم متواصلـة بحمـدِ اللهِ تعـالى علـى مـرِّ العصورِ وكرِّ الدهورِ، وأن الله تعالى ناصِرٌ لدينِه، ومعل لكلمته، وأنهُ لا تزالُ طائفـةٌ من أمتِه عليه أفضلُ الصلاة وأزكى التسليم قائمةً وظاهرةً على الحق، لا يضرُهُم مـن خذَلهم، ولا من خالفهم، حتى يأتي أمرُ اللهِ تعالى، وهم كذلك.

وانظر ترجمة المؤلف في «هديةِ العارفين» (١/ ٤٢٨)، و«معجم المؤلفين» (٦٢٤١).

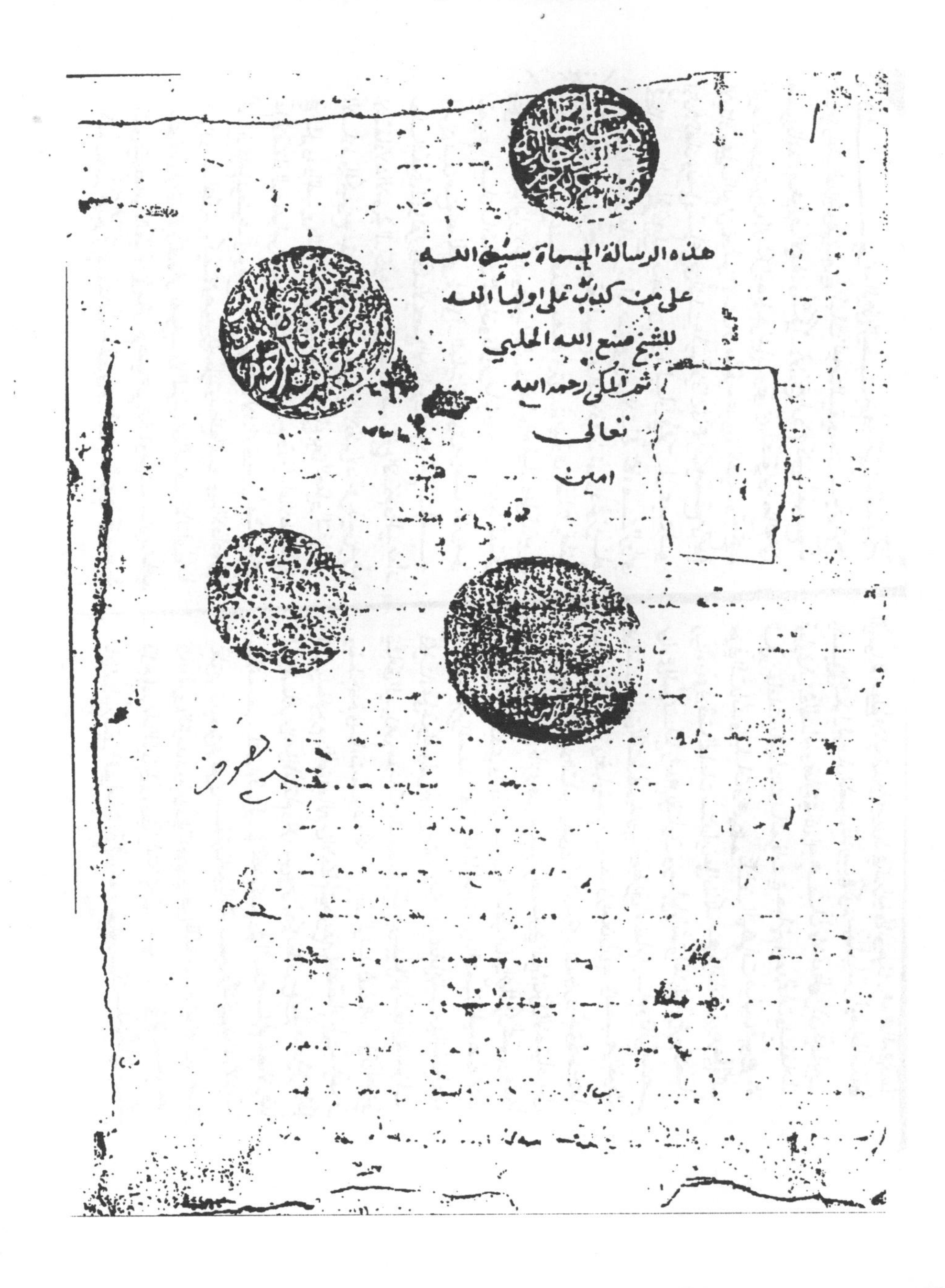
وصف المخطوط: توجد نسختانِ من هذهِ الرسالةِ في مكتبةِ المسجدِ الحرامِ بمكـةَ المكرمةِ الأولى تقع في (١٩) ورقة مِن القطعِ المتوسط، وهيَ كاملة بحمد الله تعالى.

والثانية وتقع في (١٧) ورقة من القطعِ المتوسطِ كذلكَ ولكنها غيرُ مكتملةٍ وتنتهي بقوله: (وتركُ معنى: إنما الأياتُ عندَ الله، وأنهُ يكشفُ مافي القلوبِ بِمنطقة...) وهي في المصورات برقم (٢٨٢).

وفي الميكروفيلم برقم (٣٤٠٢،٢١٤٩) رقم عام (١٣٥٦، ١٣٥٧).

وقد رمزتُ للكاملةِ بالرمز (ك)، وللنسخةِ الناقصةِ بالرمز (ن).

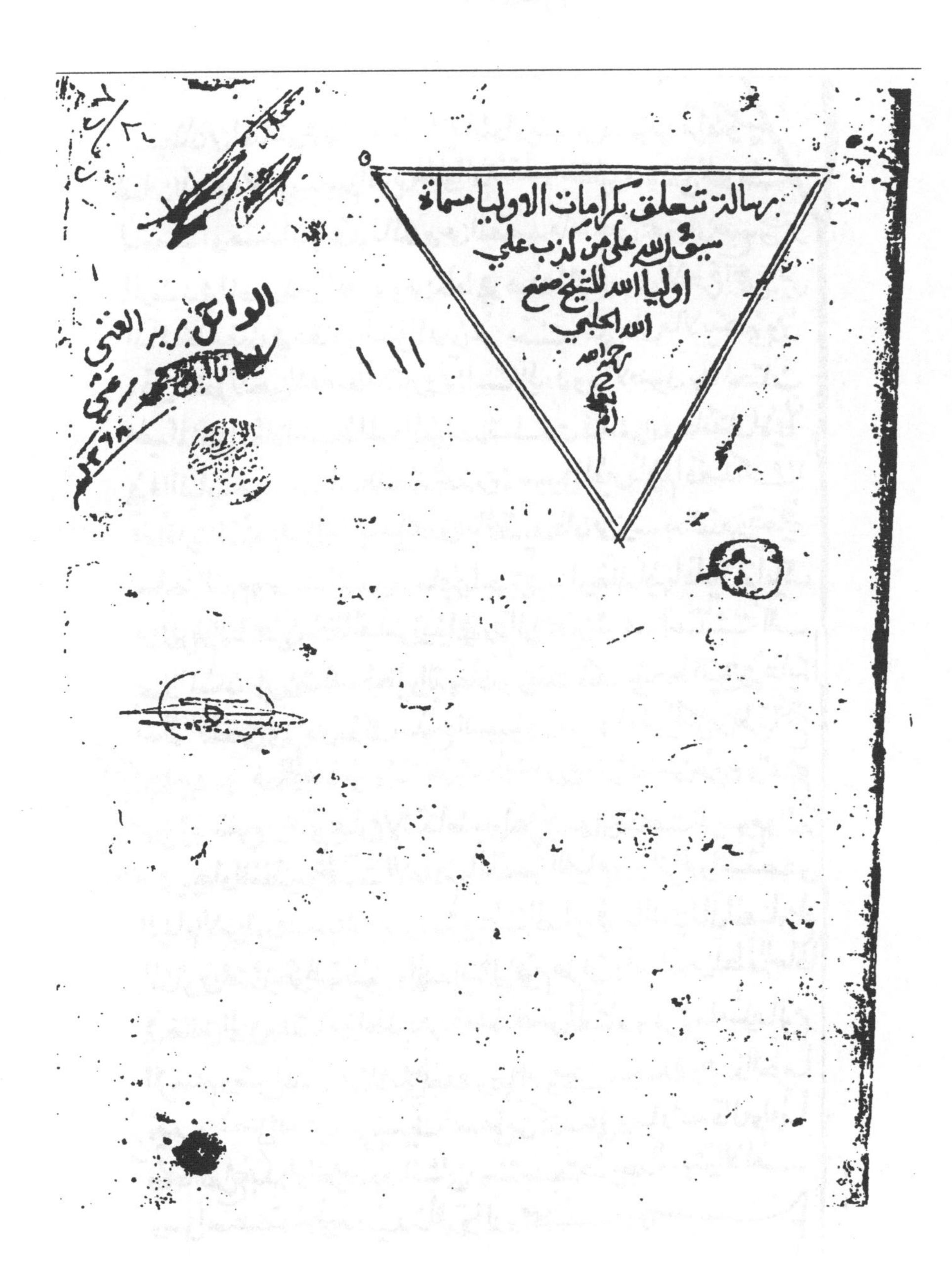
الصفحة الأولى من النسخة (ك)


هذه الرسالة المسماة بسيف الله
على من كذب على اوليا الله
للشيخ صنع الله الحلبي
ثم المكي رحمه الله
تعالى
امين

الصفحة الأخيرة من النسخة (ك)

سبيل من لعبا شو وترددوا لحقائق الايمان واعرضوا عن نصوص القران كثير
غرامن الكذاب الاشر وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ولعل المعرف
لتعصب او حسد ان يتعه بالكف عن المقصد فانه يحق للحق ان يتبع وحق
الرشد في العدول عن الملح ومن كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى وليس
الشك كاليقين في عقايد اهل الدين لمن تعنت وتمنى نال ما لا يشتهي ومن
دقق النظر لاحق المعتمد المعتبر ومن استنزل مدون الاصول ربما اختلف
عليه المنقول فاذا انضبط المرء القواعد تسلسلت له الفوايد فاتقان للايمان
في ذا الباب هو لب اللباب فالحذر الحذر من سبيل الغي فاني لم اقصد لك
فيما ذكرته الشديد الا التنبيه على الحدود بالتحديد فان من زلت به القدم وقع في
ساحة الندم ومن تعدى الحدود وما فيها جوزي بما رخا [illegible] فاياكم ثم اياك
من زلل قدم الناصحين فانها تهلك زينا في رقم الراسخين لمن ثمة اعتنيت لك
بهذا الشان وابرزت لك ذخاير البرهان ورتبت ذلك على خط انيق في غاية
معالي التحقيق وقد ادى بذلك سنوح السبيل ووضوح الدليل لكل من طرق فتح
[illegible] واقتنص مخدرات درره وتملى محاسن غرره وتدبج
[illegible] واقتحم بحار الالتقاط جواهر الاسما وقطعت الرسوم واندرج
منثورها والمنظوم وتحت الاعلام وانتصب الفيام وعز المرام واستعصى
الزمام الا من امدها اسباب العناية وستره بجنة الهداية فهذا الذي نال المنا وبلغ
المنى ومن الله نرجو التوفيق والهداية الى اقوم طريق واساله من لطفه المعافا
في الحال وعقباه واطلب من فضله حسن الختام وعز ما سلها يوم
الزحام وصلى الله على من لا نبي بعده وعلى اله وصحبه وجنده وهذا اخر ما
تيسر من فضل الله فيما سمي بسيف الله على من كذب على اولياء الله قال مولفها
وكان الفراغ منه بمكة اواخر جمادى الثاني سنة سبعة عشر بعد المائة والالف
وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه و[illegible]

الصفحة الأخيرة من النسخة (ن)


رسالة تتعلق بكرامات الاولياء مسماة
سيف الله على من كذب على
اولياء الله للشيخ صنع
الله الحلبي

٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك يا من شرح صدورنا بمعارف عوارف الإيمان ونشكرك يا من روح
ارواح قلوبنا بلوامع البرهان ثم دائم حمداً وشكراً وهلم جرا على ما وفق
فيما تحقق من مطالع انوار الايقان وعلى ما انعم من محاسن الامتنان
ما تقر به عيون الاعيان وتبتهج به اذان الاذهان ونصلي ونسلم على من
انزلت عليه الفرقان فاعجز به كل مصقع من مهرة قحطان وعدنان والمفحم
كل بليغ ماهر من سحرة البيان في التبيان بحيث لو اجتمع منهم الثقلان من
على مبارات آية منه لعجزوا عن الاتيان بل لكاد لهيبته كروا سيه نحو ولا ينقص
منه تبيح صم الصخور وتخر لبهر برهانه الاذقان فمن اراد فوزهناه تبع منهم
ومن اعرض عنه اتخذ الهه هواه وتردى بقيعها وي الضلالة والطغيان
وعلى آله واصحابه انوار الاكوان وعقود الجمان وقلايد العقيان وعلى الذين
اتبعوهم باحسان ما تعاقب الملوان ودار الزمان وبعــد فيقول المفتقر
الى مولاه عبده صنع الله الحلبي ثم المكي ان الغاية القصوى من هذه الدار
هو مطلب التقوى لدار القرار وذلك لا يحصل الا بالعلم والعمل والعلم اساسه
الاعتقاد لانه الاس في الدين وعليه يبنى اليقين ومنه تتفرع الاحكام
وعليه مدار الاسلام والكيس من عقله الاكيس لا ينافس الا في الانفس لان
المرتيس يرغب في مثله وذو اللب يرد المثل لمثله والحق لاهله ولا نزاع
بين العقل والنقل ان علم الاعتقاد الذي هو اس المعاش والمعاد اعظم العلوم
قدرا واعلاها شأنا وفخرا اذ شرف كل علم بموضوعه وموضوع هذا العلم ذات
الاله الاقدس والبحث فيه عن احوال وصفاته المقدسة وكيف لا وهو نور الهداية
ومطلع الدراية وبه الافادة ونفوذ السعادة ولا ما يميز الخطا من الصواب
والالتباس من الصواب فكان اولى ما تنفق فيه انفاس الاتقيا وان تكون ما تزدحم
عليهم الازكيا ومن ثمة اعتنى به الماجد الايمة وجهد والتفهيم قواعده للامة
مستمدين من الكتاب العزيز الصحيح وحديث الرسول المصطفى اذ لا يستمد على
غيرهما الرقي الدرايه ولا يرجى من غيرها الرقي في الهداية ولا سبيل الى النكول لهما

١

الاصول فلا ريب في كونه منهاجا سويا وصراطا مستقيما قويا وغاية في الهداية ونهاية
في الدراية هــذا وانه قد ظهر الان في ما بين المسلمين جماعات يدعون ان للاوليا
تصرفات في حياتهم وبعد الممات ويستغاث بهم في الشدايد والبليات وبهم تنكشف
المهمات فياتون قبورهم وينادونهم في قضا الحاجات مستدلين على ان ذلك منهم كرامات
وقررهم على ذلك من ادعى العلم بمسايل وامدهم بفتاوى ورسايل واثبتوا للاوليا
بزعمهم الاخبار عن الغيب بطريق الكشف لهم بلا ريب او بطريق الالهام وقالوا
وقالوا منهم ابدال ونقبا واوتاد ونجبا وسبعين وسبعة واربعين واربعة والقطب
هو الغوث للناس وعليه المدار بلا التباس وجوزوا لهم الذبايح والنذور
واثبتوا لهم فيهما الاجور وهذا كما ترى كلام فيه تفريط وافراط وغلو في الدين
بترك الاحتياط بل فيه الهلاك الابدي والعذاب السرمدي لما فيه من روايح الشرك
المحقق ومصادمة الكتاب العزيز المصدق ومخالف لعقايد الايمة وما اجتمعت
عليه هذه الامة فكل بنا على غير اصولهم تلبيس وفي غير منهاجهم تدليس
وفي التنزيل ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين
نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا فاذا كان مثل هذا الوعيد للحذر عن
الميل عن الطريق السديد فلا جرم ان الحق فيما لهم من الاحكام وفي طريقهم
الاعتصام وبه يتميز اهل الاسلام من اهل الاتقام ولكن ليس كل من احكم نظام
تكلمه وكل من تكلم سلامة معه سلامته اذ قد يكون نبذ الكلام كلام ذي
سلام كيف لا وقد نطق من لا ينطق عن الهوى ستفترق امتي ثلاثا وسبعين
فرقة كلهم في النار الا فرقة واحدة رواه الترمذي وغيره وفي الصحيحين نحوه
الحذر من مهاوي الغير كل رجل ذكروا ان الذنب يحمد ونفعا بانتا الايعفون على العزم
يلجونه في الكفر فلا يستطيعون يوم القيمة اعملوا ما شئتم فهو لا التحليل لذلك سلكوا
وحادوا عن الادلة الشرعية وتمسكوا بما هو الاهواهم ساطع وحرفوا ما هو لمتطوع
بمقتضى الاسلام وظنوا انهم على سبل السلام كلا وانهم في عثرات الاوهام
وتزلزل الاقدام ومن لم يتبع هدى اهل السنة والقران كان من اولياء الشيطان
وها انا ابين لك ما تطمئن به النفوس الزكية وترتاح له الارواح النقية

الصفحة الأخيرة من النسخة (ن)

لما خرجت مهاجرة بلا زاد وماء وكانت صائمة فلما امست تدلى عليها دلو من السما فشربت حتى رويت
وما عطشت بقية عمرها وسفينة مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم عرض له الاسد فقال انى مولى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فمشى معه الاسد حتى اوصله الى مقصده والبرا بن مالك كان اذا اقسم على الله ابر
قسمه وكان في جيش فاقسم [illegible] العدو فاقسم على الله بالظفر والشهادة فوقع شهيدا
وانهزم العدو وخالد بن الوليد حاصر حصنا فقالوا لا نسلم حتى تشرب هذا السم فشربه ولم
يضره وسعد بن ابي وقاص كان مجاب الدعوة وهو الذي هزم جنود كسرى وفتح العراق وابو مسلم
الخولاني لما دعاه الاسود العنسي الذي ادعى النبوة فقال له اتشهد اني رسول الله فقال ما اسمع
قال اتشهد ان محمدا رسول الله قال نعم فامر بنار فالقي فيها فوجدوه قائما يصلي فيها وقد صارت
عليه بردا وسلاما ووضعت له جارية سما في طعامه فاكله ولم يضره وصلة بن اشيم
مات فرسه في الغزو فقال اللهم لا تجعل لمخلوق علي منة فاحيا الله له فرسه حتى اتى منزله
ثم قال يا بني خذ سرج الفرس فانه عارية فلما اخذ سرجه مات وجاءه الاسد مرة وهو
يصلي في غيطة فلما سلم قال اطلب رزقك من غير هذا الموضع فولى الاسد عن موضعه
وكان سعيد بن المسيب في ايام الحرة يسمع الاذان من قبر النبي صلى الله عليه وسلم وكان المسجد خاليا لم يبق فيه غيره
ولما مات الاحنف بن قيس وقعت قلنسوة رجل في قبره فاهوى ليأخذها فوجد القبر قد فسح
فيه مد البصر وكان ابراهيم التيمي يقيم الشهر والشهرين لا ياكل ولا يشرب وسال عتبة الغلام ربه
صوتا حسنا ودمعا غزيرا وطعاما من غير تكلف فكان اذا قرى بكى وابكى ودمعه جاريا طول دهره
ويأوي الى منزله فيصيب قوته ولا يدري من اين ياتيه ومر عامر بن قيس بقافلة حبسها الاسد
فاتاه فتواضع له الاسد فوضع رجله على عنقه ومرت القافلة وقال اني استحي من الله ان اخاف
غيره ودعا ربه ان يهون عليه الطهور في الشتا فكان يؤتى بالما له بخار ودعا ربه ان يمنع قلبه من
الشيطان وهو في الصلاة فلم يقدر عليه الشيطان وغيب الحسن البصري عن الحجاج فدخلوا عليه
ست مرات فدعا الله تعالى فلم يره احد وهذا باب واسع في هذه الامة لمن اكرمه الله تعالى والكرامة
قد تكون بحسب احتياج اهلها هذا وقد تخيل بعضهم بقول محمد بن الفضل فتعلم في الكرامة
من قطع ذي مسافة في ساعة وطي ايام على الجماعة والنطق الناجي في القلوب والنظر النافع الكرة
وسعة الادراك بالفراسة ورقية الاملاك بالكياسة ان ذلك فيه التعرف بما اراد الولي من
قطع المسافات البعيدة على طي مراده وترك معنى انما الايمان عند الله وانه يكشف ما في القلوب بمنطقه

بسم الله الرحمن الرحيم

وبهِ ثقتي، وبهِ الهداية، ومِنهُ العنايةُ، وعليهِ الدرايةُ، وهوَ المعينُ في إثباتِ العصمةِ لليقين.

نحمَدُكَ يا مَنْ شرحَ صدورنا بمعارفِ عوارفِ الإيمان، ونشكركَ يامن روَّحَ أرْواحَ قلوبِنا بقواطِعِ البرهان، ثُمَّ وثُمَّ: حمداً وشكراً، وهَلُمَّ جراً على ما وفَّقَ فيما تحقَّقَ مِن مطالعِ أنوارِ الإيقان، وعلى ما أنعمَ من محاسنِ الإمتنان ما تقرُّ به عيون الأعيان، وتبتهج به آذان الأذهان.

ونصلي ونسلم على مَنْ أنْزَلتَ عليه الفرقان، فأعْجَزَ به كُلَّ مِصْقَعٍ[1] مِنْ مَهَرةِ قَحْطانٍ وعدنان، وأفحم كلَّ بليغٍ ماهرٍ من سَحرةِ البيانِ في التبيان، بحيثُ لو اجتمعَ معهم الثقلانِ على مباراةِ[2] آيةٍ منه لعجزوا عن الاتيان، بل تكادُ لهيبتهِ الرواسي تَمُور[3]، ولآيةٍ منه تميْعُ صُمُّ الصُّخُورِ، وتخرُّ[4] لبَهرَ برهانُهُ الأذقانَ. فمنْ أرادَ فوزَ مُناهُ تَبعَ هداهُ، ومنْ أعرضَ عنه اتخذَ إلهَهُ هواهُ، وتردَّى في مهاوِي الضلال والطُّغيان. وعلى آله وأصحابه أنوارِ الأكوانِ، وعقودِ الجُمَانِ[5]، وقلائدِ العِقيانِ[6]، وعلى الذين اتبعوهم بإحسان، ما تعاقبَ الملوان[7]، ودار الزمان.

وبعد: فيقولُ المفتَقِرُ إلى مَولاهُ عبدُه صُنعُ اللهِ الحلبي ثم المكيّ: إنَّ الغايةَ القصوى مِنْ هذه الدار هوَ مطلبُ التقوى لدار القرار، وذلكَ لا يحصل إلا بالعلم والعمل،

(١) رجل مِصْقع: أي بليغ يتفنن في مذاهب القول. كما يقال: خطيبٌ مِصقَعٌ. انظر: «المعجم الوسيط» -ط الثانية- (١/ ٥١٨).

(٢) رسمت من قبل الناسخ بالتاء المفتوحة هكذا: «مبارات».

(٣) تضطرب من المَوْر وهو الاضطراب. «المعجم» (٢/ ٨٩١).

(٤) تسقُط. انظر «المعجم» (١/ ٢٢٥).

(٥) اللؤلو. «المعجم» (١/ ١٣٧).

(٦) العِقيان: ذهب ينبتُ. «ترتيب القاموس المحيط» (ص١٦٩٣).

(٧) الملوان: الليل والنهار، أو طرفاهما. «ترتيب القاموس» (ص١٧٢١).

والعلم أساسه الاعتقاد؛ لأنَّهُ الأسُّ في الدين، وعليه مبنى اليقين، ومنه تتفرَّع الأحكام، وعليه مدار الإسلام. والكيِّسُ مع عقله الأكيَسِ لا ينافِسُ إلا الأنفَس؛ لأن العمر نفيس يصرَفُ في مثله، وذو اللُّب يَردُّ المِثلَ لِمثلهِ، والحقُّ لأهلِهِ. ولا نِزاعَ بين العقلِ والنقلِ أنَّ علمَ الاعتقاد الذي هوَ أُسُّ المعاش والمعادِ، أعظمُ العلومِ قدْراً، وأعلاها ثناءً وفخراً؛ إذْ شرفُ كلِّ علمٍ بموضوعِه، وموضوعُ هذا العِلم ذاتُ الإله[1] الأقدس، والبحث فيه عن أحوالِ وصفِه المقدَّس. وكيف لا، وهو[2] نور الهداية ومطلَعِ الدِّراية، وبه الإفادةُ ونُفوذُ السعادة، ولولاه ما تميَّزَ الخطأُ من الصواب، ولا الشَّرَاب من السَّراب، فكانَ أولى ما تُنفَقُ فيه أنفاسُ الأتقياء، وأزكى ما تزدحِمُ عليه هِممُ الأزكياء.

ومِنْ ثَمَّةَ[3] اعتنى به أماجِدُ الأئمة، ومهَّدُوا تفهيمَ قواعده للأمة، مستمدِّينَ مِن الكتابِ العزيزِ المُقتفَى، وحديث الرسولِ المصطفى؛ إذْ لا يُعتَمَدُ على غيرهما لِرُقيِّ الدِّرايةِ، ولا يؤخَّرُ من غيرهما لرقيِّ الهِداية، ولا سبيلَ إلى النُّكُولِ لبُرهان الأصول.

فلا ريبَ في كونِه منهاجاً سوِّياً، وصِراطاً مستقيماً قوياً، وقِايَةً في الهداية، ونهايةً في الدراية.

هذا وإنه قدْ ظهرَ الآنَ فيما بينَ المسلمينَ جماعاتٌ يدَّعونَ أنَّ للأولياءِ تصرُّفاتٍ في حياتِهم وبعدَ المماتِ، ويستغاثُ بهم في الشدائدِ والبليَّاتِ، وبهممِهِم تنكشِفُ المهمَّاتُ؛ فيأتونَ قبورهم، وينادونهم في قضاء الحاجاتِ، مُستدلِّينَ على أنَّ ذلك منهم كراماتٍ[4]!

---

(١) في النسخة (ن): رسمت هكذا: «الالاه».

(٢) أيْ علم العقيدة.

(٣) أي من هناك. انظر «المعجم الوسيط» (١/ ١٠١).

(٤) في العصر القريب هناك قبوريون ظهروا بما سبقهم به أسلافهم، فالكوثري -زعيم قبورية العصر الحديث- ينادي بأعلى صوته بأن الولي في الدنيا كالسيف في الغمد، فإذا مات تجرد، فيكون أقوى في التصرف). «إرغام المريد» للكوثري القبوري (ص٢٨)، وتلاميذه يسيرون على خطى شيخهم!!

وقرَّرَهم على ذلك مَن ادَّعَى العلم بمسائل، وأمدَّهم بفتاوى ورسائل، وأثبتُوا للأولياء -بزعمهِم- الأخبارَ عنِ الغيبِ بطريقِ الكشف لهم بلا ريب، أو بطريقِ الإلهامِ أو منام!

وقالوا: منهم أبدالٌ ونُقباءُ، وأوتادٌ ونجباء، وسبعين وسبعةٌ، وأربعين وأربعةً [1]، والقُطبُ هو الغَوثُ للناس، وعليه المدارُ بلا التباس، وجوَّزُوا لهم الذبائحَ والنذورَ، وأثبتوا لهم فيهما الأجُورَ. وهذا -كما تَرَى- كلامٌ فيه تفريطٌ وإفراطٌ، وغلوٌّ في الدينِ بتركِ الاحتياطِ، بل فيه الهلاكُ الأبديُّ، والعذابُ السرمديُّ؛ لما فيه منْ روائحِ الشركِ المحقَّقِ، ومُصادَرَة الكتابِ العزيزِ المُصدَّقِ، ومخالفةُ لعقائد الأئمةِ، وما اجتمعتْ عليه هذه الأمة.

فكلُّ بناءٍ على غير أصولهم تلبيسٌ، وفي غير منهاجهم مخايل إبليس.

وفي التنزيل: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيراً﴾ [النساء:١١٥].

فإذا كان مثلُ هذا الوعيدِ للحذرِ عنِ الميلِ عن الطريق السَّديد، فلا جرمَ أنَّ الحقَّ

---

(١) هناك حديث موضوع يذكره هؤلاء ويعتمدون عليه لإثبات هؤلاء الأوتاد أو النجباء أو النقباء هو: (إن لله عز وجل في الخلق ثلاثمائة قلوبهم على قلب آدم عليه السلام، ولله في الخلق أربعون قلوبهم على قلب موسى عليه السلام، ولله تعالى في الخلق سبعة قلوبهم على قلب إبراهيم عليه السلام، ولله تعالى في الخلق خمسة قلوبهم على قلب جبريل عليه السلام، ولله في الخلق ثلاثة قلوبهم على قلب ميكائيل عليه السلام، ولله تعالى في الخلق واحد قلبه على قلب إسرافيل عليه السلام، فإذا مات الواحد أبدل الله مكانه من الثلاثة، وإذا مات من الثلاثة أبدل الله مكانه من الخمسة، وإذا مات من الخمسة أبدل الله مكانه من السبعة، وإذا مات من السبعة أبدل الله مكانه من الأربعين، وإذا مات من الأربعين أبدل الله مكانه من الثلاثمائة، وإذا مات من الثلاثمائة أبدل الله مكانه من العامة، فبهم يحيي ويميت ويمطر وينبت، ويدفع البلاء).

وهذا من موضوعاتِ كتاب «حلية الأولياء» (١/٨-٩) من وضع عثمان بن عمارة، وهو كذاب..

وانظر بقية أحاديث الأبدال الواهية في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩).

فيما لهم مِن الأحكام، وفي طريقهم الاعتصام، بل وبهِ يتميَّزُ أهل الإسلامِ مِن أهل الانتقام.

ولكنْ ليس كل مَنْ أحكم نِظامَهُ معهُ نظامُهُ، ولا كلٌّ من أحكمَ سلامَهُ معهُ سلامُهُ؛ إذْ قد يكونُ في الكلامِ كلامٌ[1]، وفي السِّلامِ[2] سِلامٌ (!) كيف وقد نطقَ من لاينطِقُ عنِ الهوى: «ستفترقُ أمتي ثلاثاً وسبعين فرقة، كلهم في النارِ إلا فرقة واحدة»: رواه الترمذي[3]، وغيره[4]، وفي «الصحيحين»[5] نحوه.

فالحذرَ الحذرَ من مهاوي الغير. قالَ جلَّ ذِكره: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لاَ

---

(١) الكِلاَم: هي الجروح ومفردها: الكلْم. «المعجم الوسيط» (٢/ ٧٩٦).

(٢) السِّلام -بكسر السين المهملة-: نوع من الحجارة الصلبة كما في «لسان العرب» (١٢/ ٢٩٧).
فكأن المؤلف يقول: ليس كل مَنْ تكلم بكلامٍ يكون حقاً وصدقاً، بل قد يكون في كلامهُ أخطاء كبيرة من شرك وبدع وخرافات شبَّهها المؤلف بالجراحات، وكذلك ليس كل من قال من الناس بالسلام هو مستسلم لأمر الله تعالى منقاد لشرعه، بل قد يكون معه كما تقدم من شبهات يلبِّس بها على الناس شبهها المؤلف بالحجارة الصلبة التي تقتل وتجرح من أصابته، والله أعلم.

(٣) «سنن الترمذي» (٢٦٤٠) باب ما جاء في افتراق هذه الأمة «كتاب الإيمان» (٥/ ٢٥) -المكتبة الإسلامية: من حديث أبي هريرة ﷺ بإسناد حسن من أجل الخلاف المعروف في محمد بن عمرو بن علقمة.

(٤) فرواه: ابن ماجة (٣٩٩٢) في كتاب الفتن، وأبو داود (٤٥٩٦) في كتاب «السنة»، وكذا رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٣٢)، وصححه ابن حبان (١٥/ ١٢٥) رقم (٦٧٣١)، وكذا صححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وإنما هو حسن الإسناد كما تقدم، ثم إنه ليس على شرط مسلم؛ لأن الأخير إنما أخرج لمحمد بن عمرو بن علقمةَ في المتابعات كما هو في «الميزان» (٣/ ٦٧٣).
لكن الحديث صحيح بلا ريب لشواهده من حديث عوف بن مالك بإسناد صحيح عند ابن أبي عاصم في «السنة» (٦٣)، وابن ماجة (١٣٢٢)، وغيرهما. وانظر بقية الشواهد في «السنة» (٦٤،٦٥،٦٨،٦٩).

(٥) قلت: لعله حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «لتتبعنَّ سَنَنَ كانَ من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضبٍ لسلكتموه. قلنا يارسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟) أخرجه البخاري برقم (٧٣٢٠،٤٣٥٦) «فتح الباري» -ومسلم (٢٦٦٩). وكذا رواه أحمد (٣/ ٨٤،٨٩،٩٤)، والطيالسي برقم (٢٨٩)، وصححه ابن حبان برقم (٦٧٠٣)، وكذا رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٧٤،٧٥)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٧٦٤)، وابن بطة في «الإبانة» (٧١١).

يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَفَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِي آمِناً يَوْمَ الْقِيَامَةِ اعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

فهؤلاء المنتحلينَ لذلك سَلكُوا طريق المَهَالِكِ، وحادُوا عن الأدلّة القواطِعِ، وتمسَّكوا بما هو لإهوائهم ساطِعٌ، وحرَّفوا ما هو المقطُوع به في عقائِد الإسلامِ، وظنُّوا أنَّهم على سُبُل السَّلامِ، كلاّ: وإنهم في عَثَراتِ الإفهامِ، وتزلزلِ الأقدامِ، ومنْ لا يتبعْ[1] هديَ أهل السُنةِ والقرآن، كان مِنْ أولياء الشيطان.

وها أنا أفيضُ عليكَ ما تطمئنُّ به النفوسُ الزّكية، وترتاحُ له الأرواح التقّية النقيَّة، لا سيَّما وقد كثُر القيلُ والقالُ في هذا السؤالِ، وتزيَّا أهلُ الزورِ بزيٍّ الكمالِ، وخبطُوا أقلاماً على انعكاسِ الأحوالِ.

وسأشير إلى ما توهمُوهُ، وأزيِّفُ لهم ما تصوَّروهُ ورسموه، وأبيِّن مُهمّاتِ الشريعة الغرَّاء، وأعكِّرُ لهم كُلَّ عِبارة زوراء[2]، وأمهِّدُ للمُعاني المَعاني، وأشيِّدُ بالمثاني[3] المَباني، وأُظهِرُ الحرامَ، وأرتبُ الأحكامَ، لاسيَّما وقد عفَتِ[4] الرُّسومُ، واندرسَ[5] المنثور والمنظوم. ورحِمَ اللهُ منْ قالَ:

خلت الدِّيارُ فلا كَريمٌ يُرتجى — مِنْه النَّوالُ ولا مَليحٌ يُعشَقُ

ورتَّبتُ لك ذلك على مُقدِّمةٍ، وثلاثة فصول:

أما المقدمة: فهي فيما لهذه الأمةِ من الأئمةِ؛ لتكونَ على بصيرةٍ في الإتّباع، وتنحفظَ

(١) في (ن) -النسخة الناقصة-: «لم يتبع»

(٢) كلمة زوراء: معوجة عن الحق. «المعجم الوسيط» (١/ ٤٠٦).

(٣) في الحديث الصحيح أنها «فاتحة الكتاب». ومراد المؤلف هنا القرآن جميعه. وانظر كذلك «ترتيب القاموس» (ص١٦٣٦).

(٤) مِن عفا الأثر: أي زال وامَّحى. «المعجم» (٢/ ٦١٢).

(٥) دَرَس الأثر: عفا وذهبَ. «المعجم» (١/ ٢٧٩).

من طامَّاتِ أهل الزَّيْغِ والنزاعِ.

والفصلِ الأول: في الردِّ على ما انتحلوهُ من الإفكِ الوخيمِ، والشِّركِ العظيم.

والفصل الثاني: في اعتقاد الأخيار المُنجي مِن النَّارِ.

والفصل الثالث: في كراماتِ أولياءِ الرحمن، ليتميَّزُوا عن اولياءِ الشيطان.

وسميتُهُ: ((سيف الله على مَن كذب على أولياء الله))

فأقول: مُستعيناً بالله على المقصود، ومستفيضاً الهدايةَ من وليِّ الطَّوْلِ والجُودِ أنْ تتحقَّق.

أولاً: أني ذاكرٌ لكَ -هاهنا- قواعدَ مهمةً لابُدَّ أن يعرِفها الخائض في الباب؛ ليتحفَّظَ بها مِن غوَاشِ[1] الغِشِّ في موارد الأحكام، ويجذبَها مَن راضَ[2] عن طريق الاعتصام، خوفاً مِنْ مَزلَّةِ الأقدامِ عن الطريق القوَام[3]، ويفرِّقَ بها السِّيرةَ المرضيَّةَ من السيرةِ الرديَّة، وحُسنَ عقائدِ الحالِ من سوءِ عقُودِ الضلال، ويعرف بها مَنْ حادَ عن أحكام الأئمة، ومَنْ ظنَّ -بزعمه- أنه ناصحٌ للأمة.

وربَّما كان مِن عثراتِ الأوهام، وسوء الأحلام، وعكسِ الأقلامِ، وانقلابِ الأفهامِ، وتزلزلِ الأقدامِ في مداحِضِ الإقدامِ، والخروج من ساحةِ الإسلام، وما عليهِ الأئمة الأعلام، وعكسهُ المرام، وبتزخرُفِ الكلام.

---

(١) كما في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف:٤١]
والغواشي: هي الأغطية أو اللحُف التي تغشى أهلَ النار من فوقهم -عياذاً بالله تعالى- فشبه المؤلف هذه الغواشي أو الحواجز التي يستتر بها أولئك القبوريون في غشهم وخداعهم بغواش النار التي تحجزا الكافرين فيها.

(٢) راضَ يروضُ روْضاً: ذلَّلَ. فكأن النفس راوضتْ صاحبَها وخاتلته مبتعدةً عن طريق الاعتصام، فيقوم هو بجذبها وتذليلها. وانظر «المنجد» (ص٢٨٧)، و«المعجم» (١/ ٣٨٢).
ووقع في (ن): «ويجذبها موارن من راض...»!

(٣) العدل: «المعجم» (٢/ ٧٦٨).

فإيَّاكَ ثُمَّ إيَّاكَ من الأماني الفارغة، والعباراتِ الزائفة؛ لئلاً تقعَ في ضيِّـقٍ[1] عقيـمٍ، حينَ لا صديقَ ولا حميمَ، ولا رؤوف رحيم، إلاَّ من أتى الله بقلب سليم.

اللهم لا خيرَ إلا خَيرُكَ، ولا إله يُعبدُ غيرُكَ.

وثانياً: أن أربابَ المذاهب الأربعةِ هم أهلُ الأتباعِ بلا نـزاع، ودينهـم هـو القويـمُ، واعتِقادُهم هو السَّليمُ، وطريقهم هو المستقيم، وهم على ما كان عليه النَّبيُّ[2] المُختارُ، وأصحابه الأخيار، ومَنْ بعدهم مِن التابعين والسلف الصالحين.

وعلى هذا وقع إجماعُ المسلمين سلَفاً وخلفاً، وعليه توارثَتِ العُصورُ، واتفقوا على أنْ ليسَ في مذهب أحدِهم محذورٌ[3]، لرجوعِ فروعِهم إلى مُحكماتِ الكتـاب العزيـز المنزَّل، وحديث المصطفى المُرسل، وهم الذين جعَلَهم اللّهُ حجَّةً[4] على خلقه، شهيداً لهم وعليهم في اتِّباعِهم لخير خلقهِ، وإليهم[5] يفزعُ النـاسُ في أمـورِ دينهـم، وعليهـم المعوَّلُ في الاعتقاد ليقينهم.

وهم أهل الإسلامِ المجتمعونَ علـى الحـقِّ في مـواردِ العبـاد، ومنـارهم هـو المرشـد لأحوال المبدأ والمعاد، [وهـم الأسـاس في تأسـيسِ كـلِ مقيـاس في أحـوالِ المعـاش والمعـاد][6]

---

(١) لعلها من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْقُواْ مِنْهَا مَكَاناً ضَيِّقاً مُّقَرَّنِينَ دَعَوْاْ هُنَالِكَ ثُبُوراً﴾ [الفرقان:١٣].

(٢) في (ك): «عليه المختار والنبي ... »!

(٣) هذا فيه تفصيل: فإن كان المقصود اتفاقهم على توحيد الألوهية والربوبية وتوحيد الأسمـاء والصفـات، وأمور العقيدة فهذا صحيح، أما إن كان المقصود أنهم لا يوجد بينهم رأي أو مسـألة فقهيـة أرجـح مـن بعض فلا؛ لأنه قد يصح عند بعضهم حديث ويكون ضعيفاً عنـد بعضهـم أو منسـوخاً أو لم يصـل إليـه الحديث أصلاً...الخ تلك الأعذار التي يعذرون بها ولا ملام عليهم فيها كما بينه بالتفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «رفع الملام عن الأئمة الأعلام» وسيأتي تفصيل جيد من المؤلف بعد قليل.

(٤) ليس الحجة إلا في كتاب الله تعالى أو صحيح حديث النبي عليه الصلاة والسلام، أو اجماع الأئمة وفيهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة ومنهجهم في التطبيق.

(٥) في (ك): «وإليه».

(٦) ما بين حاصرتين ساقط من (ن)

ومحاسن الاعتقاد والارشاد، كما أفصحَتْ عنه الرسل والكتب الإلهية، وهي التي تُنبِيءُ عن سَيرِهم المؤدِّي لصدقهم، بخلافِ غيرهم من الفِرق؛ فإنهم في غَرَقٍ لشذوذِهم عنهم.. وبالجملة: فهم النُّور للمُقتبِس، والهُدَى للمُلتمِس، فمنهُم تكسَبُ الملَكاتُ الفاخرة، وبهم يُتوصَّلُ إلى سعادة الدنيا والآخرة.

وثالثاً: لابُدَّ أن تعلم وتعتقدَ أن كُلَّ فردٍ من هذه الأئمة أحكامُه مضبوطةٌ في غايةِ الدرايةِ، وقواعدُه مربوطةٌ في نهايةِ الهداية، بل كُلُّ فردٍ من أفرادِ قواعِدِهم بَحْرٌ فوَّارٌ [بلا قرار][1]؛ لأنها قضايا كُلِّية لا نفادَ لها بالأحكامِ الجزئيَّة، نظيرَ الماهيَّاتِ في الإمداد للجُزئيَّاتِ. ومرجِعُ فيضِهم: الكتابُ والسنةُ، فهما المحيطانِ بهم وبأحكامهم وقواعدهم، ومنهما استِمْدَادُهم في إرشَادِهم.

وإنما وقعَ الخلافُ في فروعهم دونَ الأُصول؛ باعتبارِ ما اقتضاهُ الدليل من المعقول والمنقولِ قوةً وضعفاً، ومنطُوقاً ووصفاً، بحسبِ تأسيسِ قواعدِهِ المخصوصة، وتفاريعِهِ المنصوصَةِ منْ لُغَةٍ وشرعٍ، وخصوصٍ وعمومٍ، واشتراكٍ ومُجمَلٍ، ومحكمٍ ومفصَّلٍ، وحقيقةٍ ومجازٍ، وكنايةٍ وإشارةٍ مِمَّا ذُكِرَ في أصولهم -وهي ثمانون قِسماً- وأيُّها المُقَدَّمُ مع الاجتماعِ، وأيها المؤخَّرُ منها: قد نظمتُها في أرجوزتي في أربعة أبياتٍ، وأشرتُ إليها ببيتٍ واحدٍ:

فأربعُ في أربعٍ معْ أربعٍ والكلُّ يأتي ضَرْبُها في أربعِ

أيْ: تُضربُ أربعٌ في أربعٍ بستةَ عشر، وذلك مع أربع يبلُغ عشرين، والكلُّ إذا ضُرِبَ في أربع بلغَ الثمانين.

والحاصِلُ: أنَّ مراتِبَ الأحكامِ تؤخذُ[2] من هذه الأقسام؛ ضبطاً لأجلِ الاعتصام، ومخافةً على الأنام مِنْ مزلَّةِ الأقدامِ، وإرشاداً لأهل، الإسلام؛ إذْ لا يتمر أمر الدين

---

(١) الزيادة من (ن).

(٢) في (ن) «تأخذ»

إلاّ بإكمال أمور هدايته، ولا تَتِمُّ الهدايةُ إلاَّ بالتَّنصيص على قواعد عقائدها، وقوانين أصول شريعتها؛ لِيُتَوَصَّلَ بذلك إلى استنباط الأحكام، وما يُسْتَفَادُ به مِن حِلٍّ وحرامٍ.

ومُسْتَنَدُهم في ذلك قوله جَلَّ ذِكره: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِيناً﴾ [المائدة:٣].

كما فَسَّرُوه بذلك.

وتحقيق ذلك في هذا المقام أن الإنساب لَمّا لم يُتْرَكْ سُرَاً، ولم تمكن الإحاطة بتفاصيل أعماله وأقواله وأفعاله، وكل منها مَنُوطٌ بحُكْم مِنْ قِبَل الشارع، فاضطرَ الأمر إلى أصْل يرجع إليه، وقانون يُعَوَّلُ عليه، فضبطَتْ هذه الأئمة قواعد هذه الشريعةِ المطهرةِ بقضايا كُلِّيّة ترجَعُ إليها الأحكام، ويحصُلُ بها الاعتصام، ويتميز منها الحلال والحرام، ويتوصَّلُ بها إلى العمل الذي هو للعلم غايةٌ، والعلم -بدونه- لأربابه جناية.

ورحم الله من قال:

والعلمُ ليس بنافعٍ أربابَهُ ... مالم يُفِد عملاً وحُسْنَ تبصُّرِ
سِيَّان عندي عِلْم مَنْ لم يستفِدْ ... عملاً به وصلاةُ مَنْ لم يطهُرِ

ورابعاً: أن كلَّ ما وردَ عليك من الأقوال؛ فإنه لا يخلو عن أحد الأحوال:

أ- فإمَّا أن يوافقَ الكتابَ والسنةَ، وما عليهِ إجماعُ هذه الأمة، فهذا هو المقبولُ قطعاً.

ب- وإمَّا بالعكس، فمردود قطعاً.

جـ- ومالاَ، وَلاَ: فالوقفُ فيه أولى.

د- وماثَبَتَ مِنَ الأخيرَين عن الثقاتِ، يُرَدُّ إلى الأوَّلِ بالتأويل؛ حفظاً له من الخللِ، وهو الواجب، كما في أحكام الكتاب المُنَزل؛ لأنَّ أمورَ هذه الشريعة المطهرةِ مؤسسةٌ على أُصُولٍ محكمةٍ مرضِيَّةٍ، وفروعُ الأئمةِ عليها مبنية قاطعةٌ بالحقِّ بلا مُحالٍ، قاضيةٌ

ببطلانِ الزَّيغِ والضلال.

ألا ترى قولهُ جلَّ ذِكرُهُ: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [آل عمران:٧].

أيْ: آياتٌ قطعيةٌ في الدلالةِ على المعنى المُرادِ، محكمةٌ في العبارة، محفوظةٌ عن الاحتمالِ والاشتباهِ والتضادِّ، كقولهِ جلَّ ذكره: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٠٢] ، [الرعد:١٦]، [الزمر:٦٢]، [غافر:٦٢]، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣]. ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]. ونحو ذلك ممَّا لم يحتملْ معناهُ غيرَهُ، ولا يدخله النَّسخُ والتأويلُ ولا التبديلُ.

وقد نظمتُ هذا المعنى في الأصولِ في بيتٍ واحدٍ:

والمحكمُ اسمٌ للكلامِ المُحكَمِ ... للنَّسْخِ والتبديلِ غيرُ مُنتمِ

فكلُّ شيءٍ وردَ عليك مِمَّا فيه اشتباهٌ، فَرُدَّهُ إلى المحكم بتأويلٍ صحيح[1] غير مضادٍ للحقِّ الصريحِ(!)

هـ- قولهُ جلَّ ذكره: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح:١٠]. أيْ: قُدرتُهُ فوقَ قدرتهم؛ إذِ المُرادُ من اليدِ القُدرةُ[2]؛ لأنه تعالى لا يُشبِه شيئاً، ولا يُشبهُهُ

(١) لكن هذا التأويل إنما هو تعطيل وليس بتأويل! كما سيأتي.

(٢) هذا هو التعطيل بعينه! وكم كنت أرجو أن لايقع المؤلف في تعطيل الصفات بغرض تنزيه الله تعالى من التشبيه زعم- إذ أنه فرَّ من التشبيه -بزعمه- فوقع في التعطيل، وكلا الأمرين خطأ عظيم، بل الواجب الإيمان بصفاته سبحانه وتعالى من اليد والرجل والسمع والبصر وغيرها من الصفات التي جاءت في كتاب الله تعالى أو في صحيح حديث النبي عليه الصلاة والسلام من غير تشبيه ولا تعطيل ولا تحريف ولا تمثيل.
وإنما لم أقلْ (ولا تأويل): لأن التأويل صار في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين بمعنى صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك. وهذا التأويل الصحيح منه: هو مادل عليه نصوص الكتاب والسنة الصحيحة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد، وأما التأويل في كلام الله تعالى وحديث رسوله عليه الصلاة والسلام وما عرفه الصحابة والسلف الصالح، فهو بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الخبر. فتأويل الخبر: هو عين المخبربه، وتأويل الأمر: هو نفس الفعل المأمور به. كما أن التأويل في كلام كثير من المفسرين كابن جرير الطبري، وغيره، هو تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالف، وهذا منه الحق الذي يقبل ومنه الباطل الذي يُرَدُّ.انظر «شرح العقيدة الطحاوية»(٢٣٠-٢٣٥) بتصرف.

شيء

وهذا طريقُ الأئمةِ فيما وَرَدَ عليهمْ من بعضهم بعضاً. وفهُمُ الراسخونَ في العلم بردِّ المتَشَابه إلى المحكَم، والأخذِ بما هُوَ أحكمُ وأسلمُ[2].

وخامساً: أن أمورَ هذهِ الشريعةِ المطهرةِ لابُد أن يحتاطَ فيها الإنسانُ بحسبِ وسعهِ منْ دفعِ مضرةٍ ومفسدةٍ ومنهيٍّ عنه، لا سيِّما في عقائده، ومصالح الإيجابِ والوجوبِ؛ لأنَّ الأخذ بما هو الأحسن والأفضل والأقرب للصواب والإصلاح مطلوبٌ على كل حال بنصِّ قولهِ جلَّ ذكرُه: ﴿وَاتَّبِعُواْ أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ الآية [الزمر:٥٥].

﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ [الزمر:١٨].

﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا سَأُوْرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف:١٤٥].

ولأنَّ الإنسان لا يثابُ ولا يُعاقبُ إلا على عقدِهِ وفعلِهِ.

قال جلَّ ذكره: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور:١٦]، [التحريم:٧]، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء:١٢٣]. ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ

---

(١) فكما أنه تعالى ليس له شبيه في ذاته فليس له شبيه في صفاته؛ فكما أثبتنا ذاتاً موجودة ليس وجودها كوجودنا، فكذلك نثبت له -تعالى- صفاتٍ ليست كصفاتنا. وهذا واضح لمن تأمل!

(٢) هذا الذي زعمه المؤلف -رحمه الله وغفر لنا وله- من أن التأويل هو طريق الأئمة الراسخين في العلم، وأنهم هم الذين أخذوا بما هو أحكم وأسلم: هذا القول غير صحيح، بل هو باطل؛ بل الأحكم والأسلم هو طريق السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان الذين استعملوا جميع النصوص ولم يردوا بعضاً ويأخذوا ببعض، وإنما ذلك طريق الماتريدية والأشاعرة الذين حرفوا هذه الصفات وعطلوها إما كلية -كالجهمية الخلص- وهذا بحمد الله تعالى ليس هو كلام المؤلف كما هو ظاهر، وإما عطلوا أو فوضوا والتفويض أخبث- أكثرها ولم يؤمنوا إلا ببعض الصفات -على خلاف بينهم في عددها- وقد بين ذلك بالإجمال والتفصيل شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من أجوبته مثل ما ذكره في (٥/ ١١٣-١٢٠) من «الفتاوى» وانظر جوابه رحمه الله عن شبه القائلين بأن مذهب الخلف أعلم وأحكم وأن مذهب السلف أسلم! في «الفتاوى» (٥/ ٨ -٢٥)

مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾ [الزلزلة:٧-٨].

ولأنَّ المراد من التكليف تعظيمُ الربِّ تباركَ وتعالى بطاعته وإجتنابِ نهيه[١]، فمهما قدرَ الإنسانُ على المصلحة المُجرَّدة عن المفسدَةِ والشبهةِ والمضرة والمكروهِ، تعيَّنَ عليه تحصيلها، لا سيَّمَا في حق العامةِ وعقائدهم؛ لبُعدِهِم عن معرفة المضرَّةِ، وما فيه الصوابُ مِمَّا وقعَ فيه الخلافُ فكلُّ ما احتملَ الأمرُ محذوراً احتطنا في حَقِّه، وسعيْنا في دفعِ محذورِهِ، خوفاً على الأعمالِ والعقودِ منِ الخللِ، لأنَّ كلَّ أحدٍ مجزيٌّ على قدرِ كسبهِ واكتسابهِ بمباشرتهِ أو تسبُّبِه.

والحاصل: أن الخيرَ كلَّهُ في الطاعاتِ والتقوى، والحرمانَ كلهُ في التخالُفِ والبلوى.

وفي الخبر الصحيح[٢]: «فمن تركَ الشبهاتِ فقدِ استبرأ لدينه وعرضه». فإذا تمهَّد لك هذا التهذيب، وعلمتَ أولَه مِنْ آخره، ورددْتَ عقبهُ[٣] على قابلِهِ[٤]، تحققتَ يقيناً، وتيقَّنْتَ مُبيناً، وجزمتَ قطعاً، واتبعْتَ طاعةً وسمعاً، وعلمتَ أنَّ اتباع هذه الأئمة[٥] من أرباب المذاهبِ هو سبيلُ المؤمنين، وهو المُعوَّلُ عليه في الدين.

---

(١) في (ن): «منهيه».

(٢) الذي رواه البخاري في «صحيحه» -مع «فتح الباري»- (٥٢، ٢٠٥١)، ومسلم في «صحيحه» (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير ﷺ مرفوعاً: «الحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشتُبهات لا يعلمها كثير من الناس، فمن اتقى الشبهاتِ، استبرأ لعرضه ودينه، ومن وقع في المشبهاتِ كراعٍ يرعى حول الحمى يوشك أن يواقعه، ألا وإنَّ لكل ملك حمى، ألا حمى الله محارمه، إلا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب» هذا لفظ البخاري.

(٣) العقِبُ: آخر كل شيء. «المعجم الوسيط» (٢/ ٦١٣).

(٤) القابل أو المُقبِلُ من الأمر الذي يستقبل. وانظر «لسان العرب» (١١/ ٥٣٩). والمعنى تدبرت كلامي وقلبته من أوله إلى آخره.

(٥) مثل الإمام مالك الذي صحَّ عنه وعن الأوزاعي -رحمهما الله تعالى- أنهما قالا: عن أحاديث الصفات: أمروها كما جاءت بلا كيف، وكذا ثبت عن الليث بن سعد، والثوري ومكحول والزهري وغيرهم وانظر «الفتاوى» (٥/ ٣٩).

وأما ما عليه أهلُ الطامَّاتِ ممن استمَدَّ[1] بغيرِ اللهِ في المُهمَّاتِ، فذلك هو المُصابُ في عقلِهِ أو ملقىً في وهدةٍ مِنْ جهلِهِ.

اللهمَّ إنا نعوذُ بك مِنْ أن تجعلنا عِبرةً لخلقك، أو ممنْ أخلَّ بحقِّ ممالَكِ[2] من حقِّكَ، ونعتصمُ بك مِن أنْ تجعلنا ممن: ﴿أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [النور:٣٩].

الفصل الأول
في الرد على ما انتحلوهُ من الإفكِ الوخيم والشركِ العظيم

قال جلَّ ذكره: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان:١٣].

والإفك: الكذب، كما قال جلَّ ذكره: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ﴾ [النور:١١]. في قصة الصديقة [رضي الله عنها][3].

وفي الآية: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور:١١]. ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ﴾ الآية [العنكبوت:٦٨]. ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ الآية [الزمر:٦٠].

---

(١) طلب المددَ والعون.

وفي (ك): «امتدَّ». وهو صحيح أيضاً لأنه من الإمداد والإغاثة. وانظر «ترتيب القاموس» (ص٤٠٦-٤٠٧).

(٢) أي مملوكٍ لكَ وحدكَ. وانظر «لسان العرب» (١٠/ ٤٩٢).

(٣) الزيادة من (ن) وزاد هناك: (وهو -ولعله يعني المؤلف- لم يترض عنها في ...).وكأنها من قِبلِ الناسخ، فقد وقفتُ على تعليقات سيئةٍ جداً بحقِ المؤلفِ كما سيأتي.

إلى غير ذلك من الآيات.

فمَنْ كذبَ على أولياء اللهِ، فقد كذبَ على الله، واتخذَ إلهُ هواهُ: ﴿أُوْلَئِكَ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [الرعد:٥].

﴿أُوْلَـئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف:١٧٩].

أما قولهم: إن للأولياء تصرُّفاتٍ في حياتهم وبعد المماتِ: يردُّهُ[1] قوله جلَّ ذكره: ﴿أَإِلَـهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ [النمل:٦٠-٦٤]. ﴿أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ [الأعراف:٥٤]. ﴿لِلَّـهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [البقرة:٢٨٤]، [لقمان:٢٦]. ﴿لَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [التوبة:١١٦]، [الفرقان:٢]، [البروج:٩]. وما هو نحوهُ من الآياتِ الدالةِ على أنه المنفردُ بالخلق والتصرُّفِ والتقديرِ، ولا شركةَ لغيرهِ في شيءٍ ما بوجهٍ من الوجوهِ، فالكُلُّ تحتَ مُلكهِ وقهرهِ، تصرُّفاً وملكاً، وإحياءً وإماتةً وخلقاً، وعلى هذا اندرجَ الأولون ومَنْ بعدَهم، وأجمعَ عليه المسلمون ومَنْ تبعهم، وفاهُوا بهِ كما فاهُوا بقولهم: لا إله إلا الله.

وتمدَّحَ الربُّ تعالى بانفِراده في مُلكِهِ بآياتٍ من كتابه العزيز، كقولهِ جلَّ ذكره: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر:٣]. ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الفرقان:٢]. و﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]. ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [غافر:٦٢]. ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾ [النحل:١٧]. ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ الأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [فاطر:٤٠]. ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر:١٣]. ﴿قُلِ ادْعُواْ الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ اللَّـهِ لاَ يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ﴾ [سبأ:٢٢]. ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف:١٩٤]. ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ لاَ يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ﴾ [الأعراف:١٩٧].

(١) كذا في (ك) و(ن) ولعل الأحسن أن يقال: «فيرده»

﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾[1] [الحج:٦و٦٢].

﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ لاَ يَسْتَجِيبُونَ لَهُم بِشَيْءٍ إِلاَّ كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى الْمَاءِ لِيَبْلُغَ فَاهُ وَمَا هُوَ بِبَالِغِهِ﴾ [الرعد:١٤]. إلى غير ذلك من الآيات التي لا تُستقصى.

فقوله: ﴿مِن دُونِ اللَّهِ﴾ في الآياتِ كُلِّها: أي من غيره تعالى، فإنه عام يدخل فيه مَنِ اعتقدَتْهُ من شيطانٍ ووليٍّ تستمِدُّهُ؛ فإنَّ مَنْ لم يقدِرْ على نصر نفسهِ؛ كيف يمدُّ غيرَهُ؟!

فهل يشكُّ لبيبٌ[2] في أنَّ مَنْ وصفَ غيره تعالى في تصرُّفٍ أو تدبيرٍ أوْ إمدادٍ في أمرٍ مُستقلاً به: ماذا عليه من الفِريَةِ على ربِّه؟! وقد قال جلَّ ذكره: ﴿اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة:٢٥٥]. ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه:١١١]. فالحيُّ هو الباقي على الدَّوامِ. ومعنى القيوم: هو القائم الدائم بتدبيرِ عبادهِ مِنْ خلقِهم ورزقهم وحِفظِهم وإمدادِهم في كُلِّ آنٍ على مدى الزَّمانِ؛ فإنَّ فيوضَ نعمه التي لا تُحصَى على خلقه لو انقطعتْ عنهم في آنٍ من الآناتِ، لما استقرَّ لهم قرارٌ، ولا اطمأنتْ لهم دارٌ إلاَّ في مطمُورِ العدمِ والبوارِ ضرورةَ أنَّ المُمكنَ باحتياجهِ لا يستقِلُّ بذاتِهِ. فكان فيضُهُ تعالى مِمدّاً له في كُلِّ آنٍ يمضي، وزمانٍ يمرُّ وينقضِي؛ لتحقُّقِ احتياجه لبقائه، ففُيُوضُ فضلِهِ تعالى المتعلِّقةِ بذاتِ الممكنِ وصفاتِهِ وكمالاته مِمَّا لا يحيطُ بها فَلَكُ التَّعبيرِ، ولا يعلمه إلا العليمُ الخبيرُ.

وبالجملةِ فآثارُ فيوضهِ متَّصلةٌ على الدوامِ، لا يُتصوَّرُ فيها وجودُ الخرامِ.

فلولا شُمولُ إمدادِهِ لخلقهِ، وتدبيرُهُ أوطارَهم، والقيامُ على الدوامِ بأحوالهم في كُلِّ آنٍ ونفسٍ وزمانٍ لانعدموا من البَقاءِ، فكيفَ يُتصورُ لغيره تعالى مِنْ ممكنٍ أن يتصرَّفَ

---

(١) ووقع في (ك) و(ن) هكذا: ﴿أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾. و ﴿والذينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾. والتصويب من المصحف الشريف.

(٢) في (ك): «نسيب»!

بممكنٍ؟!

إنَّ هذا من السَّفاهةِ لقَوْلٌ وخيمٌ، وشِرك عظيمٌ؛ فإنْ لم ينتَهِ القائلونَ عن مِثلِ مواقعهِ، وإلاَّ التحقُوا بالذينَ يُحرِّفونَ الكلِمَ عن مواضعه.

والمعتزلة[1] لما نسبُوا أفعالَهم لأنفسهم كانوا مِنْ أهلِ البدَعِ والأهواءِ؛ لأنَّ دأبَ هذا القولِ تشريكُ الباري في الأعمالِ، واقتِحامُ ورطاتِ الضلالِ، فكيفَ حالُ مَنْ كذبَ على أولياء اللهِ بهذا السؤالِ، وجعلهُم مُتصرِّفين في الأفعال؟!

فهذا من أقبح الضلالِ وأشنعِ، وأجرَء في الفِريةِ على الربِّ وأبدعِ[2].

وأما القول بالتصرُّفِ بعدَ المماتِ فهوَ أشنعُ وأبدعُ مِنَ القولِ بالتصرفِ في الحياة.

قال جلَّ ذكره: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [الزمر:٣٠]، ﴿إِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل:٨٠]، ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ [الزمر:٤٢]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥]، [الأنبياء:٣٥]، و [العنكبوت:٥٧]. ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر:٣٨]، ﴿كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور:٢١]. وفي الحديث: «إذا ماتَ ابنُ آدم انقطعَ عمله»[3]

(١) انظر شيئاً عن أصول المعتزلة الخمسة التي بدَّلُوا بها دين الرسول عليه الصلاة والسلام، فقد بنوا أصل دينهم على الجسم والعرض، ثم تكلموا في القدر الذي يسمونه «العدل» ثم تكلموا في النبوة والشرائع والأمر والنهي والوعد والوعيد التي يسمونها «المنزلة بين المنزلتين» ثم تكلموا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضمَّنُوه جواز الخروج على الأئمة بالقتال، وانظر ذلك في «شرح العقيدة الطحاوية» (٣٣٢-٣٣٤).

(٢) في (ك) و(ن) ولعل الأصوب: «فهذا أقبح في الضلال وأشنع، وأجرأ في الفرية على الرب وأبدع».

(٣) حديث صحيح: رواه مسلم في «صحيحه» برقم (١٦٣١) بلفظ «إذا مات الإنسان» وكذا رواه باللفظ المذكور قريباً: أبو داود في «السنن» برقم (٢٨٨٠)، والنسائي في «السنن الصغرى» (١٦/ ٢٥١)، والترمذي في «السنن» برقم (١٣٧٦)، ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٢٧٨)، وفي «معرفة السنن والآثار» (٩/ ١٩٧-١٩٨) رقم (١٢٨٦٥). وقد رواه البخاري في «الأدب المفرد» رقم (٣٨)، وأحمد في «المسند» (٢/ ٣٨٢)، وابن الجارود في «المنتقى» رقم (٣٧٠)

تنبيه: لم يعزُهُ العجلونيُّ في «كشف الخفاء ومزيل الإلباس» (١/ ٩٩) رقم (٢٧٧) لمسلم، وهو قصور شديد!

فجميعُ ذلك، وماهو نحوه دالّ على انقطاعِ الحِسّ والحركةِ من الميت، وأنّ أرواحهم مُمسكةٌ[1]، وأن أعمالهم منقطعةٌ محفوظةٌ عن زيادةٍ ونقصان[2].

قال جلّ ذكره: ﴿إِنَّ كِتَابَ الأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * [وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ؟] * كِتَابٌ مَّرْقُومٌ * يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾[3] [المطففون:٢٠].

والكفار كتابهم في سجين، فدلّ ذلك على أنْ ليس للميتِ تصرُّفٌ في ذاته فضلاً عن غيره بحركةٍ، وأنَّ روحَهُ محبوسةٌ مرهونةٌ بعملها مِنْ خيرٍ وشرٍ. فإذا عجز عن حركة نفسه فكيف يتصرفُ في حقِّ غيرِهِ؟! فالرب سبحانه وتعالى يُخبرُ أنهُ يمسكُ الأرواحَ عنده، وهؤلاء الملحدون[4] يقولون: إنّ الأرواح مطلقةٌ متصرِّفةٌ؟!

﴿قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾؟ [البقرة:١٤٠] ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّاكُمُ اللَّهُ بِهَـذَا﴾؟ [الأنعام:١٤٤]، ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّـهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾؟ [الأنعام:١٤٤].

وأمّا ما ذكروه عن فلانٍ وفلانةٍ أنهم رأوهُ بعد الموتِ يتصرفُ، فهو من التصرفات الدجّاليةِ، والزّخرفاتِ الخياليةِ الشيطانيةِ[5]؛ لأن أقوال الله معها العلمُ اليقين، وغيره الشكُّ، فلا يُقابلُ باليقينِ، وخبرُ اللهِ لايقارنُهُ ريبٌ، ولا إمكانَ الغلطِ، ولا الوهمِ،

---

(١) علّق أحدهم -ولعله الناسخ! بقوله: «كذب»!
وهذا في النسخة (ن) أما النسخة (ك) فلا يوجد فيها ذلك.

(٢) علق هاهنا كذلك بقوله: «هذا رجل ينكر التنعم والعذاب في القبر»! وهذا دليل على جهل بالغ وتعصب مقيب من هذا المعلق.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة مني حسبَ مافي التنزيل الحكيم.

(٤) علق هاهنا كذلك بقوله: «لا حول ولا قوة إلا بالله»! ونحن نقولها ولكن ليس على سبيل الإنكار على الموحدين كما فعل هذا المعلق!
ويكفي أن يعلمَ أمثالُ هذا المعلقِ أنه ثبت عن بعض علماء الحنفيةِ أنَّهم قالوا: (من قال أرواح المشايخ حاضرة تعلم، يكفر. «البحر الرائق» (٥/ ١٢٤).

(٥) علق أحدهم على هذا بالهامش في (ن) فقال وبئس ماقال: (قبح اللهُ كلَّ شقيٍّ)!

ولا يسعُ[1] القلب غيره:

مثلاً إذا علمتَ أنَّ العشرةَ أكثرُ منَ الثلاثةِ، وقال لكَ قائلٌ: بل الثلاثةُ أكثرُ، بدليلِ أني أقلبُ لكَ هذا الحجرَ ذهباً، وهذه[2] العصا ثُعباناً، وقلَبهمَا، وشاهدتَ ذلك منه لم تشكَّ في تلبيسهِ عليك، غير أنك تتعجَّبُ في كيفيةِ تخييل قدرتهِ على ذلك، فإذا لم يكنْ معك علمٌ بما أخبرَ اللهُ به منْ هذا اليقين، فلا ثقةَ بعلمِ اعتقادِكَ له تعالى، ولا أمانَ معه، وكل علمٍ لا أمان [معه][3] ليس بعلمٍ يقين، فلا تفتتنْ بأقوالِ المغلّطةِ؛ فإنها سفسطة.

وأقبحُ منه: قولُهم بأن الولايةَ لا تنقطعُ عنِ الأولياءِ بالموت. نعم! فلهُم التصرُّفُ؛ لأن الموتَ وردَ على الجسدِ، والروحُ باقيةٌ بخلافِ النُّبوةِ فإنها تنقطعُ بالموتِ.

فيقالُ لهم: ما المرادُ من هذه الطامَّةِ المقولةِ العظيمةِ التي توهِمُ فضلَ الولايةِ على النبوة؟

إن كان المرادُ منها انقطاعَ الوحيِ فمسلَّمٌ، وهل غيرُ ذلك؟

لأنَّ الدينَ قدْ تمَّ بموتهم، فمنْ أحدثَ شيئاً في الدين، فهو ردٌّ ومِنَ المردودِ ما أحدثتموهُ، وإن كان المرادُ انقطاعَ التصرُّفِ عنهم دونَ انقطاعهِ عنِ الأولياء، فهذا من البُهتانِ عليهم؛ لأنَّ الأنبياءَ ليسَ لهم تصرفٌ في حياتهم فضلاً عن مماتِهم بدون الوحيِ، بدليلِ قولهِ جلَّ ذكرهُ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم:٣]، ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الكهف:١١٠]، ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأحقاف:٩]. فقولهم: بمثلهِ عليهم مِنَ الإفتراءِ والإفكِ.

وأما الأولياءُ: فمبرَّؤُنَ عنْ مثلِ ذلك في الحياةِ وفي المماتِ، فاستوى أمرُهم، فمنْ

---

(١) في (ن): «لا يتسع».

(٢) في (ن): «وهذا»

(٣) الزيادة من (ن).

أينَ لهم الإثباتُ بعد الموتِ وتصرُّفهم به، وانقطاعُه عن الأنبياءِ دونهم؟!

﴿قُلْ ءَاللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾؟ [يونس:٥٩]، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام:١١٦]، [يونس:٦٦]، ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾[1] [يوسف:١٠٦].

فمنْ تَرَكَ صريحَ القرآنِ والحديثِ، وتكلَّمَ بخيالاتِ إبليسَ تبعَ هواهُ وأشركَ معَ مولاه.

وفي التنزيل: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم:٢٣]. فإياكَ ثمَّ إياكَ منْ هذه الطامَّةِ؛ فإنها تُشعرُ بفضلِ الولايةِ على النبوةِ، وذلك منَ الإلحادِ[2].

وقد صرحَ العلماءُ[3] بأن نبوَّاتِ الأنبياء لا تنقطعُ لوجوبِ الإيمان بهم. والمنسوخُ إنما هو شريعتهم دون نبوتهم، وأنَّ الأنبياء جمعُوا رُتبَ الولاية مع النبوة، فهُمْ في أقصى مراتبِ التقوى.

ونبينا صلى الله عليه [وآله][4] وسلم شرعُهُ باقٍ[5] معَ نبوته وولايته.

---

(١) وأقول: -كم تنطبق هذه الآية على أولئك القبوريين الذين يطلبون المدد من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام- ومن الأولياء ومن غيرهم ممن هم أو الذين يتبرؤون منْ صنيع هؤلاء الضالين المضلين! فنسأل الله تعالى الثبات على دينه حتى نلقاه سبحانه.

(٢) وكان أعظم الملحدين هو فرعون الذي اتخذه ابن عربي إماماً له في الإلحاد، فكان يقدم نفسه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما هو في «الفصوص» (ص٦٢).

وقد ردَّ عليه رداً قوياً العلماء والأئمة، ومن أشهرهم شيخ الإسلام ابن تيمية الحرَّاني -رحمه الله تعالى- والشيخ العلامة إبراهيم الحلبي الذي ألف كتاباً حافلاً في الرد على الفصوص سمَّاه: «نعمة الذريعة في نصرة الشريعة» -حققته بحمد الله تعالى- وكان الأخير قد ذكر كلام ابن عربي والرد عليه في (ص٣٥-٣٦) من كتابه الآنف.

(٣) انظر.

(٤) الزيادة مني، فهي أكمل في صيغة الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً.

(٥) في (ن): «باقي»

﴿فَمَا لِهَـؤُلاء الْقَوْمِ لاَ يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثاً﴾ ؟! [النساء:٧٨].

فو اللهِ إنْ لم ينتهوا عنْ هذا الانحرافِ وإلاَّ صاروا منْ أولياءِ الشيطانِ بلا خِلافٍ.

وأما اعتمادُهم بأن هذه التصرُّفاتِ لهم من الكراماتِ، فهو من المغلطةِ؛ لأنَّ الكرامةَ شيءٌ من عندالله يكرمُ به أولياءه[1] وأنبياءه[2] لا عنْ قصدٍ لهم فيه، ولا تحديَ، ولا قدرةَ، ولا عِلمَ، كما في قضيَّةِ مريمَ بنتِ عمران[3]، وأسيد بن حُضير[4]، وأبي مسلم الخولاني[5]، وماهو نحو ذلك كما ستقف عليه.

فلا يقالُ: إنه منْ تصرفاتهم أو يطلقُ عليه ما قالوه منَ التصرفِ ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَراً مِّنَ الْقَوْلِ وَزُوراً﴾ [المجادلة:٢]

فالمؤمنونَ المخلصونَ مبرؤن عنْ مثلهِ.

وأمَّا قولُهم: ويُستغاثُ بهم في الشدائد والبليات، وبِهِمَمِهِم تنكشِفُ المُهمَّاتُ؛

---

(١) في(ن) رسمت هكذا: «أولياه»!

(٢) في(ن) رسمت هكذا: «وانبيائه»!

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً قَالَ يَمَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَـذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ إنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران:٣٧].

(٤) وخبره في «صحيح البخاري»(٣٨٠٥) باب منقبة أسيد بن حضير وعباد بن بشر رضي الله عنهما من حديث أنس رضي الله عنه: «إنَّ أسيد بن حضير ورجلاً من الأنصار خرجا في ليلةٍ مظلمةٍ، وإذا نور بين أيديهما حتى تفرقا فتفرقَ النور معهما».

وروى مسلم في «صحيحه»(٧٩٦) باب نزول السكينة لقراءة القرآن حديثاً في فضل أسيد ابن حضير وقول النبي عليه الصلاة والسلام له: «إقرأ ابن حضير». وأن الملائكة تنزلت في مثل الظلة فيها أمثال السُّرج وقوله عليه الصلاة والسلام له: «تلك الملائكة كانت تستمع لك. ولو قرأت لأصبحت يراها الناس ما تستتر منهم».

وأصل القصة في «صحيح البخاري»(٥٠١١) في باب فضل الكهف لكن صرحتْ رواية البخاري برقم (٥٠١٨) بأنه كان يقرأ سورة البقرة، وحمل الحافظ ابن حجر ذلك على التعدد. «فتح الباري»(٩/ ٥٧).

(٥) انظر شيئاً من أخباره فما أورده الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء»(٤/ ٧-١٤).

فهذا أقبحُ مما قبلهُ وأبدعُ، وأفظعُ في الأسماعِ وأشنعُ؛ لمصادرتِهِ قوله جلَّ ذكرُه: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الأَرْضِ أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾؟ [النمل:٦٢].

﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾؟ [الأنعام:٦٣]. ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام:٦٤].

﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ [النحل:٥٣].

﴿قُلِ ادْعُواْ الَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِ فَلاَ يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنكُمْ وَلاَ تَحْوِيلاً﴾ [الإسراء:٥٦].

﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ﴾ [الزمر:٣٨].

﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدُيرٌ﴾ [الأنعام:١٧]. **وماهو نحو ذلك من الأياتِ؛ فإنه جلَّ ذكره[١] قرَّرَ أنه الكاشفُ للضُّرِ لا غيرهُ، وأنَّه المتعيِّنُ لكشفِ الشدائد والكُربِ، وأنه المنفردُ لإجابةِ[٢] دُعاءِ المضطرين لا غيرهُ، وأنه المُستغاثُ لذلك كلِّهِ، وأنه القادِرُ على إيصالِ الخيرِ، فهو المنفرِدُ بذلك، فإذا تعيَّنَ هوَ جلَّ ذكرهُ خرجَ غيرهُ منْ مَلك، ونبيٍّ، ووليٍّ، وغيره، كما فُسِرَّ به في قوله جلَّ ذكره:** ﴿قُلِ ادْعُواْ الَّذِينَ زَعَمْتُم﴾ **الآية** [الإسراء:٥٦]، **بدليل ما بَعدها:** ﴿أُولَـئِكَ الَّذِينَ [يَدْعُونَ][٣] يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ **الآية** [الإسراء:٥٧]، **فإنه صريحٌ في أنَّ الأنبياءَ لا يستطيعون كشف ضُرِّ أحدٍ؛ فكيف بغيرهم مما هو أدنى[٤] منهم؟!**

(١) في (ن): «ذلك» وهو خطأ.
(٢)في (ن): «لا يجابه».
(٣) ما بين حاصرتين أسقطها ناسخ (ن) من الآية.
(٤) في هامش (ن) علّقَ ذلك الجاهل بقوله: «أثبتَ لهم الدناءة! حسبُه الله»!! وهذا يقطع بتعصب هذا المعلق؛ وذلك واضح لكل منصف.

ولكن: ﴿مَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيّاً مُّرْشِداً﴾ [الكهف:١٧].

فإياكَ ثمَّ إياكَ! ﴿فَلاَ تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَـهاً آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ﴾ [الشعراء:٢٦]

وفي حديث ابن عباس [رضي الله عنه][1]: [كنتُ رديفَ رسولِ الله صلى الله عليه [وآله][2] وسلم، فقال: «يا غُلام! احفظِ اللّهَ يحفظكَ، احفظِ اللّهَ تجده أمامك، تعرَّفْ إلى الله في الرخاء يعرفْكَ في الشدَّةِ، إذا سألتَ فسألِ اللّهَ، وإذا استعنتَ فاستعِنْ با للهِ، فإن العبادَ لوِ اجتمعوا أن ينفعوكَ بما لم يكتُبهُ اللّهُ لكَ، لم يقدروا على ذلك، ولوِ اجتمعوا أنْ يضرُّوكَ بما لم يكتبه اللّهُ عليك، لم يقدروا على ذلك، جفَّتِ الأقلامُ وطُويتِ الصُّحُفُ؛ فإنِ استطعتَ أن تعملَ لله بالرِّضا في اليقين فافعلْ، فإنْ لم تستطعْ فإنَّ في الصبرِ على ما تكرهُ خيراً، واعلَمْ أنَّ النصرَ معَ الصبرِ، والفرجَ معَ الكربِ، وأنَّ مع العُسرِ يسراً[3]، ولنْ يغلِبَ عسرٌ يسرينِ» رواه الترمذي[4]، وغيره[5].

وما قيل[6]: منْ أنَّهُ يجوزُ الاستغاثةُ بالأنبياء والصالحين؛ فإنما المرادُ به التبرُّكُ

---

(١) في هامش (ن) أيضاً: «ولم يترضَّ هو عنه في رسالته». قلتُ: لعله نسيَ، فهل ذلك مما يستوجبُ نقمتكَ، عليه!

(٢) الزيادة مني، وهي كذلك في جميع الرسالة.

(٣) في هامش (ن) زعمَ المعلق أن عبارة (وأن مع العسر يسراً) مكررة، وهو زعمٌ باطلٌ!

(٤) حديث صحيح: رواه الترمذي في «السنن» (٢٥١٦) بإسنادٍ جيد إلى قوله: وطويت الصحف.

(٥) مثل الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٢٩٣، ٣٠٣، ٣٠٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٢٤٣، ١١٤١٦، ١١٥٦٠، ١٢٩٨٨، ١٢٩٨٩) ومثل أبي نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٣١٤)، وفي «أخبار أصبهان» (٢/ ٢٠٤) وكذا رواه البيهقي في «الآداب» رقم (١٠٧٣).وأبو القاسم البغوي في «حديث علي بن الجعد» (٣٤٤٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٥٤١-٥٤٢) وصححه! البغوي في «تفسيره» (٢/ ١٢٢-١٢٣)، والبيهقي -أيضاً- في «شعب الإيمان» (٢/ ٢٧) رقم (١٠٧٤) وفي (١/ ٢١٦-٢١٧) رقم (١٩٥)، وفي «الأسماء والصفات» (١/ ١٣٥-١٣٦)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٢/ ٥٣٠)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٤٢٥)، وابن أبي عاصم في «السنة».

(٦) هذا القولُ لم يقُل بهِ إلاَّ أمثالُ السُّبْكي، والبكري، وغيرهما من أصحاب الأهواء والبدع أو مِن خلَّص القبوريَّةِ الجهلةِ!!

بذكرِهم، والتوسُّلُ بهم[1] بلا إمدادٍ منهُم.

فإياكَ ثمَّ إياكَ في شأنكَ منْ مُغالطةِ إخوانِكَ!

اللهم! طهِّرنَا منْ معرَّةِ ذلك، وأعذنَا منْ إيهامِ مافيه المهالِك. والاستغاثةُ تجوزُ في الأسبابِ الظاهرة العاديَّةِ منَ الأمورِ الحسيَّةِ في قتالٍ أو إدراكِ عدوٍّ أو سبعٍ ونحوه، كقولهم:

يالزيدٍ! يالقومي![2] يالَلمسلمين! كما ذكروا ذلكَ في كُتُبِ النحوِ بحسبِ الأسبابِ الظاهرةِ بالفعلِ.

أما الإستغاثةُ بالقوَّةِ والتأثيرِ أو في الأمور المعنويَّةِ منَ الشدائدِ كالمرضِ، وخوفِ الغرقِ، والضِّيقِ، والفقرِ، وطلبِ الرزقِ، ونحوِهِ، فمنْ خصَائِص اللهِ فلا يُذكرُ فيها غيرُهُ.

قال جلَّ ذكرهُ: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الْضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:١٧].

فنفى دُعاءَ غيرِهِ؛ فتعيَّنَ انفرادهُ به فاعقِدْ على مثلهِ، ولا تكنْ ممَّنْ ضلَّ بعقلِهِ: ﴿إِذِ الأَغْلاَلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ والسَّلاَسِلُ يُسْحَبُونَ * فِي الْحَمِيمِ ثُمَّ فِي النَّارِ يُسْجَرُونَ﴾ [غافر:٤٠].

وأمَّا كونُهم يأتونَ قبورَهُمْ ينادونهُمْ في قضاءِ الحاجاتِ، مستدلِّينَ [على][3] أن ذلك

---

(١) الصحيح في هذه المسألة -كما هو كتب علماء السلف وأئمة الدين- أنه لا يجوز التوسل بذواتِ الأنبياء والصالحين وغيرهم، وإنما يجوز التوسل: بدُعائهمْ -في حياتهم لا بعد مماتهم- أو بأسماء الله تعالى وصفاته العلى، أو بالأعمال الصالحة للإنسان المتوسلِ. وكل هذه الأنواع مستنبطةٌ منْ كتابِ اللهِ تعالى، ومن صحيح حديث النبي ﷺ وسيأتي بيانُ ما في هذه المسألة منْ مؤلفات.

(٢) في (ن): «يالقوم».

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من (ك).

منهمْ كراماتٍ؛ فهذا إنْ كانَ مجيؤهُم[1] لأجلِ الدُّعاءِ عندَ قبورِهم، والتوسُّلِ بهمِ فلا بأسَ[2]؛ كما توسَّلَ عمرُ بالعبَّاس ﷺ[3]؛ لأنَّ الدعاءَ في أماكنِ أهلِ الصَّلاحِ فيه الفلاحُ[4].

وأما كونُهم معتقدين التأثير منهم، وأنَّ لهم التصرُّفَ في قضاءِ حاجاتِهم كما تفعلُهُ جاهليةُ العربِ والصوفيَّةُ الجهَّالُ[5]، وينادونهم، ويستنجدونَ بهم؛ فهذا مِنَ المنكراتِ؛ لأنَّ الأحياءَ إذا انتفى عنهم التصرفُ كما مرَّ آنفاً، فكيف يثبت للأمواتِ؟!

قال جلَّ ذكرهُ: ﴿إِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ الْمَوْتَى وَلاَ تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ﴾ [الروم:٥٢].

﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ﴾[6] [فاطر:٢٢]. فهلْ على قولِ اللهِ استدراكٌ؟! فإنَّ الله تعالى أخبر بأنَّ أهل القبور لا تسمعُ، ولو فُرِضَ السمَاعُ فإنه لا ينفعُ. وفي التنزيل: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام:٣٦].

---

(١) في (ك): «مجيهم»

(٢) بل هوَ ذريعةٌ للشرك وطلبِ الحاجاتِ منهم؛ ويكفي في ردِّه أنه خلاف ماعليه الصحابة رضي الله عنهم، فلم يكن أحد منهم يأتي إلى القبر الشريف -فضلاً عن القبور الأخرى- للدعاء عندها والتوسل بأصحابها!

(٣) العجب من المؤلف كيف خلط أو سوَّى بين المختلفين! فهل توسل عمر بدعاء العباس رضي الله عنهما هو من قبيل التوسل والدعاء عند القبور؟! اللهم لا.

(٤) بل هو خلاف الفلاح! فقد قال النبي عليه الصلاة والسلام: «لعنة الله على اليهود والنصاري اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» -قال الراوي: يُحذر ما صنعوا. ثم قالت عائشة رضي الله عنها: (ولولا ذلك أبرزَ قبره، غير أنه خشي أن يُتخذ مسجداً) رواه البخاري برقم (٤٣٥) ومسلم برقم (٥٣١) (٢٢).
ويا أسفي ثم يا أسفي على حال كثير من متأخري هذه الأمة في أكثر البلاد الإسلامية كتركيا ومصر وسوريا والعراق وغيرها من البلاد الإسلامية الذين عكسوا هذا التحذير إلى ما يشبه الترغيب فيما حذر منه عليه الصلاة والسلام!!

(٥) وهل كان الصوفية يوماً من دهرهم علماء تحتاج الأمة إلى علومهم؟!

(٦) وقد ألف العلامة نعمان الألوسي كتاباً حافلاً قيماً بعنوان: «الأيات البينات على عدم سماع الأموات على مذهب الحنفية السادات» حققه المحدث الألباني حفظه الله.

فإنه تعالى شبَّهَ منْ لا يُصغـي إلى الحـقِّ مـعَ سماعـه كـالميتِ في قـبره بجـامعِ عـدمِ الانتفاعِ.

وتقدَّمَ قريباً ما فيه الكفايةُ منْ هذه الدرايةِ.

وأما ما ذكروه من تصـرُّفِ الأرواحِ، فهـوَ مـنَ الأقـوالِ القِبـاحِ[1]، لأنَّ الـروح لا تستقلّ بدون جسدها كما ذكره ابن عباس رضي الله عنهما[2] في خصـامِ الـروحِ مـعَ الجسدِ مِنْ أنَّها به مشتْ، وبه عقِلتْ، وبه بطشتْ، إلى غير ذلك، كما ذكره القرطبيُّ[3] وغيره في قوله جلَّ ذكرهُ: ﴿يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَن نَّفْسِهَا﴾[4] [النحل:١١١].

وفي الحديث: «إذا حُضِرَ[5] المؤمنُ، أتتهُ ملائكةُ الرحمةِ، فيقولـونَ: اخرُجـي راضيـةً مرضيةً عنك، إلى روحٍ وريحانٍ، وربٍّ غير غضبان، فتخرجُ كأطيبِ ريح المسكِ، حتى يأتُوا به أبوابَ السماءِ، فيقولونَ: ما أطيبَ هذه الـرُّوحَ! فيـأتونَ بـه أرواحَ المؤمنـين، فيسألونه: ماذا فعلَ فُلان؟ فإذا قال: ما أتاكم؟!

---

(١) وقد قال فقهاء الحنفية: (من قال أرواح المشائخ حاضرةٌ تعلم، يكفُرْ)
انظر: «البحر الرائق» (٥/ ١٢٤)، و«الفتاوى الرشيدية» (٥١/ ٢٠٢)، و«أحسن الفتاوى» (١/ ٣٦).
كما قالوا: (من ظن أن الميت يتصرف في الأمور دون الله، واعتقاده ذلك كفـر). انظـر «البحـر الرائـق» (٢/ ٢٩٨)، و«رد المحتار» (٢/ ٤٦٧)، و«الفتاوى الخيرية» (١/ ١٧)، و«الفتاوى الرشيدية» (١٨٢،٢٠٢).
وقد ألف النيلوي -من الحنفية المعاصرة- كتاباً جيداً يشبه في مضمونه كتاب العلامة الآلوسي الذي تقدم ذكره، سماه: «الكتاب المسطور في الجواب عن سماع الموتى وتسكين الصدور» وردَّ به على أحد غُلاةِ القبورية.

(٢) الزيادة من (ن)

(٣) الزيادة من (ن).

(٤) في (ك): ﴿يومَ تأتي كل نفس تجاد عن نفسها﴾ بدون اللام-في (ن): «يوم تجادل كل نفس عـن نفسـها»! والتصويب من المصحف الشريف [النحل:١١١].

(٥) أي إذا حضرَه الموتُ ونزل به: أنظر «المعجـم الوسـيط» (١/ ١٨٠-١٨١). وقـد جـاء بهـذا اللفـظ أي: حضره الموت في رواية ابن حبان (٣٠١٣).

قالوا: ذُهبَ به إلى أمهِ الهاويـةِ... » الحديث[1]: رواه الـترمذي[2]، وغـيره[3] ففيـهِ دليلٌ على أنَّ الأرواحَ لا تدري ما للأحياءِ، وما عليها.

وقد قالَ جلَّ ذكره: ﴿فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَى عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ [الزمر:٤٢]

أيْ: فلا يردُّها، وتبقى عنده، وينقطعُ تعلقُها عن الأحياء، وتصرفها في الأبدانِ.

[ورد][4] عن ابن عباس [رضي الله عنهما][5]: «إن في ابنِ آدم نفساً وروحـاً مِثلَ شُعاعِ الشمس، فالنَّفسُ هي التي بها العقلُ والتَّمييزُ، والرُّوحُ هي الـتي بهـا النَّفسُ والحركة، فيتوفَّيانِ عند الموتِ، ويتوفَّى النَّفسَ وحدهَا عِندَ النومِ، وذلـك قوله جلَّ ذكرهُ: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الأَنفُسَ حِينَ مِوْتِـهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِـهَا﴾

---

(١) وتمامه: «وإن الكافر إذا احتُضرَ أتته ملائكة العذاب بمسح، فيقولون: أخرجي ساخطة مسـخوطاً عليكِ إلى عذاب الله عز وجل، فتخرج كأنتن ريح جيفة حتى يأتون به باب الأرض، فيقولـون: مـا أنـتن هـذه الريح! حتى يأتون به أرواح الكفار».

(٢) هذا وهم من المؤلف رحمه الله، فـالذي أخـرج هـذا الحديـث إنمـا هـو النسـائي الـذي رواه في «السـنن الصغرى» (٤/ ٨-٩)، وفي «السنن الكبرى» (١/ ٦٠٣).

(٣) مثل ابن حبان الذي صححه في كتابه (٧/ ٢٨٣-٢٨٥) رقم ٣٠١٣، ٣٠١٤)، وكذلك صححـه الحـاكم في «المستدرك» (١/ ٣٥٢-٣٥٣، ٣٥٣)، ووافقه الذهبي، وأقرهما الألباني، وفيه نظر كمـا سـيأتي. أنظـر «الصحيحة» (١٣٠٩). وقـد ذكـر الحـاكم الاختـلاف في إسناده، وعقـب بقولـه: هـذه الأسـانيد كلهـا صحيحة، وأقره الذهبي كما تقدم.

ورجح أبو حاتم الرازي رواية هشام على روايـة همـام لأن الأول أحفـظ. «علـل الحديـث» (١/ ٣٥٣-٣٥٤) رقم (١٠٤٤).

قال علي رضا: إلا أن في القلب من عنعنة قتادة شيئاً، لكنَّ أصل الحديث عند مسلم مـن طريـق أخـرى عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً: «إذا خرجت روح المؤمن تلقاها ملكان يُصعدانها... » أخرجه في «صحيحـه» برقم (٢٨٧٢) ومن هذا الوجه رواه أبو بكر المروزي في كتاب «الجنائز» عن شيخ مسلم به. انظر «إتحاف السادة» (١٠/ ٤٠٢).

لكن ليس في هذه الطريق الصحيحة قوله: «فيأتون به أرواح المؤمنين... »

(٤) الزيادة من (ك).

(٥) الزيادة من (ن).

الآية [الزمر:٤٢][1].

فإنْ قيل: عذابُ القبر وثوابه ثابت للروح والبدن، فيلزمُ الاتصالُ بينهما بعد الموت؟!

قلنا: ذلك حقٌّ، والإيمان به واجب، وهو منَ الغيب، واتصالُ ذلك لا يعلم كيفيتهُ إلاَّ العليم الخبير.

ومنْ تأمَّلَ قُدرةَ الله وعجائِبَ تدبيرِهِ، وغرائبَ صُنعهِ لم يستنكفْ عنْ قبولِ الإيمان [به][2] لأنَّ النفسَ نشآتٌ، وهي في كلِّ نشأةٍ تُشاهِدُ صوراً تقتضيها تلك النشأةُ؛ فكما أنها تشاهِدُ في المنامِ صوراً لا تشاهِدُها في اليقظةِ؛ كذلك تشاهدُ في حالِ انخلاعِها عن البدنِ أموراً لم تكن تشاهَدُ في الحياة؛ فإنَّ الأعمالَ القِباحَ، والصِّفاتِ المُهلكاتِ قد تنقلبُ مؤذياتٍ ومؤلماتٍ في النفس عند الموتِ، فيكونُ آلامُها كآلامِ لدغِ[3] الحياتِ والعقاربِ منْ غيرِ وجودِ ذلك، كما تشاهِدُ منَ النائم شيئاً يذعرهُ[4]، ويراهُ، ويتألَّمُ به، ويزعجُ منه كحيَّةٍ لدغتهُ[5]، وأنتَ تراهُ ساكناً لا حيَّةَ عنده، فكذلك العذابُ يحصلُ وأنتَ لا تراهُ، فسلِّمْ تسلمْ قبلَ أنْ تقعَ في ساحةِ الندمِ.

وأمَّا منْ قالَ: إنْ حُكمَ ما بعدَ الموتِ منَ الدنيا، حتَّى إنَّ نصفَ يومِ القيامةِ منها؛

---

(١) والأثر هذا لم أقف عليه مسنداً في «تفسير ابن أبي حاتم» المطبوع (١٠/ ٣٢٥٢).

وقد عزاه السيوطي لابن المنذر وابن أبي حاتم بلفظ: «نفس وروح بينهما شعاع الشمس، فيتوفى الله النفس في منامه ويدع الروح في جسده وجوفه يتقلب ويعيش، فإن بدا لله أن يقبضه قبض الروح فمات أو أخر أجله رد النفس إلى مكانها من جوفه».

(٢) الزيادة من (ك).

(٣) في (ك) و(ن): «لذغ» بالذال المعجمة أو المنقوطة، وهو تصحيف والصواب: لدغ بالدال المهملة.

(٤) ذعره يذعَرُه ذعراً: خوَّفهُ وأفزعهُ. «المعجم الوسيط» (١/ ٣١٢).

(٥) في (ك) و(ن): «لذغته» بالذال المعجمة، والصواب «لدغته» بالدال المهملة، يقال: لدغتْه الحيةُ لدغاً: عضته. «المعجم الوسيط» (١/ ٨٢١).

فهذا منَ الخبطِ[1] والسفسطةِ[2]

وفي الحديث: « من ماتَ قامتْ قيامتُهُ»[3].

والقِيامةُ: يومٌ لا لآخرَ لهُ؛ فكيف يتصوَّرُ نصفهُ؟!

وينقلونَ عن فلانٍ وفلان افتراءاتِ الإفكِ بما ليسَ للعقل ناصرٌ، ولا للأعداءِ كاسرٌ.

وفي قوله جلَّ ذكره: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥]. كفايةٌ لكلِّ مؤمنٍ عاقلٍ؛ لأنَّ الروحَ منْ عالمِ الأمرِ التكوينيِّ الحاصلِ منْ غير مادة، فهي منْ جنسِ ما استأثرَ اللهُ به؛ فتكونُ من الأسرارِ الخفيَّة التي لا يحومُ حولها عقولُ البشرِ، ولا تدركُها الصُّورُ.

وإنَّ المُمكنَ في جوالِ السؤالِ هذا القدرُ، وتوقَّفَ عنه خيرُ البشرِ [صلى الله عليه وآله

---

(١) يقال: فلان يخبطُ خبطَ عشواء: يأتي ما يأتي بجهالةٍ وبغير تبصُّر. «المعجم الوسيط» (١/ ٢١٦).

(٢) السفسطَة: قياسٌ مركبٌ من الوهميَّاتِ، والغرض منه إفحام الخصم وإسكاته. «المعجم الوسيط» (١/ ٤٣٣).

(٣) لا يصحُّ مرفوعاً: وقد بحثت عنه فوجدته -بحمد الله- في «مسند الفردوس- زهر الفردوس- (١/ ١٥١) من طريق عنبسة بن عبدالرحمن، حدثنا محمّد بن زادان عن أنس مرفوعاً: «إذا ماتَ أحدكم فقد قامت قيامته فاعبدوا الله كأنكم تروه واستغفروه كل ساعة». وعنبسة متروك، رماه أبو حاتم بالوضع. «التقريب» (٥٢٤١).

ومحمد بن زادان: متروك. «التقريب» (٥٩١٩): فهو موضوع بهذا السند.

ومن هذا الوجه رواه الديلمي أيضاً (١/ ٣٠) بلفظ: «أكثروا ذكر الموت فإن ذلك تمحيص للذنوب وتزهيد في الدنيا الموت القيامة والموت القيامة». وقد ضعفه جداً الحافظ ابن حجر فقال: (قلت: عنبسة وشيخهُ واهيان».

وهذا الحديث ثبت عن المغيرة بن شعبة مِنْ قوله كما في (الكنى والأسماء) (٢/ ٨٩) للدولابي، وسنده حسن ولفظه: (يقولون: القيامة، القيامة، وإنما قيامة أحدكم موته)، وعزاه السخاوي في المقاصد للطبراني ولم نجده في الكبير، وروي بأسانيد ضعيفة عن التابعين، وروى ابو نعيم في الحلية (٥/ ٣٢٥) عن عمر بن عبدالعزيز رحمه الله في خطبة له قال: (أيها الناس .. فإنه من وافته المنية فقد قامت عليه قيامته ..) وسند الخطبة صحيح. [المجلة].

وسلم][1] فكيفَ لهؤلاءِ القومِ التصرُّفُ بما أرادوهُ، وأنَّ أرواحَ أشياخهِم متصرِّفةٌ، وإذا قضى اللهُ حاجةً لهم نصبوا لمشايخِهِم راياتٍ، وعدُّوا لَهُم كراماتٍ!

وهذا منْ زخرفاتِ الشيطانِ للإنسانِ.

قال جلَّ ذكرهُ: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَـنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَاناً فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ * وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف:٣٦-٣٧]. ﴿يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمْ الشَّيْطَانُ إِلاَّ غُرُوراً﴾ [النساء:١٢٠].

فمنِ اعتقدَ أنَّ لغيرِ اللهِ منْ نبيٍّ أوْ وليٍّ أو روحٍ أو غيرِ ذلكَ في كشفِ كربةٍ أو قضاءِ حاجةٍ تأثيراً؛ فقدْ وقعَ في وادي جهلٍ خطيرٍ، فهو على شفا حُفرةٍ منَ السَّعيرِ.

وأمَّا كونُهم مُستدلِّين على أنَّ ذلك منهم كراماتٍ؛ فحاشَا اللهَ أن تكونَ أولياءُ اللهِ بهذه المثابةِ، وأنْ يظنَّ بهم أنَّ دفعَ الضرِّ، وجلبَ النَّفعِ منهم كرامةٌ؛ فهذا ظنُّ أهلِ الأوثانِ، كما أخبرَ الرحمنُ: ﴿هَـؤُلاءِ[2] شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس:١٨]. ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ [زُلْفَى][3]﴾ [الزمر:٣]. وأما أهلُ الإيمانِ، فليسَ لهم غيرُ اللهِ دافعٌ، ومنه تحصلُ المنافعُ.

قالَ جلَّ ذكرهُ: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ * بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ [الأنعام:٤٠-٤١]، ﴿أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَـنُ بِضُرٍّ لاَّ تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً﴾ [يس:٢٣].

فإن ذكرَ ما ليسَ منْ شأنه النَّفعُ ولا دفعُ الضُّرِّ منْ نبيٍّ و[4] مَلَكٍ ووليٍّ وغيرهم

---

(١) الزيادة مني

(٢) في (ك) و(ن): «هم». والصواب «هؤلاء».

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من (ك) و(ن).

(٤) في (ن): «أو» وما أثبته موافق لما في (ك).

على وجهِ الامدادِ منه إشراكٌ معَ اللهِ؛ إذْ لا قادِرَ على الدفعِ غيرُه، ولا خيرَ إلاَّ خيرُهُ.

نعمْ! ذِكرُ الأنبياءِ والصالحين في الدعاء على وجهِ التوسُّلِ بهم؛ كقولهِ: نسألك يا اللهُ! بمحمدٍ وآلِهِ، ونحو ذلك، لا بأسَ به[1].

وأمَّا[2] الطلبُ منهم على وجهِ التأثيرِ والشفاعةِ اللازمةِ فمنِ اعتقادِ أهلِ الأوثانِ، كما مرَّ بيانُهُ مرَّةً بعدَ أخرى.

فمنِ اعتقدَ أنَّ جلبَ المنافِعِ، ودفعَ المضارِّ منِ غيرِ اللهِ أو ممَّنْ أشركَهُ مع اللهِ؛ فقد افترى في دينه فريةً ما مِثها بليَّة.

وسيأتيك: أنَّ الكرامةَ لا تحدِّيَ فيها، وهيَ عنْ قصدٍ حتى تكون منْ تصرُّفاتهم[3].

وفي التنزيل: ﴿قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللَّهِ﴾ [العنكبوت:٥٠]. ﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً﴾ [الأعراف:١٨٨].

فهذا خطابٌ لأكبرِ رُسلِ اللهِ، فكيف بغيرِهِ من أولياء الله؟!

ولكنْ ﴿مَنِ اتَّخَذَ إِلَـهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِن بَعْدِ اللَّـهِ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ﴾ [الجاثية:٢٣]. وأمَّا مَنْ قرَّرهم على ذلِك ممَّنِ ادَّعى العلمَ[4]، وأمدَّهم بمسائلَ وفتاوى ورسائلَ؛ فإنما هوَ مَنْ

---

(١) بل هو من التوسل الممنوع، ولا دليل عليه صحيح أصلاً، وكلما روي فيه من أحاديث أو آثار فهي موضوعة أو واهية، وقد بين ذلك المحققون من علماء الأمة رحمهم الله تعالى، فانظر «تلخيص كتاب الاستغاثة» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وله أيضاً: «التوسل والوسيلة». وللمحدث الألباني كتاب في التوسل، وللأستاذ محمّد نسيب الرفاعي رحمه الله كتاب آخر بعنوان: «التوصل إلى حقيقة التوسل» وكلها مفيدة في هذا الباب.

(٢) في (ن): «وأن». والتصويب من (ك).

(٣) لشيخ الإسلام ابن تيمية كتاب قيم حول هذا الموضوع عنوانه: «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان».

(٤) ككثير من أصحاب الأهواء في قديم الدهر وحديثه، خلَّص الله المسلمين من شرورهم.

زعمهِ المرتَّبِ، أوْ جهلهِ المركَّبِ، أوْ منْ فسادِ سرّه أو منْ خبلٍ في عقلهِ أوْ منْ تعصُّبهِ لخصمهِ وقعَ في سوءِ فهمهِ أوْ منْ حسدهِ للأقرانِ أخذَ يُسفسطُ في البرهانِ بقالِ فلانٌ، وأفتى فلانٌ مع مافيه منَ الخللِ ومدحضِ[1] الزللِ، وتركهِ مافي هذا الشأنِ منْ هدايةِ القرآنِ الذي تبيَّنَ بنُصوصهِ المترقيةِ عن درجةِ التأويلِ: إيضاحَ السبيلِ، وانكشفَ بهِ الحجابُ عن العُقولِ، وتبيَّنَ للناسِ ما فيه منِ المنقولِ، وأقامَ اللّهُ بهِ الأدلةَ على الهدايةِ، وأرشدَ المتقينَ[2] لَما فيه منَ الدِّرايةِ.

فهلْ تستندُ إلى غيره الأفكارُ معَ وضوحِ ما فيه منَ الأسرارِ؟!

أفي عقولهم جِنَّةٌ؟ أمْ على قُلوبهم أكنَّةٌ؟

فو الله لقدْ تلخَّصَ فيه الصوابُ، وتميَّز به القشرُ من اللُّبابِ! ﴿رَبَّنَا لاَ تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ﴾ [آل عمران:٨].

وقدْ قالَ جلَّ ذكرهُ: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام:١١٦]، ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [يوسف:١٠٣]، ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلاَّ وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾ [يوسف:١٠٤]، ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى﴾ [النجم:٢٣]، ﴿وَذَكِّرْ بِهِ أَن تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلاَ شَفِيعٌ﴾ [الأنعام:٧٠].

فهلْ يحلُّ لمؤمنٍ أنْ يستمدَّ بغيرِ اللهِ في الشدائدِ، أو ينتصرَ بغيرهِ، ويترجَّى منهُ الفوائِدَ معَ قولهِ جلَّ ذكرهُ: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل:٦٢] وقوله: ﴿ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾؟! [الإسراء:٦٧]

فهلْ يحومُ[3] حولَ ذاكَ منْ استضاءَ بمنارِ القرآنِ؟!

---

(١) أي مزلقُ الزللِ: من دحضتْ رِجلُه دحضاً أي زلقتْ. «المعجم الوسيط» (١/ ٢٧٣)

(٢) في (ن): «للمتقين».

(٣) أي يقترب من حام حول الشيء «المعجم الوسيط» (١/ ٢١٠).

أو ينطقُ بمثلهِ من آمنَ بالله الواحدِ المنّان؟!

فما زعمَ من أفتى بجوابهِ ذاكَ، فهلْ على قولِ اللهِ استدراكٌ؟! كلاَّ والله! ما هُمْ فيه إلاَّ اتضاحٌ بلاَ ضِرامٍ[1]، واستسمانُ ذاتِ أورامٍ[2].

﴿أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً﴾ [النور:٣٩]، ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ فَتَرَكَهُ صَلْداً لاَّ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّمَّا كَسَبُواْ﴾ [البقرة:٢٧٤]، ﴿أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لاَّ يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَى شَيْءٍ ذَلِكَ هُوَ الضَّلاَلُ الْبَعِيدُ﴾ [إبراهيم:١٨]، ﴿فَاسْتَمْتَعْتُم بِخَلاَقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلاَقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُواْ أُوْلَـئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [التوبة:٦٩].

﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُمْ مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة:٧٩].

﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُواْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة:١٦].

﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢].

فيحومونَ[3] حول الهُدى، وينكرونَ مواقعَ الرَّدى، بل ويتَّخذونَها مسارحَ أنظارِهم، ومطارحَ أفكارِهم، كأنَّهم مستضيؤنَ بما لاضياءَ في زندهِ[4]، ولا حاصلَ في نقدهِ.

---

(١) الضرمُ والضرام: هو اشتعال النار. «المعجم الوسيط» (١/ ٥٣٩).

(٢) يقال: ورِمَ ضرعُ الناقة: انتفخ من المرض. وانظر «الوسيط» (٢/ ١٠٢٧).

(٣) أي يقتربون ولا يصيبون الهداية مع ذلك.

(٤) الزَّند: هو العود الأعلى الذي يقدح به النار والأسفل هو الزندة. «المعجم الوسيط» (١/ ٤٠٢)

وورِدَ في الحديث: « إنَّ الله لايقبضُ العلمَ انتزاعاً منَ النَّاسِ، ولكنْ يقبِضُ العلمَ بقبضِ العلماءِ، حتَّى إذا لم يُبْقِ عالماً اتَّخذَ الناسُ رؤساءَ جهَّالاً، فسئلوا، فأفتوا بغيرِ علمٍ، فضلُّوا وأضلُّوا» رواه البخاري[1] ومسلم[2]، والترمذي[3].

وذكرَ علماءُ العقائدِ أنَّ ممَّا يتعلَّقُ بحدودِ الاعتقادِ: أنْ يبالغَ المؤمنُ في التَّحاشي عمَّا فيه نُقصانٌ في حقِّ الرحمنِ،

ألا ترى قولهُ جلَّ ذكرهُ: ﴿وَلاَ تَجْهَرُواْ لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات:٢].

فإنَّه تعالى رتَّبَ إحباطَ الأعمالِ على ما يؤدِّي إلى تركِ الوقارِ في خطابِ المختارِ [صلى الله عليه وآله وسلم][4] فكيفَ في خطابِ الجبَّارِ -جلَّ شأنه- بأنْ يُشرك معهُ غيرهُ في الامدادِ، ويقرِّرُ للنَّاسِ هذا الاعتقادَ، مع ما فيه منَ المحذورِ، والمعنى المهجورِ، ممَّنْ حادَ[5] عنِ الحقِّ وغوى[6]، وخَبَطَ خَبْطَ عشواءَ[7]، وباءَ[8] بسوءِ المنقلبِ، واتَّصفَ بالجهلِ المركَّبِ.

---

(١) «صحيح البخاري»(١٠٠، ٧٣٠٧) -فتح الباري-

(٢) «صحيح مسلم»(٢٦٧٣).

(٣) «سنن الترمذي»(٢٦٥٣): كلهم من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً به.

ورواه أيضاً: ابن ماجة(٥٢)، والدارمي(٧٧٨)، وأحمد(٢/ ١٦٢، ١٩٠، ٢٠٣)، والطيالسي(٢٢٩٢)، وابن عبد البر في «جامع العلم»(١/ ١٤٨-١٤٩، ١٥٠-١٥١)، والبغوي في «شرح السنة»(١/ ٣١٥-٣١٦)، وابن حبان(٤٥٧١، ٦٧١٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف»(١٥/ ١٧٧)، وغيرهم.

(٤) الزيادة مني

(٥) أي مال عن الحق: «المعجم الوسيط»(١/ ٢١٠).

(٦) أي ضلَّ ضلالاً بعيداً أو أمعن في الضلال. «الوسيط»(١/ ٦٦٧)

(٧) هي الناقة التي بعينها سوء فهي تخبط بيدها. «الوسيط»(١/ ٦٠٣).

وقد رسمت في(ك) و(ن): «عشوى»

(٨) أي رجعَ. «الوسيط»(١/ ٧٥).

ولقدْ أحسنَ منْ قالَ:

إذا كنتَ لا تدري ولم تكُ بالذي يُسائلُ منْ يدري فكيفَ إذاً تدري
ومنْ عجبِ الأيامِ أنكَ لا تدري وأنكَ لا تدري بأنك لا تدري

فإنْ قيل: قدْ أكثرتَ التقريعَ[1]، وشددت التشنيعَ، وكررتَ الملامَ في هفوةٍ منَ الكلامِ، وإنْ سلَّمنَا الخطرَ فلا هذا القدر؟!

أجيب: بأنَّ منْ هامَ[2] في مرامهِ، ومارسَ الفنَّ بغير رامهِ[3]، استحقَّ الصَّفْعَ؛ فضلاً عن القرعِ!

إذِ الكلامُ السليمُ، أوِ الكليمُ -أي المسمومُ أوِ المجروحُ- عندَ الأخيارِ، أخزى منْ دخولِ النارِ، وعندَ الأحبابِ أمرُّ مِنْ ضَرْبِ الرقابِ.

وإذا ضاقَ الخناقُ، تمزقتِ الأعناقُ.

ومن شعرِهم:

اعدُدْ لحُسَّادِكَ ضربَ السِّلاحِ وأوردِ اللُّوَّامَ سُمرَ الرِّماحِ

لا سيَّمَا وهلاكُ المقامِ أبديٌّ، وعذابُه سرمديٌّ[4] فينبغي لكلِّ ذي لبٍّ أن يتزكَّى بالنَّظرِ الدقيقِ، ويتعلَّى بهمَّتهِ إلى ذروةِ التحقيقِ، ويتحاشى عن أقوالِ ذوي الجهلِ وخِصالهم، ويترقَّى في معارجِ أولي الفضلِ وظلالِهم؛ لأنَّ دابَ أهلِ الجدالِ انعكاسُ الأحوالِ في القيلِ والقالِ.

---

(١) أي الضرب من قرعَ الشيءَ إذا ضربه. «المعجم الوسيط» (٢/ ٧٢٨).

(٢) أي اضطربَ وتحيَّر. «الوسيط» (٢/ ١٠٠٤).

(٣) أي بغير طلب وممارسة لذلك الفن المطلوب: يقال رامَ يروم روماً ومراماً. وانظر «القاموس المحيط» - ترتيبه- (ص١٤٤١).

(٤) أي دائم لا ينقطع. «المعجم الوسيط» (١/ ٤٢٨).

وقد بيَّنتُ لك المرام في الأحكام، وصفَّيْتُ ما عكروهُ منْ شرعِ خيرِ الأنام.

ورحمَ اللهُ من قال:

أنعىَ[1] إلى المُصطفَى المُختارِ شرعتهُ كادَت تزُولُ منَ الجُهَّالِ للعدمِ

فإتقانُ الأيقانِ في ذا البابِ، هوَ لبُّ اللُّبابِ[2].

فشدَّ نطاقكَ[3] بالأقوى، وتسربَلْ[4] برداءِ التقوى، وتتوَّجْ بالبُرهانِ الأضبطِ، وحصِّنْ سرَّكَ بما هوَ الأحوَطُ.

فهذا هو نيلُ الهنا[5]، وبُلوغُ المُنى[6]، واللهُ ذو الفضلِ والاحسانِ، وهو الهادي إلى الاتقانِ.

وأمَّا كونِهم أثبتوا للأولياءِ -بزعمهم- الأخبارَ عن الغيبِ بطريقِ الكشفِ بلا ريبٍ، أو بطريقِ الإلهامِ، أو منامٍ[7]؟!

فيقالُ: الغيبُ مصدرٌ وُصفَ به الشيُ الغائبُ مبالغةً في تحقيقِ غيبتِهِ. وهو ما غابَ عنِ الحسِّ والعقلِ غيبةً كاملةً، بحيث لا يدركُ بواحدٍ منهمَا ابتداءً بطريقِ البداهةِ.

وهو قسمانِ:

---

(١) نعى فلاناً: أي أذاع خبر موته. «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٣٦).

(٢) لبُّ الشيءِ: خالصهُ وخيارهُ. واللُّبابُ: جمع لُبٍّ والمرد به العقلُ. «الوسيط» (٢/ ٨١١)

(٣) أي شدَّ حزامكَ بقوة والمراد: التمسك بهذه العقيدة النقية من كل شائبة من شوائب الشرك ودعاء الأموات وكل ما سوى الله تعالى.
وانظر «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٣١).

(٤) أي تغطى ولبس السربالَ، وهو القميص أو ما يستر الجسم. وانظر كذلك «المعجم الوسيط» (١/ ٤٢٥)

(٥) أي: الهناءُ، وهو الأمر المهيءُ الميسَّرُ السَّائغ. «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٩٦).

(٦) جمعُ أمنية أو مُنية وهو كل مرغوب محبوب. وانظر «الوسيط» (٢/ ٨٨٩)
وقد رسمت في (ك) و(ن): «المُنا»

(٧) أي: بطريق منامٍ مزعومٍ لغيهِم وضلالهم.

أ- قسمٌ نصبَ اللهُ الدليلَ عليه، وهو ما يتعلَّقُ به الايمانُ كالصانعِ. وصفاتـهِ، ومـا يتعلَّقُ به من الشرائعِ والأحكامِ واليومِ الآخرِ وأحوالهِ منَ البعثِ والنشورِ والحسـابِ والجزاءِ والجنةِ والنارِ، وهو المرادُ منْ قولـهِ جـلَّ ذكـرهُ: ﴿الَّذِيـنَ يُؤْمِنُـونَ بِـالْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣]. وما هوَ نحوه.

ب- والقسمُ الثاني -مما لا دليلَ عليه- وهو قسمان:

١- قسمٌ مضى.   ٢- وقسمٌ مُستَقْبَل.

فالماضي: يمكنُ الإعلامُ بهِ مِنْ تاريخٍ[1] وخبرِ جني[2] ونحوهِ، كما ينبيءُ عنه حديث: «حدِّثوا عنْ بني إسرائيلَ ولا حرجَ»: رواه البخاري[3]، وغيره[4].

والمستقبل: مختصٌ به تعالى، وهو المرادُ بقوله جلَّ ذكرهُ: ﴿وَعِندَهُ مَفَـاتِحُ الْغَيْـبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام:٥٩] وما هو نحوه من الآيات.

فهذا مما لا قائلَ به في الإسلامِ لا بطريقِ كشفٍ ولا غيره؛ لأن الاجماعَ منعقدٌ علـى

(١) أي: من أخبار تاريخية تقرأ أو تسمع أو تنقل.

(٢) مع كون المسلم مأموراً بعدم تصديقهم، وإلا لصار من إخوان الشياطين والكُهـان. وفي المسألة تفصيل بيَّنهُ شيخ الإسلام ابن تيمية خلاصته أن تصديقهم في كل ما يخبرون به مع التعظيم للمسؤولِ فهو حرام، وإن كان لامتحانهم واختبار باطنهم مع وجود ما يميز به بين صدقهم من كذبهم فهذا جائز، واستدل لـه شيخ الاسلام بخبر أبي موسى الأشعري أنه أبطأ عليه خبر عمر -رضي الله عنهما- وكان هناك امرأة لها قرين أي صاحب من الجن فسأله عنه فأخبره أنه ترك عمر يسم إبلاً للصدقة وهـذا رأي العلامة الشيخ ابن عثيمين في «مجموع فتاويه»(١/ ٢٩٠-٢٩١).

وأما اللجنة الدائمة للإفتاء فترى أن سؤال الجن وتصديقهم فيما يقولون هو من الشـرك، لأنـه استمتاع بالجني نظير استمتاع الإنسي له بتعظيمه ولجوئه إليه في تحقيق رغبته. أ.هـ.وهـذا الجـواب أقـوى عنـدي، والله أعلم. «فتاوى اللجنة الدائمة»(١/ ٤٠٧-٤٠٩). وسيأتي بيان ما في استدلال شيخ الإسـلام ابـن تيمية بأثر عمر عند تخريج أثر «يا سارية الجبل».

(٣) «صحيح البخاري»(٣٤٦١).

(٤) مثل الترمذي(٢٦٦٩)، وأحمد(٢/ ٢٠٢،٢١٤،١٥٩)، وابـن أبـي شـيبة(٨/ ٧٦٠)، وابـن حبـان (٦٢٥٦)، وغيرهم من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

أنه تعالى هو المتصرِّفُ بالخوارقِ؛ لأنه الخالقُ، وهو المخصوصُ بعلم الغيبِ المُستقبلِ؛ لاختصاصِ المقدوراتِ الغيبيَّةِ به تعالى منْ حيثُ العلمُ والقدرةُ؛ فلا شريكَ لهُ منْ أحدٍ في ذلك.

قال جلَّ ذكرهُ لأفضلِ خلقهِ: ﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف:١٨٨].

فإذا نفى اللهُ النفعَ والضُّرَّ والغيبَ عن نفسِ نبيِّهِ، فأنىَّ يكونُ ذلك لغيره؟!

نعم ما أذنَ به لرسوله بالوحي المنزَّلِ فهوَ خبرٌ عن اللهِ لا عنْ غيرهِ؛ لأنه وكيلٌ عنِ اللهِ في قواعدِ دينهِ، وإثباتِ يقينهِ. وإخبارهُ بذلكَ منْ معجزاتهِ وهيَ منْ آياتِ اللهِ بوحيهِ، فلا دخلَ لغيره في مثلها.

والكرامةُ ليستْ مِنْ هذا البابِ؛ لأنها منْ إظهارِ التكريم[1] لأهلِ تقواهُ بدونِ الأذنِ لهم، ودونَ التحدِّي والقصدِ منهم، كما ستقفُ عليه.

ومنهُ يعلمُ أنَّ الإخبارَ عن الغيبِ - [﴿يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [الآية] [سورة آل عمران:١٧٩]-: مختصٌ بالأنبياءِ؛ لأنَّ طريقهُ الوحيُ المنزَّلُ لهم لا لغيرهم.

قالَ جلَّ ذكره: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن:٢٦].

فكانَ غيرُ الرسولِ محجوباً عن مثلهِ، وقدِ انسدَّ بابُ الرِّسالةِ بموتهِ صلى الله عليه [وآله][2] وسلم فانقطعَ خبرُ الغيبِ، فهومنْ خصائصِ اللهِ، كما قالَ جلَّ ذكره: ﴿قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ﴾ [النمل:٦٥]، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ [آل عمران:١٧٩]، ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً﴾

(١) في (ك): «التكرم» والمثبت من (ن).
(٢) الزيادة مني

[الجن:٢٦]، ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام:٥٩].

﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس:٢٠]. ﴿إِنَّ اللَّهَ عَالِمُ غَيْبِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [فاطر:٣٨].

وما هو نحوَ ذلكَ منَ الآياتِ المترقّيةِ عنْ درجاتِ التأويلِ بضروريّاتِ العقولِ، وبما فيها من التأكيدِ والنفي عنْ غيره، والإثباتِ له، وبما في ذلك مِنَ المبالغةِ في الأخبارِ بأنه وليُّ العلمِ بالغيب، وأنه مختصٌّ بهِ دونَ خلقهِ، وأنه دلَّ بالنّفي والإثباتِ على تحققِ تفرُّدهِ به، وأنّه مستحيلٌ منْ غيره.

وقدْ أخبرَ تعالى أنهُ منْ وظائفِ الرسُلِ.

قالَ جلَّ ذكره: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ﴾ الآية [آل عمران:١٧٩].

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ [الشورى:٥١].

وقد ختمتْ الرسالةُ بهِ صلى الله عليه [وآله] وسلم، فانسدَّ بابُ الغيبِ بموته صلى الله عليه [وآله] وسلم.

والوليُّ إنْ أخبرَ بالغيبِ، قلنا له: بمالك هذا؟

أهوَ منْ إلهامِكَ؟ أوْ منْ كشفِ أحلامكَ؟

فإنَّ طريق الغيبِ: الوحيُ بالمَلكِ أوْ بإشارتهِ، فلا يدخُلهُ الإلهامُ، ولا المنامُ منْ غيرِ النبي عليه الصلاةُ والسلامُ.

قال جلَّ ذكرهُ: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام:٥٠].

﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأحقاف:٩].

﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان:٣٤].

وما رواهُ صلى الله عليه [وآله] وسلَّم منَ الغيبِ، فهوَ منْ طريقِ الوحي بالمشافهةِ معَ حفظهِ منْ بينِ يديهِ، ومنْ خلفهِ، ومنْ كلِّ شيطانٍ، وشبهةٍ.

كما قالَ جلَّ ذكرهُ: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً * إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَداً﴾ [الجن:٢٦]. فهوَ معصومٌ منْ كلِّ وجهٍ بخلافِ غيرهِ.

وأنَّ الإلهامَ منْ غيره ممنوعُ التكلُّمُ به؛ لأنه منْ رجمِ الغيبِ لعدمِ تيقنِهِ منهُ، بعدمِ عصمتهِ؛ فلاَ يحلُّ للوليِّ أن يتكلم به في مستقبل ولو تكلم به عن قد ثبت فسقه، وخرج عنْ دائرةِ التقوى، فضلاً عنِ الولايةِ، كما أخبرَ جلَّ ذكره: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُواْ﴾ [الحجرات:٦].

أيْ: فتفحَّصُوا[1] ثبوتَ خبرهِ.

وهذا الخبرُ أصلهُ منْ رجمِ الغيبِ، فيثبتُ بهِ فسقهُ ابتداءً؛ لأنَّه ليسَ منْ علمٍ محقَّقٍ. وإنِ اعتقدَ حقيقتهُ كفرَ بمصادرةِ النصوص القاطعةِ. ومنِ اعتقدهُ منهُ: أشركَ با للهِ، فنعوذُ باللهِ منْ غضبِ اللهِ.

فإن قيل: الإلهامُ منَ الوحي، وفي التنزيلِ: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً﴾ الآية؟ [النحل:٦٨]، ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ الآية؟ [القصص:٧].

قُلنا: هذا بحسبِ ما اقتضاهُ الطبْعُ في كلٍّ منهمَا، ووحيُ الغيبِ منْ مُقتضى التنزيلِ

(١) وفي قراءة حمزة والكسائي وخلف: «فتثبتوا» «الميسر في القرآت الأربعة عشر».

لا الإلهام [فتسميتُهُ منْ بابِ المجازَفات][1].

فإنْ قيلَ في الحديث: «إنَّ روحَ القدُسِ نفثَ في روعِي... »[2] أيْ: في نفسِي، بمعنى الإلهامِ للكلامِ؟!

قلتُ: إلهامُهُ صلى الله عليه [وآله] وسلم بمنزلةِ الثابتِ بالوَحي المنزَّلِ؛ للقطعِ بعصمتهِ، وحفظهِ، فلا ينطِقُ عنِ الهوى، إنْ هوَ إلاَّ وحيٌ يوحى.

حتَّى قالوا: إنَّ اجتهادَهُ صلى الله عليه [وآله] وسلم منَ الوحي الثابتِ؛ لأنَّه لا يقرُّ على الخطأ؛ فهو كإلهامِهِ حُجَّةٌ قاطعةٌ بخلافِ غيرِه، فلا يقاسُ على مثلِهِ.

والحاصلُ أنَّ الغيبَ المستقبلَ منْ عندِاللهِ لرسلِهِ، وقدْ خُتمتْ الرِّسالةُ بموتِ محمدٍ صلى الله عليه [وآله] وسلم، فليس لغيرِهِ الاخبارُ به.

وعلى تقديرِ إلهامِهِ فهوَ منْ رجمِ الغيبِ بالظنِّ والحرصِ، وذلكَ معدودٌ من الكذبِ.

وهلْ بَعْدَ خبرِهِ جلَّ ذكرهُ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ

---

(١) ما بين حاصرتين ساقط من (ن)، واستدركته من (ك).

(٢) حديث صحيح: رواه في «المستدرك» (٢/ ٤) من حديث ابن مسعود ﷺ مرفوعاً: «ليس من عمل يقرب إلى الجنة إلا قد أمرتكم به، ولا عمل يقرب إلى النار إلا قد نهيتكم عنه، لا يستبطئنَّ أحد منكم رزقه. إن جبريل عليه السلام ألقى في روعي أن أحداً منكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه، فاتقوا الله أيها الناس وأجملوا في الطلب، فإنِ استبطأ أحد منكم رزقه فلا يطلبه بمعصية الله؛ فإن الله لاينال فضله بمعصية» وفي سنده انقطاع وجهالة، فإن سعيد بن أبي أمية الثقفي لم أعرفه، وهو يروي عن يونس بن بكير، وهذا ليس بالشيباني، فإن هذا الأخير متأخر جداً من الطبقة التاسعة، بينما الراوي في هذا الإسناد يروي عن ابن مسعود! والعجب من الذهبي كيف سكت عن انتقاد هذا الإسناد! وأرجح أن هذا التخليط من سعيد بن أبي هلال فإنه كان قد اختلط! وقد رواه البغوي في «شرح السنة» (١٤/ ٣٠٣-٣٠٤،٣٠٤،٣٠٤-٣٠٥) من طريق أخرى مدارها على مجهول كذلك مع وجود انقطاع أيضاً. ومن هذا الوجه أخرجه: القضاعي في «مسند الشهاب» (١١٥١).

الحديث ذكره الشيخ ناصر رعاه الله في صحيح الجامع الصغير (٢٠٨٥) وصححه، والحديث في حلية الأولياء عن أبي أمامة وراجع فقه السيرة للغزالي بتحقيق الألباني ص(٩٦)، [المجلة].

أَرْضٍ تَمُوتُ﴾؟! [لقمان:٣٤]

﴿فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ﴾؟! [يونس:٢٠]: أنْ يتكلَّمَ بالغيبِ إلاَّ منْ أُصيبَ في عقلِهِ أوْ أُلقيَ في وهدةٍ من جهلِهِ؟!

وأين هذا منَ التقوَى، فضلاً عنِ الولايةِ؟!

ومنْ فرَّقَ بين غيبِ الأولياءِ وغيبِ اللهِ تعالى، وقال: هذا غيرُ ذاك؛ معَ أنَّ الحالَ في المحذورِ واحدٌ؛ فقدْ ضلَّ بهواهُ، واتَّبعَ شيطانَهُ بفتواهُ!

ولوْ عقلَ فرَّقَ المتشابهِ منَ المُحكمِ؛ لاتبعَ ما هوَ الأسلمُ والأحكمُ[1]

فإنْ قيلَ: وقعَ الكشفُ لعمرَ [رضي الله عنه][2] وهو على المنبرِ في المدينةِ في قصةِ (ياسارية الجبل!)[3]. وكان ساريةُ في العراقِ في القتالِ، وسمعَ عمرَ [رضي الله عنه] فالتجأَ

---

(١) الأسلم والأحكم دائماً في اتباع سبيل الصحابة والسلف الصالح، فهم في كل شيء منت شؤون العقيدة والمنهج كانوا على التي هي أسلم وأحكم وأقوم.

(٢) الزيادة من (ن). من هامش النسخة وهي كذلك في الآتي قريباً.

(٣) روى هذه القصة البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٧٠)، واللالكائي في «شرح السنة» (٤/ ١٣٣٠) رقم (٢٥٣٧)، والزين عاقولي في «فوائده»، وابن الأعرابي في «كرامات الأولياء» -كما في «الإصابة» (٢/ ٣) رقم (٣٠٣٤)- وأبو بكر بن خلاد في «الفوائد»، والسلمي في «الأربعين الصوفية»، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» -كما في «الصحيحة» (١١١٠)- كلهم من طريق يحيى بن أيوب الغافقي، وهو ضعيف لسوء حفظه -من حديث عمر أو ابن عمر- كما في بعض الروايات-: (أن عمر بعث سريةً فاستعمل عليهم رجلاً يقال له: سارية، وبينما عمر يخطب يوم الجمعة فقال: ياسارية الجبل، ياسارية الجبل -ثلاثاً- ثم قدم رسول الجيش، فسأله عمر، فقال: ياأمير المؤمنين هُزِمنا، فبينما نحن كذلك إذ سمعنا منادياً، يا سارية الجبل ثلاثاً، فأسندنا ظهورنا بالجبل فهزمهم الله. قال: فقيل لعمر: إنك كنت تصيح بذلك)

هذه القصة أوردها ابن كثير في «البداية والنهاية» (٧/ ١٣١) ثم قال: (وهذا إسناد جيّد حسنٌ ووافقه المحدث الألباني! وليس كما قال لا لما علمت من حال الغافقي.

والأثر هذا حسنه الحافظ ابن حجر في الإصابة (٤/ ٩٨)، وذكر اللالكائي بعد هذا الأثر رواية عن رجل مجهول عن عمر، وأشار ابن كثير بعد أن أورد طرقاً للأثر في البداية (٧/ ١٣٢): (فهذه طرق يشد بعضها بعضاً)، والله أعلم بحال هذا الأثر. [المجلة]

بمَنْ معهُ إلى الجبلِ، فانتصرَ؟!

قلنا: هذا فيما هوَ الواقعُ المحسوسُ؛ والبحثُ في المستقبلِ، فمنْ قاسهُ بهِ، فهوَ الأهبلُ!

وعمر [رضي الله عنه] مع تقواهُ، عدَّتْ له كرامةً، وغيرهُ ليسَ مثلهُ؛ لأنَّ غالبَ منْ يتكلَّمُ في هذه العصورِ بالولايةِ منْ خلاَ عنِ العلمِ، وجعلَ تقواهُ في الخلواتِ، وتركِ الجماعاتِ، وداومَ على الرياضاتِ بأكلِ طعامٍ يخصُّهُ، وله أسماءٌ خاصةٌ يواظبُها ليتَّصِلَ بإخوانهِ منَ الجنِّ، ويتكلمَ بطاماتٍ يظنُّونها منهُ كراماتٍ.

قال تقيُّ الدين الحرَّانيُّ[1]: إن أولَّ منْ أظهرَ هذا الإفتراء في الإسلامِ: المُختارُ بن أبي عبيد الثقفيُّ[2] الذي أخبرَ به النبيُّ صلى الله عليه [وآله] وسلَّمَ قالَ: «سيكونُ في ثقيفٍ كذَّابٌ ومُبيرٌ»[3].

فكانَ الكذَّابُ: المختارَ بن عبيدٍ، والمبيرُ: الحجَّاجَ بنَ يوسفَ[4].

فقيل لابن عمرَ [رضي الله عنهما][5] وابن عبَّاسٍ [رضي الله عنهما]: (إنَّ المختارَ يزعمُ أنَّه ينزلُ عليه؟ قالا: صدقَ! قال اللهُ جلَّ ذكرهُ: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَى مَن تَنَزَّلُ

---

(١) هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وقد وقفتُ على كلامه في «مجموع فتاويه» (١١/ ٢٣٨).

(٢) هو الكذاب الذي أخبر عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، له ترجمة مطولة في «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٥٣٨-٥٤٤) تدل على أنه مات على الكفر؛ إذ إنه يزعم أن جبريل عليه السلام يأتيه بالوحي!

(٣) حديث صحيح: رواه مسلم في «صحيحه» (٢٥٤٥) من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها. ورواه الترمذي (٢٢٢٠)، (٣٩٤٤)، وأحمد (٢/ ٢٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) هو الأمير المشهور، قال الذهبي: كان ظلوماً جباراً، أهلكه الله في رمضان سنة (٩٥هـ) كهلاً، وقال: كان ناصبياً، خبيثاً، سفاكاً للدماء، وكان ذا شجاعة وإقدام ومكر ودهاء وفصاحة وبلاغة، وتعظيم للقرآن. إلى أن قال: فنسبُّه ولا نحبه، بل نبغضه في الله؛ فإن ذلك من أوثق عرى الإيمان. وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه، وأمره إلى الله. وله توحيد في الجملة، ونظراء من ظلمة الجبابرة والأمراء. «سير النبلاء» (٤/ ٣٤٣).

(٥) الزيادة مني وكذا في الأخرى.

﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام:١٢١].

فلا يتكلمُ بالغيبِ بعدَ الرسالةِ إلاَّ منْ هو منْ إخوانِ الشياطين لا محالةَ. وأمَّا ما قالوهُ: منهمُ أبدالٌ، ونقباء، وأوتَاد، ونجباءُ، وسبعينَ، وسبعةٌ، وأربعينَ، وأربعةٌ، والقطبُ هو الغوثُ للناس، عليه المدارُ بلاَ التِباس!

فهذا منْ موضوعاتِ إفكهِم كما ذكرَهُ القاضي المُحدِّثُ: ابنُ العربيّ[1] في «سراج المريدين»، وابنُ الجوزيّ[2] وابن تيميَّةَ، وقالَ[3]: (كلُّ حديثٍ يروى عن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم في عددِ الأولياءِ، والأبدالِ، والنُّقباءِ، والأوتادِ، والأقطابِ، والأنجابِ، مثلِ: (أربعةٍ، وسبعةٍ، واثني عشر، وأربعين، وسبعينَ، وثلاثِ مائةٍ، وثلاثة عشَر، والقطبِ الواحدِ، والغوثِ) فليسَ في ذلك شيءٌ صحيحٌ عن النبيِّ صلى الله عليه [وآله] وسلم، ولم ينطقِ السلفُ بشيءٍ منْ هذه الألفاظِ، إلاَّ لفظَ الأبدالِ، وهم أربعونَ بأرضِ الشامِ، رويَ ذلك عن عليٍّ، وهو مُعضلٌ منقطعٌ ليسَ بثابتٍ[4].

---

(١) وليس هو بابن عربي الملحد الصوفي، وإنما هذا ابن عربي الفقيه فتنبه.

(٢) في «الموضوعات» (٣/ ٣٩٧-٤٠١) -ط. أضواء السلف والتدمرية- بتحقيق د. نور الدين بن شكري.
وتوصل الباحث إلى أن حديث الأبدال لا يصح ولكنه ليس بموضوع كمازعم ابن الجوزي، وهو كما قال، فإن المحدث الألباني قد توصل إلى نفس النتيجة في «السلسة الضعيفة» (١٤٧٦،٢٩٩٣،٢٤٩٨،٩٣٦)

(٣) «الفتاوى» (١١/ ٤٣٣-٤٤٤).

(٤) وقد كنتُ -بحمدالله- حكمت عليه بالضعف في تحقيقي لمسند علي ﷺ، فقد روي من طريق الحارث بن حرمل عن علي كما في رقم (١٧٢٨-١٧٣٢).وهذه طريق فيها الفرج بن فضالة، وهو ضعيف.
والحارث بن حرمل مجهول، تفرد عنه رجاء بن حيوة كما في «الجرح والتعديل» (٣/ ٧٢). ولهذا لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً.
وروى من طريق صفوان بن عمر والسكسكي عن أشياخه عن علي مرفوعاً! وهذا إسناد مظلم ضعيف =

ومنِ شواهدِ كذبهِ أنَّ علياً أفضلُ ممَّنْ في الشَّامِ، فكيفَ يكونُ الأبدالُ معَ غيرِهِ.

وفي حديث أبي سعيد الخُدريِّ: «تمرقُ مارقةٌ بالشَّامِ على خيرِ فِرقةٍ منَ المسلمين»: متفقٌ عليه[1].

قالوا: همُ الخوارجُ الذينَ قتلَهم عليٌّ.

وفي حديثِ عمَّارٍ: «تقتلكَ الفئةُ الباغيةُ»[2].

فقتلهُ أهلُ الشامِ، هو في الصحيحينِ.

ومنهُ يعلمُ أنَّ ذلكَ من إفكهِم، واصطلاحِ وصفِهم، فلا يُلتفتُ إليهِ، ولا يعوَّلُ عليهِ.

ومنْ ثمَّةَ أعابَ النقَّادُ على منْ ذكرَ أمثالَ ذلكَ، كابنِ العادلِ[3]، وصاحبِ

جداً من أجل أبي عبد الرحمن السلمي، فإنه متهم بالوضع. وانظر «مسند علي» (٧٦٠٤) (٤/ ١٣١٠) وروي من طريق فطر عن أبي الطفيل عن علي موقوفاً: (الأبدال بالشام والنجباء بالكوفة) وهو ضعيف من أجل فطر، فإنه متكلم فيه، وهو مدلس وقد عنعنه، بل لو صرَّح لم يقبل منه!

كما بين ذلك السخاوي وغيره. انظر «مسند علي» (٤/ ١٣٧٣) رقم (٧٩٦٣، ٧٩٦٤) وروي من طريق عياش بن عباس القتباني عن علي موقوفاً: وفيه تدليس الوليد بن مسلم، وهو يسوي الإسناد وقد عنعنه، ثم هو معضل! انظر «مسند علي» (٦/ ٢٣٧٠) رقم (١٣٦٢٥، ١٣٦٢٦). وعليه فتصميمي لهذا الأثر هناك مما لا ينبغي، وإنْ كان القول بتحسينه بهذا الطريق مقبولاً وجود ما هو واهٍ جداً منها باستثناء طريق ابي عبدالرحمن السلمي، فإنه متهم بالوضع، والله أعلم.

(١) هو بلفظ: «تمرق مارقة عند فرقة من المسلمين يقتلهم أولى، الطائفتين بالحق، لمسلم في «صحيحه» برقم (١٠٦٤) (١٥٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ورواه البخاري في «صحيحه» (٣٦١٠، لكن بلفظ: «يخرج قوم فيكم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم.. » الحديث وقد وهم المؤلف في جعله «بالشام» من اللفظ المتفق عليه، بل ليس هو عند أحد أصحاب الكتب الستة.

(٢) حديث صحيح: رواه مسلم في «صحيحه» (٢٩١٦) من حديث أم سلمة رضي الله عنها أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمار: «تقتلك الفئة الباغية»

وقد رواه البخاري بلفظ: «ويحَ عمارٍ تقتله الفئةُ الباغيةُ» برقم (٤٤٧، ٢٨١) مع شرح البخاري المعروف بفتح الباري.

(٣) لعله العادلي الصوفي عمر، فقد ذكره صاحب «معجم المؤلفين» (٢/ ٥٦٠) رقم (١٠٣٧٦) وأن له =

المواهبِ[1]، وأربابِ الرسائلِ، وغيرهم.

فمنْ تكلمَ بشيءٍ منْ ذلك، واعتقدَ تصرُّفاتِ ما قالوه، فقدْ شاقَقَ سبيلَ المؤمنين، وخالفَ نصوصَ ربِّ العالمين: (وهلْ يكبُّ الناسَ في النَّارِ على مناخرِهم إلاَّ حصائدُ ألسنتهِم)[2].

فإياكَ، ثمَّ إياكَ أنْ تُخطيءَ تقواكَ، فيخطيءَ ابنُ أمِّكَ، كما يخطيءَ ابن أخي عمِّكَ[3]!

وأما كونهُم جوَّزُوا لهُم الذبائحَ والنذُورَ، وأثبتُوا لهم فيهما الأجورَ؟ فيقالُ: هذا الذَّبحُ والنَّذرُ؛ إنْ كانَ على اسمِ فُلانٍ وفُلانٍ، فهوَ لغيرِ اللّهِ، فيكونُ باطلاً.

وفي التنزيل: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام:١٢١].

وفي الحديث: «لا نذرَ إلاَّ فيما يبتغَى به وجه الله تعالى»: متفقٌ عليه[4].

تصانيف في التصوف! توفي سنة (٧٨٨هـ). أو محمّد العادلي المتوفي سنة (٨٥٦هـ) فهو صوفي مصنف كما في «معجم المؤلفين» (٣/ ٣٥٨) رقم (١٣٧٣٦). وهناك ثالث أيضاً يدعى محمداً توفي سنة (٩٧٠هـ). «المعجم» (٣/ ٥٥٧) رقم (١٤٩٩٥)، والله أعلم.

(١) هو «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» وصاحبه هو: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمّد القسطلاني المصري المتوفى سنة (٩٢٣هـ).
وكان بينه وبين السيوطي وحشة بسبب اتهام الثاني للأول بانه كان يسرق من كتبه ولا يغزو إليه. أنظر «كشف الظنون» (٢/ ١٨٩٦-١٨٩٧).

(٢) جزء من حديث صحيح رواه أحمد في «المسند» (٥/ ٢٣١)، والترمذي في «السنن» (٢٦١٦)، وكذا ابن ماجة (٣٩٧٣)، وغيرهم من حديث معاذ بن جبل ﷺ. وقد صححه الترمذي، وأعله ابن رجب، ورد ذلك الألباني بما خلاصته أنه جاء من طريقين يقوي أحدهما الآخر، فانظر -غير مأمورٍ- ذلك بالتفصيل في «إرواء الغليل» (٤١٣).

(٣) كأن المؤلف يقول: إحذر أن يقلدك الناس في عقيدتك إذا كانت فاسدةً، فيكون وبالهم عليك أيضاً.

(٤) هذا وهم عظيم من المؤلف، فليس هذا اللفظ في المتفق عليه! بل ليس هو في شيءٍ من الكتب الستة سوى «سنن أبي داود» (٢١٩٢،٣٢٧٣)

وَوَرَدَ «أنَّ منْ حلفَ بغيرِ اللهِ، فقدْ أشركَ»: رواه الحاكم[1] وغيره[2].

ونحوه[3]: النَّذرُ لغير اللهِ.

وفي التنزيل: ﴿قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * لاَ شَرِيكَ لَهُ﴾ [الأنعام:١٦٢]. أيْ: إنَّ صلاتي، وذبحي لله، كما فُسِّرَ بِهِ، نظيرُ قولِهِ جلَّ ذكرُهُ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ [الكوثر:٢].

وفي الحديث: «لا نذرَ في معصيةِ اللهِ»: رواه أبو داود[4]، وغيره[5].

والنذرُ لغيرِ اللهِ إشراكٌ معَ اللهِ، فلا أكبرَ منْ معصيتِهِ.

وفي التنزيل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾الآية [المائدة:٣].

---

(١) في «المستدرك» (١/ ١٨) وكذلك في (٤/ ٢٩٧).

(٢) مثل أحمد في «المسند» (٢/ ٣٤،٦٩،٨٦،١٢٥)، والترمذي (١٥٣٥)، وأبو داود (٣٢٥١)، والطيالسي (١٨٩٦)، والبيهقي (١٠/ ٢٩)، وغيرهم.

وقد حسنه الترمذي، وصححه ابن حبان، (١٠/ ١٩٩-٢٠٠) رقم (٤٣٥٨)، وكذلك صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والألباني على شرط مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وانظر «الصحيحة» (٢٠٤٢).

(٣) أيْ في كونِ حكمه شركاً كالحلف بغير الله تعالى.

(٤) في «السنن» (٣٢٩٠).

(٥) هذا الغير كان ينبغي للمؤلف أن يقدمه على أبي داود!! فقد رواه مسلم في «صحيحه» (١٦٤١) كما تقدم.

ثم يقال: رواه أبو داود، والترمذي (١٥٢٤، ١٥٢٥)، والنسائي (٧/ ٢٦،٢٧)، وابن ماجة (٢١٢٥)، وغيرهم من حديث عائشة مرفوعاً بزيادة: «وكفارته كفارة يمين» وهي زيادة متكلم فيها لكن صححها الألباني من وجه آخر ذكره في «إرواء الغليل» (٢٥٩٠) فراجعه هناك إن شئت.

فالنذرُ لغيرِ اللهِ كالذَّبحِ لغيرِهِ.

وقالَ الفُقهاءُ[1]: خمسةٌ لغيرِ اللهِ شركٌ: الركوع، والسجود، والذبحُ، والنذرُ، واليمينُ.

ومنْ ذكرَ[2] غيرَ اسمِ اللهِ على ذبيحتهِ، فهيَ ميتةٌ يحرمُ أكلُها. ولوْ شركَ مع اسمهِ تعالى أحداً، كقولهِ: بسمِ اللهِ ومحمد صلى الله عليه [وآله] وسلَّم بواوِ العطفِ، فكذا[3] تحرمُ ذبيحتهُ.

وكذا لو تركَ اسمَ اللهِ عمداً على الذبيحة، لا تؤكلُ عندنا[4]، فهيَ ميتةٌ؛ لصريحِ قولهِ جلَّ ذكرهُ: ﴿وَلاَ تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام:١٢١] فتركُ المؤمنِ ذكرهُ تعالى عمداً، كذكرِ غيرِهِ.

نعمْ! لو قالَ: هذا النَّذرُ للهِ، يذبحُ في مكانِ كذا، ويُصرفُ على جماعةِ فلانٍ أوْ على أهلِ رباطِ فلانٍ، فلا بأسَ به، كما في الوقفِ على فلانٍ، وفلانٍ؛ فإنَّ الوقفَ للهِ ملكٌ لهُ، وتُصرفُ غلَّتهُ على منْ عينهُ الواقفُ، فكذا هنا.

فالحاصلُ[5]: أنَّ النذرَ لغيرِ اللهِ فجورٌ؛ فمنْ أينَ لهم الأجورُ؟! وكذا الذبائحُ.

ومنْ قال: إنَّ هذا النذرَ لفلانٍ، وهذه الذبيحةَ لفلانٍ، فهوَ منَ العِصيانِ[6]. ومنْ

---

(١) في هامش (ن) قال المعلق الناسخ: «انظر كيف لم يقل: الاجماع»!

وأقول: فكان ماذا؟! وقد ذكرَ العلامة شمس الأفغاني -رحمه الله رحمةً واسعة- في كتابه «جهود علماء الحنفية» نقولاتٍ عديدة عن علماء الأحناف في هذه المسألة التي يكفينا فيها كتاب ربنا وسنة نبينا عليه الصلاة والسلام الصحيحة!

(٢) في (ن): «ومن ذلك»! والتصويب من (ك).

(٣) في (ن): «هكذا». والتصويب من (ك)

(٤) وكذا فيما اختاره صاحب «المغني» (١٣/ ٢٨٩-٢٩٠).

(٥) في (ك): «والحاصل»

(٦) في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم في «صحيحه» (١٩٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها أنه =

نذرَ لله ذبحاً أوْ غيرَهُ، وقالَ: يُذبحُ بمكانِ كذا، أوْ يأكلُهُ قومُ كذا:جازَ، والله الهادي.

الفصلُ الثاني
في اعتقادِ الأخيارِ المنجي منَ النارِ

إعلمْ -أولاً- أنَّ العاقلَ مع عقلهِ في الورعِ والدينِ لا يرضَى إلاَّ بما فيه اليقين، ولا يُنافسُ إلاَّ في الأنفسِ، ولا يسعَى إلاَّ في تحصيلِ ما هوَ الأكيس.

ولا نزاعَ في الدينِ بأنَّ الإيمانَ هوَ حبلُ اللهِ المتينُ، ونورهُ المُبين؛ إذْ منهُ تنشؤُ الأحكامُ؛ وعليه تُبنى[1] قواعد الإسلامِ.

ولا ريبَ في أنهُ البدايةُ في الهدايةِ[2]، والغايةُ في النهايةِ، وبهِ الدرايةُ الفاخرةُ، ومنهُ سعادةُ الدنيا والآخرة.

فكلَّما لهُ بهِ الإفادةُ سببٌ لنيلِ الحسنى وزيادَة.

هذا وإنَّهُ أجمعَ أهلُ الحقِّ على أنَّ النظرَ[3] في معرفةِ اللهِ تعالى أوَّلُ فرضٍ على

عليه الصلاة والسلام ذبح الكبش، وقال: «اللهم! تقبل من محمّد وآل محمد، ومن أمة محمد».

فإن كان المؤلف يقول بأن مثل هذا من العصيان، فهو خطأ واضح لمخالفته لما صحَّ عنه صلى الله عليه وآله وسلم. وإنما قال المؤلف ما قال لكراهية المذهب الحنفي للإشراكِ في الذبيحة أو الأضحية، وهذا شيءٌ خالفوا فيه السنة الصحيحة الصريحة لظنهم أن ذلك يدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة:١٧٣].

والجمهور أسعدُ لموافقتهم السنة في هذا! وانظر «المغني» لابن قدامة (١٣/ ٣٩٠-٣٩١).

(١) في (ن): «يبنى» بالياء التحتانية.

(٢) هذا اسمُ كتاب للغزالي صاحب «الإحياء»! سلكَ فيه سبيل كتبه الأخرى في الخلطِ بين الصحيحِ والمكذوبِ منَ الحديث، وقد شرعتُ -بحمدالله تعالى- في بيان ذلك في رسالة مستقلة تخرج قريباً بإذن الله تعالى.

(٣) وليس أول واجبٍ على المكلَّفِ هو النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك في الله، بل أول واجبٍ وآخر واجب، وأول ما يدخل به المرء في الاسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا هو: توحيد الألوهية أي =

المكلَّفِ: عقلاً وشرعاً.

أما الثاني: فلقولهِ جلَّ ذكرهُ: ﴿قُلِ انظُرُواْ مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[1] [يونس:١٠١]

﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلاَ تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات:٢١]، ﴿فَانظُرْ[2] إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الروم:٥٠]، ﴿فَاعْتَبِرُواْ يَاأُوْلِي الأَبْصَارِ﴾، ﴿يَاأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾ وأمثالهُ.

وفي قولهِ جلَّ ذكره: ﴿ لَخَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [غافر:٥٧]: تحقيقُ الذمِّ بقصورِهم، وفرطِ غفلتِهم عمَّا في آياتِهما.

وفي حديث: «سؤالِ جبريل[3] للنبيِّ صلى الله عليه [وآله] وسلم: ما الإيمانُ؟ وما الإسلامُ؟ وما الإحسانُ؟»: دليل وجوبِ المعرفةِ.

وفي آخرِهِ: «أتاكم ليُعلِّمَكُمْ دينكم»: متفقٌ عليه[4].

«لا إله إلا الله» بحقها الذي لا يكون إلا بالإيمان بما جاء به محمّد صلى الله عليه وآله وسلم من شرائع الإسلام.

أما أهل الكلام فأول شيء أو واجب على المكلف عندهم هو النظر، أو القصد إلى النظر، أو الشك ثم الوصول -بزعمهم لليقين- نسأل الله سبحانه وتعالى العفو والعافية في الدنيا والآخرة.

وانظر لهذا الموضوع الخطير ما كتبه الشيخ سليمان بن عبدالله في «تيسير العزيز الحميد» (ص٣٧-٣٩).

(١) ليس فيها ولا فيما يأتي من الآيات أي وجهٍ من وجوه الشك أو الشبهةِ التي يزعمها أهل الكلام، بل كل هذه الآيات دالة على وحدانيته سبحانه، وأما وجوده فقد أقر به الكفار فلم يُدخلهُم ذلك في الإسلام!

فلابد من أقسام التوحيد الثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات.

(٢) في (ك): «انظروا»! وفي (ن): «انظر»! والصواب ما أثبته.

(٣) في (ن) علق الناسخ بقوله: (عليه السلام). وأقول بل عليه الصلاة والسلام! لأن قصد ذلك المعلق -كما تقدم مراراً- إنما هو الطعن في المؤلف لنسيانه ذلك!

(٤) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٥٠،٤٧٧٧)، ومسلم في «صحيحه» (٩) من حديث أبي هريرة ﷺ.

وأمَّا الأولُ[1]: وإنْ لم نوجِبْ به؛ لأنَّ الشَّرعَ هـو الحـاكمُ دونَ العقـلِ؛ لكنَّـا[2] لا ننكرُ كشفهُ عن حسنِ الشيء وقُبحهِ في بعض الأفعالِ بحسبِ ما يظهرُ منهـا مِـنْ نفـعٍ وضرٍّ: كحُسنِ العلمِ، والصدقِ، وقبـحِ الجهـلِ، والكـذبِ. وداعيـةُ ذلـك ضرورتـهُ، وجحدُ مثلهِ خروجٌ عنِ العقولِ؛ فهوَ -أعني العقلَ- آلةٌ للعلمِ بما أودعهُ اللهُ تعالى منَ التمييزِ.

والإيمانُ حسَنٌ في ذاتهِ لا يحتملُ غيرَ الحُسْنِ؛ فوجبَ قبولهُ عقلاً ونقلاً.

ومن ثمَّةَ يُعتبرُ ويصحُّ قبولهُ منَ الصبيِّ -عندنَا-[3] لوجودِ حُسنِ حقيقتهِ؛ لأنَّه تصديق وإقرارٌ[4]، فوجبَ قبولهُ منهُ، وإنْ لم يجبْ أداؤهُ؛ لثبوتِ وجوبهِ عليهِ بالتبعيَّةِ والذمَّةِ.

فإنْ أدَّاهُ، وقعَ فرضاً في الحُكْمِ؛ لصحةِ أدائهِ؛ إذْ لا يليـقُ منعـهُ بوجـهٍ مـنَ الوجـوهِ أبداً.

---

(١) أي العقل.

(٢) في (ن): «لاكننا»

(٣) وعند كل من كان سليم العقيدة والمنهج من الناس.

(٤) وعمل بالأركان! وهذا نقطة الخلاف بين الحنفية وبين السلف أصحاب الحديث من الصحابـة والتـابعين وتابعيهم.

فالإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان.

وانظر تحقيق هذه المسألة فيما ذكره شارح «العقيـدة الطحاويـة» (ص٣٨٠-٣٩٨) فقـد أجـادَ رحمـه الله تعالى في دفع شبهات المرجئة الذين يقولون بأن الأعمال لا تدخل في الإيمان!!

وعليه فإنها كإيمان جبريل وميكائيل عليهما الصلاة والسلام!!

تنبيه: يجب الحذر مِنْ جعل شارح الطحاوية الخلاف بين السلف والحنفية خلافاً لفظياً، فـالحق أنـه ليـس بخلاف لفظي وقد علّق سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز على هذا بما هو صواب وحق في المسـألة، وقـد ذهب المرجئة والماتريدية والأشاعرة من جهة إلى هذا المذهب، وبيّن شيخ الإسلام ابن تيمية في «الإيمـان» من الفتاوى (٧/ ١٩٥-وما بعدها) إن المرجئة ثلاثة أصناف الذي يقولـون مجـرد مـا في القلـب وهـؤلاء منهم من يدخل أعمال القلوب فيه ومنهم من لا يدخلها كجهم.

والصنف الثاني: من يقول: إنه مجرد قول اللسان وهذا لا يعرف لأحد قبل الكرامية.

والصنف الثالث: أنه تصديق القلب وقول اللسان وهذا هو المشهور عند الحنفيـة وأهـل الفقـه والعبـارة منهم ثم بين شيخ الإسلام خطأ هؤلاء جميعاً من وجوه كثيرة، فراجعها هناك إنْ شئت.

وفي التنزيل: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيّاً﴾ [مريم:١٢].

إذْ مقتضاهُ أنْ يكونَ الصبيُّ بِهِ هادياً مهدياً؛ إذْ لا عملَ بدونهِ، فكانَ مناطُ الفوزِ لكلِ أحدٍ.

وثانياً: أنَّ العاقلَ لا يعذَرُ في تركِ طلبِ الإيمانِ، ولو غيرُ بالغٍ -عندنَا- باعتبارِ عموماتِ النصوصِ الدالةِ على وجوبِ معرفتهِ تعالى بآياتهِ المنصوبةِ في الأنفسِ والآفاقِ.

وإنَّما لم نُحتِّمهُ على غيرِ البالغِ، معَ وجوبهِ عليه، وصحتهِ منهُ؛ لعدمِ بلغتهِ المدَّةَ التي قدَّرهَا الشارعُ؛ ولأنَّ العقلَ بذاتهِ لا يوجِبُ بغيرِ إيرادٍ شرعيٍّ ودليلُ التكليفِ مركبٌ منهما.

وقدْ وردَ أنَّ الصبيَّ يُضربُ على واردِ الفروعِ مِنْ صلاةٍ، ونحوهِ.

وفي الحديث: «مُرُوا أولادَكمْ بالصلاةِ لسبعٍ، واضربوهم عليها لعشرٍ، وفرِّقُوا بينهم في المضجعِ»[1].

وما ذاكَ إلاَّ لتوجُّهِهَا عليهِ، وإنْ لم تُطلبْ منهُ، فكيف بما هوَ أُسُّهَا مِنَ الإيمانِ بها؟!

والإيمانُ لا يحتملُ السقوطَ أصلاً؛ فلاَ يحلُّ نفيهُ، ويجبُ قبولهُ، والحُكمُ بهِ.

والجهلُ في مثلِ هذا المقامِ لا عُذرَ فيه عندَ علماءِ الإسلامِ.

وثالثاً: تعلمُ أنَّ العقلَ في الإنسانِ منْ أعزِّ النعمِ، ومنْ عطايَا الكرمِ؛ إذِ الإنسانُ بحسبِ القوَّةِ المدركةِ.

فإنَّ الإنسانَ كلَّماَ زادَ في الملكاتِ المحمودةِ لتحصيلِ علومهَا، زادتْ فوائضهُ

---

(١) حديث صحيح: رواه أبو داود (٤٩٥،٤٩٥)، وأحمد (٢/ ٢٨٧)، والبيهقي (٣/ ٨٤،٧/ ٩٤)، وصححه الحاكم (١/ ٢٠١) على شرط مسلم من حديث سبرة، ورواية الآخرين حسنها الألباني من أجل عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كما في «إرواء الغليل» (١/ ٢٦٦-٢٦٧) ورواية الحاكم حسنها الألباني فقط، ثم قال بأن الحديث صحيح بمجموع هذين الحديثين أو الروايتين.

المُدركةُ، فتصيرُ نظرِيَّاتهُ أعدلَ، وقوابلهُ أقبلَ، وكمالاتهُ أكملُ، وإلى الحقِّ والخيرِ أميلُ.

وأجمعَ العُقلاءُ أنَّ الغايةَ القصوى من تحريرِ هذا العالمِ، والحكمةُ الكبرَى من تخميرِ طينةِ آدمَ[1] ليستْ إلاَّ معرفةَ الصانعِ المجيدِ، وامتثالِ أوامرِ الخالقِ المبديءِ المُعيدِ.

فإنَّهُ تعالى -عزَّ شأنهُ وعظمَ سلطانهُ- سطَّرَ آياتِ قدرتهِ في صحائفِ الأكوانِ، ونصبَ آياتِ عزتهِ في صفائحِ الأعراضِ والأعيانِ، وجعلَ كلَّ ذرةٍ منْ ذراتِ الوجودِ، وكلَّ قطرةٍ منْ قطراتِ الموجودِ، وكلَّ نقطةٍ جرى عليها صنائعُ الإبداعِ، وكلُّ جزءٍ منْ نقطةٍ رُسمتْ ببدائعِ الاختراعِ، دالَّةً على وَحْدَتهِ، وعِزةِ جلالهِ، ومرآةً لمشاهدةِ جمالهِ، وصفاتِ كمالهِ، ناطقةً بحججهِ الباهرةِ الواضحةِ الشؤونِ، وآياتٍ بيِّناتٍ لا ريبَ فيها لقومٍ يعقِلونَ. ولا نزاعَ لعاقِلٍ في أنَّ للعقلِ فرقاً في معرفةِ الأحكامِ، وتمييزاً كما في اللذَّةِ والآلامِ.

حتَّى أنَّ المُعجزةَ بعدَ الدَّعوى لا تُعرفُ إلاَّ بأدلةِ العُقولِ، وآيةُ حدوثِ العالمِ أدلُّ على الحُدوثِ بالمعقولِ.

فإذا تبيَّنَ لكَ أنَّ العقلَ لهُ دخلٌ في معرفةِ الرسالةِ، كانَ العِرفانُ له أولَى في معرفتهِ -تباركَ وتعالى- وأنه النَّافعُ في علمِ التوحيدِ، وبهِ الوجوبُ في معرفة الواحدِ المجيدِ.

---

(١) روي فيه حديث لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه أبو منصور الديلمي في «مسند الفردوس»(١/ ٢٢٩-٢٣٠) -المخطوط- من حديث ابن مسعود وسلمان قالا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله خمَّرَ طينة آدم أربعين يوماً وليلةً ثم أخذها بيده ثم قال هكذا: قطعها بيده فخرج في يمينه كل نفس طيبةٍ، وخرج في يده الأخرى كل نفس خبيثةٍ ثم شبَّكَ بين أصابعه حتى خلطهما، فكذلك يخرج الحيَّ من الميت، والميت من الحي، والمؤمن من الكافر، والكافر من المؤمن» قال الحافظ العراقي في «تخريج إحياء علوم الدين»(٤/ ٢٦٩) : «بإسناد ضعيف جداً، وهو باطل».
ولهذا أورده العراقي السويدي في «موضوعات الإحياء»
ثم وقفت عليه موقوفاً من قول سلمان الفارسي ﷺ: أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (ص٤١٤) بإسناد صحيح لكنْ عقَّبَ البيهقي على هذا الأثر بقوله:(ومعلوم أن سلمان كان قد أخذ أمثال هذا من أهل الكتاب حتى أسلم بعد)

وأوَّلُ ما يجبُ على الإنسانِ معرفـةُ الرَّحمـنِ -تبـاركَ وتعـالى- كمـا هـوَ بوحدتـهِ، ونُعوتِ كمالهِ، وجلالهِ، مـنزّهٌ عـن سمـات النقـص، لا يشـبه شـيئاً في ذاتـه، ولا في صفاته، ولا حدَّ لعظمتهِ، ونعوتِ كمالهِ.

والأصلُ في ذلك: التمسُّكُ بالكتابِ والسُّنَّةِ، والتجانبِ عنِ الهـوى والبدعـةِ، كمـا عليهِ الصحابةُ والتابعون، والسلفُ الصالحون[1]، والأئمةُ الكِبارُ منْ أربـابِ المذاهـبِ الأخيارِ[2].

ورابعاً: أنَّهُ تقرَّرَ عندَ كلِّ ذي لُبٍّ: أنَّ الـربَّ -تبـارك وتعـالى- مُطـالِبٌ عِبـادهُ بمـا كلَّفهُم بهِ منْ معرفتهِ تعالى، وأعمالِهِم في حالِهِم، ومُثيبهُم عليها، ومُعاقبُهم على تركها في مآلهم.

وتبيَّنَ بالنصوصِ المترقيةِ عنْ درجاتِ التأويلِ، بضروراتِ العُقولِ، أنَّهـم مـنَ الوفاءِ بمَا كُلِّفوا بهِ متمكنُونَ، وأنَّهُم على مبلغِ الطاقةِ والوُسعِ. وأنَّ مـنْ أحـاطَ بكلياتِ الشرَّائعِ وما اشتملتْ عليهِ من وعدِ الطائعِ بـالزُّلفى، ووعيـدِ العـاصي بسوءِ المنقلبِ، وما تضمَّنَهُ قولهُ جلَّ ذكرهُ، وأرسلتِ الرُّسلُ، وأنزلـتِ الكتُـبُ، وأوضحتِ السُّبلُ؛ لئلا يكونَ للنَّاسِ على اللهِ حُجَّةٌ، عَلِمَ يقيناً، وتبيَّنَ مبيناً أنَّـهُ تعالى مطالبٌ عباده بحقيقةِ الأعمالِ، المُتفرِّعةِ على المعرفةِ التي هيَ أشرفُ أفـرادِ الأعمالِ؛ ولاعملَ بـدونِ معرفتـهِ تعـالى؛ فمـنْ توضَّـحَ هـذا السـبيلَ، وتمسَّـكَ

---

(١) في (ك)، وفي (ن): «الصالح»

(٢) ومن أجل وأكمل وأعلم وأحكم من استفاد من هذا كله هو شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في مصنفاته ورسائله وأجوبته، وكذا تلميذه وماشطة كتبه العلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى في تصانيفه القيمة.

وفي عصرنا الحاضر نبغ أعلام كبار ساروا على هذا المنهج كسماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز، والمحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني، وغيرهما من شموس هذه الدعوة المباركة، وفقهم الله وإيَّانا للثبات على ذلك حتى نلقاه سبحانه.

بالدَّليلِ: نال السعادةَ مع الحسنىَ بزيادة[١].

وخامساً: أنْ تعلمَ أنَّ هذا الفنَّ لا يدخلُهُ الظنُّ، ونهى السيِّدُ الشريفُ في «شرحِ المواقفِ»[٢] عنِ استعمال الظَّنِّ في مقامِ اليقينِ، ونصَّ بأنَّهُ خلافُ ما عليهِ القومُ منْ عُلماءِ الكلامِ؛ بلْ نفسُ الظنِّ يقدحُ في نفسه فضلاً عنْ إثباتِ غيرِهِ، إذْ ليسَ فيه اقتدارٌ تامٌّ في عقائدِ الإسلامِ، وهوَ وضيعٌ عندهُم؛ فلا يُلائمُ الحملُ عليه.

وإنَّما يُفيدُ بهِ في العملياتِ، وما يُؤدِّي إليه.

وسادساً: أنَّ كلَّ فنٍّ مسلَّمٌ إلى أهلهِ، فهمْ أهلُ إجماعهِ، وهمْ سبيلُ المؤمنينَ في اتِّباعهِ؛ لأنَّهمُ الأمناءُ عليهِ، وهمْ أدرى بمَا فيه لديهِ.

الا ترَى أنَّ علمَ القراءةِ يؤخذُ منَ السبعةِ؛ لا مِنْ غيرهِم[٣].

وعلمُ الفقهِ منَ الأئمةِ الأربعةِ[٤]، واختلافُهُم فيه الرَّحمةُ، وعلى ذلك وقعَ إجماعُ الأمَّةِ.

---

(١) كما قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس:٢٦] وقد فسَّر رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم هذه الزيادة بالنظر إلى وجهه الكريم سبحانه وتعالى كما جاء بذلك الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عدد من الصحابة، وقد كنت خرَّجت هذا الحديث في تحقيقي لكتاب «صفة الجنة» للحافظ أبي نعيم الأصبهاني.

(٢) هو كتاب «شرح المواقف» في علم الكلام الذي حذَّر منه علماء السلف، وما كان أجدرَ بالمؤلف ألاَّ يعوِّلَ على مِثل هذه الكتب المُغرقة في علم الكلام الذي ضرره أكبر من نفعه بدليل أن ما فيه من مباحث إنما هي حثالة أفكار غير المسلمين التي انتقلت إليهم لمَّا أعرضوا عن فقه الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح في فهمهما.

والكتاب لعضدالدين عبدالرحمن بن أحمد الإيجي القاضي الذي توفي سنة (٧٥٦هـ). شرحه عدد كبير من الناس منهم السيد الشريف على بن محمَّد الجرجاني الذي توفي سنة (٨١٦هـ) أنظر «كشف الظنون» (٢/ ١٨٩١-١٨٩٤).

(٣) هذا حق باعتبار هؤلاء السبعة المشهورين، وغير صحيح باعتبار أن هناك ثلاثة قراء آخرين يكمل بهم علم القراءات العشر المتواترة التي ألف مثل الحافظ ابن الجزري كتابه المشهور: «النشر في القراءات العشر» كما ألف غيره من العلماء في هذا الفن، فكأنَّ المؤلف غفلَ عن تواتر القراءات الثلاث الأخرى.

توضيحهُ: أنَّ القرّاءَ إذا اختلفوا فيما بينهُم، لا يضرُّهـمْ؛ لأنَّ ذلـك معـتركُ فنِّهـم، وهم أهلُ مـواردهِ، ومشـاهدهِ بخـلافِ اختـلافِ غـيرهِم عليهِـم؛ فإنَّـهُ مضـرٌّ؛ لعـدمِ اقتدارِهِم في دارِهِم.

وكذا القولُ في الفقهاءِ، وأجلُّ منهُ؛ للتمثيلِ: إنْ قرأت: ﴿مَـالِكِ يَـوْمِ الدِّيـنِ﴾[1] بغيرِ ألفٍ وبها.

وقرأتَ: ﴿وَقَـالُواْ اتَّخَـذَ اللَّـهُ وَلَـداً﴾[2] [البقرة:١١٦] بـالواوِ وعدمِهـا في البقـرة، وقرأتَ: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾[3] [التوبة:١٠٠] بزيادة منْ وبدونها في بـراءة. إلى غيرِ ذلك منَ الخلافِ معَ أنَّ منْ منعَ أحدَ هـذه القـراءاتِ، فقـدْ بـاهتَ[4] الإجمـاع؛ لاستنادِ[5] كل منهُما في فنِّهِ إلى أثرةٍ منْ علمٍ وقعَ عليهِ الاجماعُ بحقيقتهِ.

معَ أنَّ الإجماعَ منعقدٌ على أنَّ منْ زادَ في القرآنِ أو نقصَ، ولوْ حرفاً أوْ شدَّةً عُـدَّ[6]

---

(٤) لا يُلزمُ المسلم بالتقيد بهذه المذاهب الأربعة بل عليه أن يسأل أهل العلم إنْ كان لا يعلم كما قال تعالى: ﴿فَاسْئَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ وإذا أفتاه العالم بالدليل فلا يجوز له أن يتردد بل يعمل بما أفتاه ولو خالف مذهبه أو مذهب بلده .. إلخ، وقد نبتت -في هذه الأيام- نابتة سوء تدعو إلى تقليد المذاهب الأربعة وجوباً على كل مسلم!

وهذا خلاف ما أمرنا الله به ورسوله عليه الصلاة والسلام، بل هـو خـلاف كـلام الأئمـة الأربعـة بـل خلاف قول أهل العلم المحققين!

وانظر رسالة أخينا محمّد بن هادي المدخلي في الرد على أمثال هؤلاء الجهلة في كتابـه: «الإقنـاع بمـا جـاء عن أئمة الدعوة منَ الأقوال في الاتباع».

(١) قرأ «ملِكِ»: نافع، وحمزة الزّيات، وأبو عمرو بن العلاء، وابن كثير، وابن عامر، ويزيد بن القعقاع. وقـرأ «مالِكِ»: عاصم، ويعقوب، وخلف العاشر، والكسائي.

(٢) قرأ: «قالوا»: ابن عامر. وقرأ «وقالوا» الباقون.

وراجع: «الميسر في القراءات الأربعة عشر» لمحمد فهد خاروف (ص١٨)

(٣) قرأ بإثباتها «مِنْ»: ابن كثير وحده، وقرأ الباقون بحذفها «الميسر» (ص٢٠٣)

(٤) أي استقبل الإجماع المتفقَ عليه بالبهتان. «المعجم الوسيط» (١/ ٧٢-٧٣)

(٥) في (ك): «لإسنادِ»

(٦) في (ن): «يُعدُّ»

زنديقاً أوْ مجنوناً.

وكذا الحُكمُ معَ أئمَّةِ المذاهبِ، لأنَّهم أصلٌ يعتمدُ لكلِّ أحدٍ[1]، وسيرتُهم المرضيَّةُ، وعقائدهُم هي المصطفويَّةُ.

وطريقتُهم فيها اتباعُ الرَّسولِ، والاعتصامُ بالمنقولِ والمعقولِ؛ لأنَّ مرجعهُم أصلٌ متفقٌ، وعقدٌ محقَّقٌ. وهوَ الكتابُ المقتفَى، والحديثُ المصطفَى، وعليهما وقعَ منهُمُ الاجماعُ، ومنهُم أساسهُم في الاتِّباعِ، فهمُ في الدِّرايةِ والهدايةِ والاقتداءِ كالنجومِ في الاهتداءِ[2].

فأمورُهُم كلُّها مرضيَّةٌ؛ لتأسيسَها على أُصولٍ محكمةٍ مرعيةٍ، وفروعهُم عليها مبنيةٌ، فهمْ للنَّاسِ كالنُّورِ في الاقتباسِ، وهمُ الأساسُ في تأسيسِ كلِّ مقياس.

وعلى قياسِ ذلكَ علماءُ الكلامِ منْ أئمةِ الإسلامِ[3]؛ فإنهمْ منْ توابعِ هذه الأمةِ الكرامِ، وقدِ اعتنوا في تمهيدِ مقاصدِ قواعدِهِم للأنامِ، وأزاحوا عثراتِ الأفهامِ

---

(١) لكنهم حذروا منْ تقليدهم دون علم، فقد يجتهدون في شيء يكون الصواب في غيره. فتنبه. بخلاف القراءات العشر أو ما فيها من الأداء، فذلك متواتر النقل كافةً عن كافةٍ.

(٢) فيه حديث موضوع: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» وقد روي من حديث جابر، وابن عباس، وعمر بن الخطاب، وابن عمر، ونبيط بن شريط رضي الله عنهم جميعاً بأسانيد موضوعة لا تساوي فلساً، فراجع «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» للألباني برقم (٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢)

(٣) لم يكن أهل الكلام من أئمة الإسلام في يوم من الأيام!

ذلك لأنه علم مذموم غير محمود؛ بل قد ألف الحفاظ والأئمة كتباً في ذمِّه والتحذير منه، مثل كتاب: «ذم الكلام» لأبي إسماعيل الهروي الذي توفى سنة (٤٨١هـ) فقد بين فيه بياناً شافياً خطورة هذا العلم -الذي هو الجهل بعينه!- وشدة ضرره على العقيدة الإسلامية الصافية النيرة المستقاة من كتاب ا لله تعالى وصحيح سنة النبي عليه الصلاة والسلام وما كان عليه الصحابة رضوان ا لله عليهم في فهم هذين المصدرين.

وكذلك يُنظر كتاب: «صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام» للحافظ السيوطي الذي توفي سنة (٩١١هـ). ولا ريب أن أكبر من أسهم في هذا الجانب هو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في كتبه عامة وكتابه: «درء التعارض» خاصة.

بالبرهانِ، وأزالوا خطراتِ الأوهامِ بالتبيانِ، وزيَّلوا [1] منْ معاركِ الأفكارِ ما تشتبهُ [2] بِهِ الشئونُ، وميَّزا [3] مداركَ الأنظارِ فيما تختلطُ [4] فيه الظُّنون، وأبرزُوا منْ وراءِ الأستارِ ما فيهِ دقائقُ الأسرارِ منْ خزائنِ الكتابِ المكنونِ ما تطمئنُّ بهِ القلوبُ، وتقرُّ بهِ العيون بضبطِ أصولِ تلكَ الأئمةِ في الدِّينِ، وترقَّوا في معارجِ مقاصدِهِم بيقينٍ، وحازُوا الفضلَ بما فيه منْ أرجاءِ معانيهِ.

وسابعاً: أنهُ لا بدَّ في العقائدِ منْ تحصيلِ اليقينِ؛ بحيثُ أنْ لا تكونَ الشبهُ والشكوكُ متطرِّقةً إليهِ، ولوْ بأقلِّ مراتبِ النَّظرِ؛ فإنَّ منْ علمَ أنَّ منْ خلقَ السمواتِ والأرضَ، وكورَ الليلَ والنهارَ، هوَ الواحدُ القهارُ، كفى في يقينهِ والاعتبارِ.

فهذا هوَ حقُّ المعرفةِ، وليس منَ التقليدِ بشيء.

وعنْ جعفر الصادق [5]: «عَرِفَ الله [تعالى] [6] بنقضِ الهممِ والعزائمِ، وعجزِ النفسِ عنْ دفعِ وارداتِ المآثم».

قالَ أعرابيٌّ [7]: البعرَةُ تدلُّ على البعيرِ، وأثرُ القدمِ على المسيرِ، فسماءٌ ذاتُ

---

(١) أيْ فرقوا. انظر «المعجم الوسيط» (١/ ٤١٠).

(٢) في (ك): «ما تشبه»

(٣) في (ك): «وغيروا».

(٤) في (ن): «يختلط».

(٥) هو جعفر بن محمّد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن آبائه توفي سنة (١٤٨هـ) كان من أجلاء التابعين، بل قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١١/ ٥٨١): «كان هو وأبوه وجده من أعيان الأئمة علماً وديناً». وقال بأنه ما كذبَ على أحدٍ مثلَ ما كذب عليه، ولهذا تنسبُ إليه مقالات كثيرة باطلة من كلام الإسماعيلية والزنادقة والمبتدعة. انظر كذلك: «الأعلام» (٢/ ١٢١)-ط٣-

(٦) الزيادة من (ن).

(٧) علق ناسح (ن) على قول الأعرابي الذي استشهد به المؤلف بقوله: (أما وجدتَ غيرَ هذا؟) قلتُ: قد استدل به الغزالي في «الإحياء» وغيره فهل تلومه أيها الصوفي؟!

أبراجٍ، وأرضٌ ذاتُ فجاجٍ ألا يدُلاَّنِ على اللَّطيفِ الخبيرِ؟! ممنْ تأمَّلَ في تضاعيفِ هذا العالِم[1]، وخلقِهِ على هذا النمطِ الذي أبهرَ العقولَ معَ مادلَّ عليه المنقولُ، قضى باتصافِ خالقهِ بالوجوبِ الذاتيِّ، والوَحْدَةِ الذاتيةِ، والمُلكِ العامِّ، والقدرةِ الباهرةِ، والعلمِ الشاملِ، والحكمةِ البالغةِ، وأنَّهُ لهُ صفاتُ الكمالِ بما لا تحيطُ بهِ الأمثالُ، وأنَّهُ منزهٌ عنْ صفاتِ النقصِ في ذاتِهِ، وصفاتِهِ، وأفعالِهِ.

فإذا تمهدَ لكَ هذا، علمتَ مبيناً، وتحققتَ يقيناً أنَّهُ لا بُدَّ منْ تحصيلِ اليقينِ في عقائدِ المسلمينَ.

وكيفَ لا؟! ولا عملَ يُبنَى إلاَّ على هذا المعنى.

ومعرفتُهُ تعالى هي أولُ الواجباتِ[2] على العبادِ، وهيَ الغايةُ القصوى منَ الخلقِ على ما نطقَ بهِ الحقُّ في قولهِ جلَّ ذكرهُ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذرايات:٥٦].

أيْ: ليعرفونِ؛ كما فُسِّرَ به[3]، وأعربَ عنهُ حديث: «كنتُ كنزاً مخفيّاً، فأحببتُ أنْ أُعرفَ؛ فخلقتُ الخلقَ لأُعرفَ، فبي عرفُوني»[4].

---

(١) في (ك) ضبطها الناسخ بكسر اللام: «العالِم». وفي (ن) بفتحها: «العالَم»

(٢) توحيد الله تعالى وعدم الإشرا به هي أول الواجبات على العباد كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٥٦] والآيات والأحاديث في هذا الموضوع كثيرة.

(٣) هذا التفسير غير صحيح كما بينتُ ذلك في تحقيقي لكتاب: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» للعلامة علي بن سلطان القاري رحمه الله (.) وخلاصته أن ما روي في ذلك عن ابن عباس لا يصح.

(٤) حديث موضوع مكذوب لا أصل له: وقد بينتُ ذلك في «الرد على القائلين بوحدة الوجود» (ص). وانظر كذلك حكم شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١٨/ ١٢٢، ٣٧٦). وانظر كذلك موافقة الزركشي وابن حجر على هذا الحكم، ومتابعة غيرهما من الحفاظ على ذلك. «المقاصد الحسنة» (٨٣٨)، و «الغماز على اللماز» (٢٠٧)، و«كشف الخفا» (٢٠١٦)، و«الدرر المنتثرة» (٣٢٨)، و«الأسرار =

أيْ: عرَّفهم بما أقمتُ بهِ البرهانَ بما في الأنفسِ والآفاقِ الدالَّةِ على وحدةِ الملكِ الخلاَّقِ؛ فإنَّهُ قدْ تحقَّقَ منَ الشريعةِ الغرَّاءِ بتصادُقِ الآياتِ التكوينيَّةِ، وبتوافقِ الدلائلِ العقليةِ والسمعيَّةِ، ودواعِ الاستشهادِ ممَّا وردَ في مواقعَ محصورةٍ منَ التنزيلِ مؤيِّداتٍ بقواطعِ دالَّةٍ على صحَّةِ مضمونِها، وحقيقةِ مكنونها بأنَّها المُرادُ منْ أعمالِ العبادِ؛ إذْ ليسَ منَ الحكمةِ الباهرةِ منْ إعادةِ الخلقِ بالبعثِ إلاَّ جزائهُم[1] بحسبِ استحقاقِهِم المَنوطِ بأعمالِهم المرتَّبةِ على اعتقادِهم التابعِ لأنظارهم فيما نصبَ لهُم منَ الحُجَجِ، والدلائلِ، والأماراتِ، والمخايلِ[2].

فمنْ لم يتحقَّقَ في معرفتهِ بعدَ تحقّقِ البيانِ، وتفاصيلِ القرآنِ، فقد بدَّلَ الرِّبحَ بالخُسرانِ، والهُدى بالطغيانِ.

وهذا تضمينٌ عظيم، وطريقٌ قويمٌ، وصراطٌ مستقيمٌ، موردهُ الحكمُ، وتمامهُ النعيمُ، كما ينبيءُ عنهُ قولهُ جلَّ ذكرهُ: ﴿إِنَّ هَـذَا الْقُرْآنَ يِهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩].

ممنْ تلعثمَ[3] بعدَ هذهِ الفوائدِ، وأشركَ معَ اللهِ الأولياءَ في الشدائدِ، وقالَ: لهُمُ التصرفاتُ في الكائناتِ، وصادرَ مامرَّ منَ الآياتِ البيناتِ[4]، فجوابُهُ كما قالَ جلَّ ذكرهُ:

﴿فَقُلْ تَعَالَوْاْ نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَةُ اللّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [آل عمران: ٦١].

المرفوعة» (٣٥٣)، و«تمييز الطيب من الخبيث» (١٠٢٨)، و«مختصر المقاصد» (٧٧٧)، و«أسنى المطالب» (١١١٠)، و«الشذرة في الأحاديث المشتهرة» (٧١٧)، و«السلسلة الضعيفة» (٦٠٢٣).

(١) في (ن): «إلا خيرانهم»! وهو تحريف واضح.

(٢) جمع مخيلة وهو الظن، والمراد هنا الدلائل والمظانّ. انظر «المعجم الوسيط» (١/ ٢٦٧).

(٣) تلعثَم في الأمر تأنّى فيه وتمكّث وتوقّف. «المعجم الوسيط» (١/ ٨٢٨).

(٤) أيْ صرفَ الآيات البينات عن مدلولاتها.

لعَمْري[1] ما هُوَ ﴿إِلاَّ كَبَاسِطِ كَفَّيْهِ إِلَى[2] الْمَاءِ﴾ [الرعد:١٤]. أو كطالبِ الرُّقِـيِّ[3] بسلَّمٍ إلى السماءِ!!

فهلْ لذي لبٍّ في شهادةِ الله نزاعٌ منْ أنَّهُ المتصرِّفُ وحدهُ بلا خداعٍ حتى يقابلَ بمثلِ هذه الجرُوحِ؟!

وهلْ أحدٌ يرجحُ الراجحَ على المرجُوحِ؟!

[ما هذا إلاَّ شيءٌ عُجابٌ][4] لا يُسمعُ إلاَّ ممَّن عنده شكٌّ أو اضطراب فهل أدلّكم على تجارة تنجيكم؟ أن لا تقابلوا شهادة الله بما لا يعنيكم. طهرنا الله [تعـالى][5] مـنْ معرَّةِ[6] ذلك، وأعاذنا منْ إيهامِ ما فيهِ المهالِك.

وقد بسطنا الكلامَ في مثلِ هذا المرامِ في رسالتنا المُسمَّاة: بـ«السـيفُ المسـلولُ علـى مَنْ كذب على الأئمة والرسول» فإذا تمهدَ لك هذا، فـاعلمْ أنَّ الإيمـانَ هـوَ المطلـوبُ على كلِّ حالٍ، وبهِ التقوى والفلاحُ في الحالِ، والمآلِ.

الاَ ترى قولَهُ جلَّ ذِكرهُ: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِيـنَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ﴾ [البقرة:١-٢-٣].

---

(١) اختلف العلماء فيها هل هي بهذه الصيغة قسمٌ أم لا؟ والذي عليه المحققون مـن أمثال الشيخ العلامـة حماد الأنصاري -رحمه الله تعالى- في رسالته: «القول المبين في أن لعمري ليست نصاً في اليمين» هو أنهـا مما يجري على اللسان وليست قسماً، وهذا ما جنـح إليه مؤلـف «معجـم المنـاهي اللفظيـة» (ص٤٧١) وقال: إلا إنْ أراد القسم فيُمنع، وهذا هو الصواب بلا ريب.

(٢) في (ك): «على الماء». وكذا هو في (ن). ولعل المؤلف لم يقصد الآية الكريمة.

(٣) أيْ الصعود والعُلو والارتفاع. وقد رسمت في (ك) و(ن). و «الرقا». وانظر «النهاية في غريب الحديـث» (٢/ ٢٥٥-٢٥٦).

(٤) ما بين حاصرتين مطموس في (ن).

(٥) الزيادة من (ن)

(٦) أي من هذا الأمر المكروه القبيح، مفعله من العرّ أي الجرب، وانظر «مفـردات ألفـاظ القـرآن» لـلراغب الأصبهاني (ص٥٦٦)

وشهِدَ أنهم على الهُدى، ولهمُ الفلاحُ.

والإيمانُ مِنَ الأمنِ؛ لأنَّهُ يجعلُ المُصدِّقَ آمناً، يتعدى بالباءِ واللامِ؛ نحوَ: «آمنتُ باللهِ»[1]، ﴿وَمَا أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ [يوسف:١٧].

واستعملَ في التصديقِ القلبيِّ[2]؛ لأنَّ الواثقَ بهِ صارَ ذا أمنٍ، مطمئنٌ بهِ وفي الشرعِ: هوَ الإذعانُ الجازمُ بما عُلِمَ ضرورةً أنَّهُ منْ دينِ نبينَا محمدٍ صلى الله عليه [وآله] وسلَّم، كالتَّوحيدِ، والنُّبوَّةِ، والبعثِ، والجزاءِ، والحسابِ، ونحوِهِ.

وهلْ هوَ كافٍ في ذلك أوْ لا بدَّ منِ انضمامِ الإقرارِ إليه للمتمكِّنِ منهُ؟

والأوَّلُ: رأيُ الأشعريِّ[3]، ومنْ تابعهُ؛ فإنَّ الإقرارَ عندهُ: مُنشأٌ لإجراءِ الأحكامِ.

والثاني: مذهبُ أبي حنيفةَ[4] ومنْ تابعهُ مِنَ الفقهاءِ، وغيرِهِم، وهوالحقُّ الذي ماعنهُ محيدٌ، ولا يتمُّ الإيمانُ إلاَّ بهِ؛ فإنَّهُ جعلهُمَا جزأينِ لهُ، خلاَ أنَّ الإقرارَ ركنٌ

---

(١) هذا جزء من حديث صحيح رواه مسلم برقم (٣٨)، وأحمد في «المسند» (٣/ ٤١٣، ٤/ ٣٨٥)، والبغوي في «شرح السنة» (١٦)، من حديث سفيان بن عبدالله الثقفي ﷺ «قال: قلت: يارسول الله قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحد بعدك؟ قال: قل: آمنت بالله ثم استقم».

(٢) في (ن) «للقلبي».

(٣) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري اليماني البصري ولد ينة (٢٦٠هـ) كان معتزلياً ثم تاب ورد عليهم، وألف في أواخر أيامة «الإبانة» رجع فيها عن تأويل الصفات -مذهب المتكلمين وغيرهم- وقال بقواعد السلف في الصفات كما قال الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٨٦) توفي رحمه الله تعالى سنة (٣٣٠هـ) والله أعلم.
وفي زعم المؤلف بأن الإيمان لغةً هوالتصديق نظرٌ؛ فإنه يمتنعُ الترادفُ بين الإيمان وبين التصديق مطلقاً، كما بيَّن ذلك شارح «العقيدة الطحاوية» (ص٣٨٠) وكان مما قال (وقال تعالى: -يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ- [التوبة:٦١]- ففرَّق بين المُعدَّى بالباء، والمعدَّى باللام، فالأول يقال للمُخبَرِ به، والثاني للمُخبِر، ثم بين رحمه الله تعالى أن الكفر لا يختص بالتكذيب بل يكون بالبغض والعداوة والمخالفة مع عدم التكذيب. وهكذا الإيمان يكون تصديقاً وموافقةً وموالاةً وانقياداً، ولا يكفي مجرَّد التصديق.
فانظر ذلك هناك، فإنه مهم جداً (ص٣٨١-٣٨٤).

(٤) بل الحق هو مذهب السلف رحمهم الله تعالى في أن الإيمان قوله باللسان واعتقاد بالجنان وعمل بالأركان، فالعمل جزء من الإيمان، يزيد بزيادته وينقص بنقصانه، وراجع «شرح الطحاوي» (ص٣٨٤-٣٩٤).

يحتملُ السقوطَ بعذرٍ، كما في الإكراهِ، وإدراكِ المنيَّةِ والعمـلُ شـرطٌ لكمالـهِ لا شـطرٌ منهُ[1]، فهوَ مجموعُ ثلاثةِ أشياءٍ:

١- اعتقادُ الحق. ٢- والإقرارُ بهِ. ٣- والعملُ بموجبهِ عندَ جمهورِ المحدثينَ، والفقهاءِ، والمعتزلةِ، والخوارجِ فمنْ أخلَّ بالإعتقادِ وحدهُ فهوَ المنافقُ، ومنْ أخلَّ بالإقرارِ فهوَ الكافرُ، ومنْ أخلَّ بـالعملِ فهـوَ الفاسـقُ اتفاقـاً، وكـافرٌ عنـدَ الخوارجِ، وخارجٌ عنِ الإيمانِ، غيرُ داخلٍ في الكفرِ عندَ المعتزلةِ.

وأنفعُ ما وردَ فيه منَ البيانِ حديثُ سؤالِ جبريلَ للنبي صلى الله عليه [وآله] وسلم المرويُّ في الكتبِ الستَّةِ[2]، حتَّى قالوا: إنَّهُ أمُّ السنَّةِ، وإنَّ علومَ الشريعةِ متشـعِّبةٌ منـهُ، وهوَ منشأُ كلِّ خيرٍ علماً وعملاً؛ لما فيهِ مِنْ بيانِ عقودِ الإيمانِ: ابتداءً، وحالاً، ومآلاً.

ففـي حديـثِ الإمـامِ عُمـر بـنِ الخطـابِ رضـي الله [تعـالى][3] عنـــه المــرويُّ في

---

(١) الصحيح أنه شطر منه كما تقدم.

(٢) فقـد رواه البخـاري في «صحيحـه» (٥٠، ٤٧٧٧)، ومسـلم في «صحيحـه» (٩)، والـترمذي في «سـننه» (٢٦١٠)، وابن ماجة (٦٤)، والنسائي في «سننه» (٨/ ١٠١-١٠٢): فرواه البخـاري ومسـلم عـن أبـي هريرة ﷺ وكذارواه ابن ماجة.

أما رواية النسائي فعن أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهما. وأما رواية الترمذي فعن عمر ابن الخطاب ﷺ. ورواه مسلم، والنسائي (٨/ ٩٧-١٠١)، وابـن ماجـة (٦٣) عـن عمـر ﷺ أيضـاً. وهـوفي «السـنن الكبرى» للنسائي (٦/ ٥٢٨) من حديث عمر، وكذلك (٦/ ٥٢٨-٥٢٩) من حديث أبي هريرة وابي ذر رضي الله عنهما.

تنبيه: كدتُ أن أوهِّمَ المؤلف في عزوه هذا الحديث للكتب الستة؛ إذ لم أقف عليه باديء ذي بدءٍ في «سنن أبي داود» -خاصة أن المحدث الألباني فاتـه ذلـك أيضـاً في «إرواء الغليـل» رقـم (٣)، وفـات صـاحب «التكميل بما فات تخريجه من إ رواء الغليل»!

ثم حمد الله كثيراً على التوفيق، فقد وقفت عليـه في «سـنن أبـي داود» (٤٦٩٥) مـن حديـث عمـر بـن الخطاب ﷺ، وهذه ثمرة من ثمرات البحث والتتبع دون تقليد، فالحمد لله كثيراً.

(٣) الزيادة من (ن)

مسلمٍ[1] وغيره[2]: قال: «بينا نحنُ عندَ رسولِ اللّه صلى الله عليه [وآله] وسلم؛ إذْ أقبلَ رجلٌ شديدُ بياضِ الثيابِ، شديدُ سوادِ الشعرِ، ما نرى عليه أثرَ السفرِ، ولاَ يعرفهُ منَّا أحدٌ، فأقبلَ حتَّى جلسَ بينَ يديْ رسولِ اللّه صلى الله عليه [وآله] وسلم وركبتهُ تمسُّ ركبتهُ، فقالَ: يا محمدُ! أخبرني عنِ الإسلامِ؟

فقالَ رسولُ اللّه صلى الله عليه [وآله] وسلم: أن تشهدَ أنْ لا إلهَ إلاَّ اللّهُ، وأنَّ محمداً رسولُ اللّهِ، وتقيمَ الصلاةَ، وتؤتيَ الزكاةَ، وتصومَ رمضانَ، وتحجُّ البيتَ إنِ استطعتَ إليه سبيلاً.

فقال: صدقتَ. فتعجبنَا منْ سؤالهِ وتصديقهِ!

ثم قال: فما الإيمان؟

قالَ: أنْ تؤمنَ باللهِ وحدهُ، وملائكتهِ، وكتبهِ، ورسلهِ، وبالبعثِ بعدَ الموتِ، وبالجنةِ والنارِ، وبالقدرِ خيرهِ وشرهِ.

فقال: صدقتَ.

ثُمَّ قالَ: فما الإحسانُ؟

قالَ: أن تعبدَ اللّهَ كأنكَ تراهُ؛ فإنْ لم تكنْ تراهُ؛ فإنه يراكَ.

قالَ: صدقتَ.

(١) «صحيح مسلم» (٨)

(٢) تقدم أنه في الترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٨/ ٩٧-١٠١)، وابن ماجة (٦٣). وكذا رواه ابن مندة في «الإيمان» (١- ، ١٨٥، ١٨٦) وأحمد (١/ ٥٢، ٥٣، ١٠٧)، والطيالسي (في «مسنده» (١/ ٥) -وترتيبه (١/ ٢١) -وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤٤-٤٥) رقم (١٠٤٧٨)، وابن خزيمة في «صحيحه» -الحديث الأول مختصراً- وابن حبان في «صحيحه» (١/ ٣٨٩-٣٩١، ٣٩٧-٣٩٩)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٩)، وعبد الله بن أحمد في «السنه» (٩٠١، ٩٠٣-٩٠٨)، والبيهقي أيضاً في «الكبرى» (١٠/ ٢٠٣)؛، والدارقطني في «السنن» (٢/ ٢٨٢-٢٨٣).

ثمَّ قالَ: أخبرني عنِ الساعةِ؟

فقالَ: ما المسئولُ عنها بأعلمَ منَ السائلِ!

قالَ: صدقتَ.

قالَ: فأخبرني عنْ أماراتِها؟

قالَ: أنْ تلدَ الأمةُ ربَّها[1]، وأن ترى الحُفاةَ العُراةَ رعاءَ الشاءِ، يتطاولونَ في البنيانِ.

قالَ: ثمَّ انطلقَ، لَمَّا كانَ بعدَ ثالثةٍ[2]، قالَ: ياعمرُ! هلْ تدري منِ الرَّجلُ؟

قلتُ: اللهُ ورسولهُ أعلمُ!

قالَ: ذاكَ جبريلُ، أتاكُمْ يعلِّمكمْ أمرَ دينكمْ»

---

(١) قال الحافظ في «فتح الباري» (١/ ١٢٢): «وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في معنى ذلك» ثم قال:
«وقد لخصتها بلا تداخل فإذا هي أربعة أقوال: الأول: قال الخطابي معناه اتساع الإسلام واستيلاء أهله على بلاد الشرك وسبي ذراريهم، فإذا ملك الرجل الجارية واستولدها كان الولد منها بمنزلة ربها لأنه ولد سيدها، قال النووي وغيره: «إنه قول الأكثرين» ثم تعقبه الحافظ بما مفاده أن هذا قد حصل في صدر الإسلام.
«الثاني: أن تبيع السادة أمهاتِ أولادهم ويكثر ذلك فيتداول الملاك المستولدة حتى يشتريها ولدها ولا يشعر بذلك».
«الثالث»: يشبه الثاني أو من نمطه كما قال الحافظ.
«الرابع: أن يكثر العُقوق في الأولاد فيعامل الولد أمه معاملة السيد أمته من الإهانة بالسب والضرب والاستخدام، فأطلق عليه ربها مجازاً لذلك. أو المراد بالرب المربي فيكون حقيقة، وهذا أوجه الأوجه عندي لعمومه، ولأن المقام لايدل على أن المراد حالة تكون -مع كونها تدل على فساد الأحوال- مستغربة. ومحصله الإشارة إلى أن الساعة تقوم عند انعكاس الأمور بحيث يصير المربي مربَّياً، والسافل عالياً، وهو مناسب لقوله في العلامة الأخرى: أن تصير الحفاة ملوك الأرض»

(٢) هذه رواية ابن حبان الآنفة برقم (١٦٨) من «صحيح ابن حبان».
وقا ل الحافظ: «في رواية أبي عوانة: فلبثنا ليالي، فلقيني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ثلاث» ولابن حبان: «بعد ثالثة» ولابن مندة: «بعد ثلاثة أيام».
ثم بين الحافظ -نقلاً عن النووي- الجمع بين الرواية التي فيها الإخبار عن السائل في الحال، وبين رواية الثلاث بأن عمر ﷺ لم يكن مع الحاضرين ثمَّ أخبره عليه الصلاة والسلام بعد ذلك.

فهذَا حديثٌ عظيمٌ باتّفاقِ العُلماءِ، أن لا أعظمَ منهُ.

فمعرفتهُ هيَ الفوزُ بجميعِ السعاداتِ، ومعناهُ: لازمٌ لكلِّ فـردٍ مـنَ الأمـةِ لانـدراجِ الإيمانِ بأعمالهِ فيه.

والإسلامُ: منَ التسليمِ، وهوَ الانقيادُ للأوامرِ، والإتيانُ بها امتثالاً، ولا يتحقـقُ إلاَّ بقبولِ الأحكامِ، والإذعانِ لها، وذلكَ حقيقةُ التصديقِ.

وفي التنزيلِ: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ * فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات:٣٥-٣٦].

فالايمانُ: لا ينفكُّ عنِ الإسـلامِ حُكمـاً، فهمَـا متَّحـدانِ في التَّصديـقِ، وإنْ تغـايراً بحسبِ المفهومِ؛ فالإيمانُ: هو التَّسليمُ الباطنِّي.

والإسلامُ: هو التَّسليمُ الظاهريُّ.

وكلٌّ منهمَا معتبرٌ في الدين.

وفي الحديث: «ذاقَ طعمَ الإيمانِ من رضيَ بالله رباً وبالإسلامِ ديناً»(١)

وقدمَ ذكرَ الشهادةِ؛ لأنَّها الأسـاسُ في مبنـى الإسـلامِ، وعليهـا مـدارُ البـاقي مـنَ الأعمالِ.

ومنْ ثمَّ ركناً للإيمانِ؛ لأنَّ تحقُّقَهُ يتمُّ بها.

وإنَّمَا خصَّ الصَّلاةَ ومـا بعدهـا بـالذِّكرِ؛ لأنَّهـا أُمَّهـاتُ الأعمـالِ البدنيَّـةِ والماليـةِ المستتبعةِ لسائرِ القُربِ، الداعيةِ إلى التجنُّبِ عنِ المعاصي غالباً.

الاَ ترى قولهُ جلَّ ذكرهُ: ﴿إِنَّ الصَّلاَةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت:٤٥].

---

(١) حديث صحيح: رواه مسلم في «صحيحـه» (٣٤)، والـترمذي في «سننه» (٢٦٢٣)، وأحمد في «المسند» (١/ ٢٠٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٢٥)، وابن حبـان في «صحيحـه» (١٦٩٤)، والبيهقـي في «الشعب» (١٩٨، ١٩٩)، وابن مندة في «الإيمان» (١١٤، ١١٥)

وفي الحديث: «الصلاةُ عمادُ الدِّينِ، والزكاةُ قنطرةُ الإسلامِ»

ولأنَّ العباداتِ إمَّا بدنيةٌ، أوْ ماليَّـةٌ، أو مركَّبـةٌ؛ فـالصلاةُ والصـومُ: بدنـيٌّ بحسـبِ الظاهرِ الباطنِ، والزكاةُ: ماليٌّ، والحجُّ: مُركبٌ منهمَا.

ومعنى أنْ تؤمنَ باللهِ وحـدهُ: أيْ تُصـدِّقَ بوجـودهِ تعـالى، وأنَّـهُ واجـبٌ وجـودهُ لذاتهِ[٢] بوحدتهِ، لا يجوزُ عليهِ العدمُ، وأنَّ جميعَ ما سِواهُ مفتقرٌ إليه، قابلٌ للفناءِ، وهوَ قديمٌ[٣]، باقي، خالقٌ جميعَ المخلوقاتِ، متصرفٌ فيها بما شاءَ، يفعلُ في ملكهِ ما يريـدُ، لا شريكَ لـه، ولا مثْل، ليـس بجسـمٍ، ولا جوهـرٍ، ولا عَـرَضٍ[٤]، وأنَّـهُ موصـوفٌ

---

(١) حديث: «الصلاة عماد الدين»: أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٣/ ٣٩) رقم (٢٨٠٧) مـن حديـث عمر قال: «جاء رجل فقال: يارسول الله أي شيء أحب عنـد الله في الإسـلام؟ قـال: الصـلاة لوقتهـا، ومن ترك الصلاة فلا دين له، والصلاة عماد الدين» ثم نقل البيهقي عن الحاكم قولـه: عكرمـة لم يسـمع من عمر، وأظنه أراد عن ابن عمر.

ومال الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٤٢) إلى كون عكرمة هذا ليس مولى ابن عباس، بل هو عكرمة بن خالد بن سعيد بن العاص ثم نقل عن أبي زرعة أن حديثه عن عثمـان: مرسـل، فضـلاً عـن عمر.

ثم ذكر الزيلعي للحديث شاهداً عند الأصبهاني في «الترغيب والترهيب» (٢٠١٦) من حديث علي بـن أبي طالب ﷺ مرفوعاً: «الصلاة عماد الإسلام، والجهاد سنام العمل» ثم قال: والحارث ضعيف جداً.

وأقول: بل متهم بالكذب كما في «الميزان» (١/ ٤٣٥-٤٣٧).

ثم وقفت عليه عند الديلمي في «مسند الفردوس» -مخطوط- (٢/ ١٢٨/ أ) من هذا الوجه وزاد في آخره: «والزكاة بين ذلك»!

وعزاه الزبيدي لأبي نعيم الفضل بن دكين شيخ البخاري في «كتاب الصلاة» عن حبيب.

(٢) هذه من ألفاظ أو عبارات أهل الكلام، والله سبحانه وتعالى لا يوصف إلا بما وصفَ به نفسهُ أو وصفهُ به رسوله عليه الصلاة والسلام.

(٣) ليس من أسمائه تعالى (القديم) وإنما أدخل المتكلمون هذا الإسم فيها، وقد أنكر كثير من السلف والخلف ذلك على المتكلمين منهم ابن حزم. واسمه الأول أحسن من القديم، فلله الأسماء الحسنى لا الحسنة! وانظر هـذا الموضوع المهم في تعليق نفيس من «شرح العقيدة الطحاوية» (١١٤-١١٥) لابن أبي العز رحمه الله

(٤) النفي المفصَّل الذي يطلقه المتكلمون على صفات الله تعالى ليس هو من عقيدة أهل السنة والجماعة من السلف الصالح؛ ذلك لأن صفات الله تعالى التي وردت في كتابه أو في صحيح حديث نبيـه محمّـد عليه =

بصفاتِ الكمالِ منَ العلمِ، والقدرِ، والإرادةِ، والكلامِ، والسمعِ، والبصرِ، والحياةِ، والتكوينِ، وأنَّهُ منزَّهٌ عنْ صفاتِ النقصِ كأضّدادِ هذهِ الصفاتِ منْ جهلِ شيءٍ، أوْ عجزٍ، أوْ سكوتٍ، أو صممٍ، أو عمىً، أو موتٍ، وأنْ يقعَ في ملكهِ مالا يُريدُ تعالى عنْ ذلكَ علواً كبيراً؛ فذاتهُ لا تُشبهُ الذوات، وصفاتهُ لا تشبهُ الصفاتِ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]

والإيمانُ بالملائكةِ: أنْ تصدِّق بوجودِهم، وأنَّهم أجسامٌ نورانيةٌ لطيفةٌ قادرةٌ على التشكُّلاتِ المختلفةِ، لا تذكَّرُ ولا تؤنثُ ﴿أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾[1] [فاطر:١].

وفي الحديثِ «أنَّهُ صلَّى اللهُ عليه [وآله] وسلم رأى جبريلَ ليلةَ أُسريَ بهِ، ولهُ ستُّمائة جنَاح»[2]

وأنَّهُم -كما وصفهم اللهُ ﴿هذه الآية غير موجودة بالقرآن بهذ النص﴾ [الأنبياء:].

الصلاة والسلام إما صفات مفصّلة، وإما نفي مجمل بعكس طريقة أهل الكلام المذموم: فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل، فيقولون: ليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم.... فهذا النفي المجرّد مع كونه لامدح فيه، ففيه إساءة أدب.. وانظر بقية هذا الموضوع المهم في «شرح الطحاوية» (١٠٨-١١٠).

(١) الآية ١ من سورة فاطر وهي: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً أُوْلِي أَجْنِحَةٍ مَّثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ الآية.

(٢) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٢٣٢،٤٨٦٥،٤٨٥٧)، ومسلم في «صحيحه» رقم (١٧٤)، والترمذي في «السنن» (٣٢٧٧)، والطيالسي (٣٥٨)، وأحمد (١/ ٣٩٥،٤٦٠،٤١٢)، والطبراني في «الكبير» (٩٠٥٤،٩٠٥٥،١٠٤٢٣) والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٣٧١-٣٧٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٢٠٣-٢٠٤)، وأبو يعلى في «المسند» (٥٣٣٧،٤٩٩٣)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ٢٤٥-٢٤٦،٢٤٩)، والطبري في «تفسيره» (٢٧/ ٤٩)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٤٢٧،٦٤٢٨)، والبيهقي -أيضاً- في «الأسماء والصفات» (٥٤٧،٥٤٨)، وابن منده في «الإيمان» (٧٤٢-٧٤٥)كلهم من حديث عبدالله بن مسعود ﷺ مرفوعاً به، وفي بعض زيادات الحديث من طريق حسنة: «ينثرُ منْ ريشهِ تهاويلَ الدُّرِّ والياقوتِ»

وهمْ معصومُونَ بعمـومِ وصـفِ الإكـرامِ، وأنَّهـمُ لا يفـتُرون[1] عـن عبادتـهِ، ولا يستحسرون[2]، و﴿لاَّ يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُـمْ وَيَفْعَلُـونَ مَـا يُؤْمَـرُونَ﴾ [التحريم:٦].
ومنْ ثبتَ تعينهُ كجبريلَ، ونحوهِ: وجبَ الإيمانُ به، ومنْ لم نعرفِ اسمهُ آمنَّا بهِ إجمالاً.

وكذا الأنبياءُ، وكذا الرُسلُ، وكذا الكتبُ والإيمانُ بها: أنْ تُصدِّقَ أنَّها من عندِ اللّهِ، وأنَّ ما اشتملتْ عليهِ حقٌّ، وأنَّ القرآنَ هو الناسخُ لها؛ فالإيمـانُ بـالكلِّ جملـةً: فـرضُ عينٍ، وبالقرآنِ تفصيلاً منْ حيثُ أنَّا متعبدونَ بتفاصيلهِ، ولكنْ علـى الكفايـةِ؛ لأنَّ في وجوبهِ على الكُلِّ عيناً حرجٌ بيّنٌ، وإخلالٌ بأمرِ المعاشِ.

والإيمانُ بالرُسلِ أنْ تصدِّقَ بأنَّهم صادقونَ فيما أخبروا به عنِ اللّهِ تعـالى، وأنَّ اللّهَ تعالى أيَّدهُمْ بالمعجزاتِ الدالة على صدقهِم، وأنَّهُـم بلَّغـوا عـنِ اللّهِ رسـالتهُ، وبيَّنُـوا للمُكلَّفينَ ما أمرهُمْ ببيانهِ، وأنَّه يجبُ احترامهُم، وأنْ لا نفرِّقَ بينَ أحدٍ منهُم منْ لـدن آدمَ -وهوَ أولهُمْ- إلى نبيِّنا محمدٍ صلى الله عليه [وآله] وسلمَ -وهـوَ آخرهـم- ختـمَ اللّهُ بهِ الأنبياءَ والمرسلينَ، كما أفصحَ قولهُ جلَّ ذكرهُ:

﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَـانَ اللَّـهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً﴾ [الأحزاب:٤٠].

ولم تنقطعْ نبوَّتهُم بموتهمْ، بلْ نسختْ شرائعهُمْ شريعتُنا، وهيَ الباقيةُ إلى يومِ القيامةِ، وكلُّهمْ متبرئونَ عنِ الكبائرِ مطلقاً، وعنْ تعمُّدِ الصغائرِ بعدَ البعثةِ[3]، ولا تعرفُ عددَهم يقينـاً[4]، وفي

---

(١) أي لا يسكنونَ ويلينونَ بل هـم دائمـاً نشـطون في طاعتـه سـبحانه وتعـالى. وانظـر «المعجـم الوسـيط» (٢/ ٦٧٢).

(٢) أي لا يملُّون أو يتعبون. وانظر «الوسيط» (١/ ١٧٢).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: القول بأن الأنبياء معصومون عـن الكبـائر دون الصغـائر: هـو قـول أكـثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام. «الفتاوى» (٤/ ٣).

ثم قال: «وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عـن الإقـرار على الصغـائر ولايقـرون عليها. «الفتاوى» (٤/ ٣٢٠).

(٤) روى ابـن حبـان في «صحيحـه» (٦١٩)، والحـاكم في «المسـتدرك» (٢/ ٢٦٢)، والطـبراني في «الكبـير» =

التنزيل: ﴿مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ الآية [غافر:٧٨].

وهمْ خواصُّ البشرِ، وهمْ أفضلُ منْ خواصِّ الملائكةِ كجبريل[1] ومنْ هوَ نحوهُ.

وخواصُّ الملائكةِ أفضلُ منْ عوامِّ البشرِ، وعوامُّ البشرِ أفضلُ من عوامِّ الملائكةِ.

والإيمانُ بالبعثِ: أنْ تصدِّقَ بالإحياءِ بعدَ الموتِ، وما فيه منَ الحسابِ، والصِّراطِ، والميزانِ، وقراءةِ الكتبِ، وشهادةَ الأعضاءِ، والحوضِ، والجنةِ، والنَّارِ، وأنَّهما موجودتانِ الآن، لا يفنيانِ، وعذابِ القبرِ وثوابهِ، وسؤالِ منكرٍ ونكيرٍ، وكلُّ ذلك ثابتٌ بالنصوصِ الواردةِ القاطعةِ بذلك.

والإيمانِ بالقدرِ خيرِهِ وشرِهِ: بأنَّ كلاً منهما بخلقهُ تعالى وإرادتهُ.

فما شاءَ كانَ وما لمْ يشأْ لم يكنْ، فالكفرُ والمعاصي بخلقهُ تعالى وإرادتهُ. وكذا الطاعاتُ، وفعلُ الخيراتِ؛ إذْ لا خالِقَ غيرهُ.

(٧٥٤٥)، وفي «الأوسط» (١/ ٢٥٦-٢٥٧) رقم (٤٠٥)، وغيرهم من حديث أبي أمامة ﷺ «أن رجلاً قال: يارسول الله، أنبيٌّ كان آدم؟ قال: نعم مكلَّم. قال: فكم بينه وبين آدم؟ قال: عشرة قرون» وإسناده صحيح وكذا صححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٦٨).

وانظر: «فتح الباري» (٧/ ٦-٨)، و«نعمة الذريعة في نصرة الشريعة» لإبراهيم الحلبي (١٤٩، ٢٤١) بتحقيقي.

(١) ذكر شارح الطحاوية القاضي ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله له في هذه المسألة قولان؛ تفضيل الملائكة على البشر ثم قال بعكسه، وله قول ثالث على ما رجحه الشارح وهو التوقف في ذلك، وقال: وهذا هو الحق؛ فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين، وليس علينا أن نعتقد أي الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجب لبُين لنا نصًّا. «شرح العقيدة الطحاوية» (ص٣٣٨-٣٣٩).

لكن رجَّح شيخ الإسلام ابن تيمية أن القول بتفضيل صالحي البشر والأنبياء على الملائكة هو مذهب السلف، وكانوا يحدثون بذلك بينهم من غير نكير، ثم استدل لذلك بحجج كثيرة، فانظر «الفتاوى» (٤/ ٣٥٠-٣٩٢) لكنه نبه على حقيقة المسألة وهي أن التفضيل للبشر باعتبار كمال نهايتهم في خبات ربهم مستمتعين بالنظر لوجه الكريم، وقامت الملائكة في خدمتهم بإذن ربهم. «الفتاوى» (٤/ ٣٧٢).

وأما عبارة المؤلف الأخيرة: (وعوام البشر أفضل من عوام الملائكة) فهذا إن كان يقصدُ به صالحوا البشر فهو كما قال ابن تيمية باعتبار كمال النهاية، والله أعلم وأحكم.

قالَ جلَّ ذكرهُ. ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر:٦٢]. و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر:٣].

و﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]: أيْ كل شيء هو مخلوقٌ بتقديرنَا، وتكويننا، وإرادتِنَا؛ لأنَّ إرادتهُ تعالى شاملةٌ لجميعِ الكائناتِ؛ لأنه تعالى موجد لها، فيكونُ مريداً لها.

ومنْ جملةِ الكائناتِ: البشرُ، والمعصيةُ، والكفرُ؛ فإنَّ العملَ الواقعَ بكسبِ العبدِ مخلوقٌ للهِ تعالى، موصوفٌ بالطاعةِ والمعصيةِ بالنسبةِ إلى كسبِ العبدِ وقصدهِ، وهوَ المنوطُ بالثوابِ والعقابِ والإحسانِ.

فسَّرهُ النبيُّ صلى الله عليه [وآله] وسلم بمقامينِ أعلى وأدنى[1]، والمرادُ بهِ الإخلاصُ في الأعمالَ، بأنْ يحفظَ العبدُ قلبهُ في عباداتهِ عنْ غيرِ اللهِ تعالى، كأنَّهُ مشاهدٌ لربِّهِ في عباداتهِ، وذلكَ استفراغُ العبدِ وسعهُ في القيامِ بالموجبِ، والإجتنابِ عن المحارمِ، كما في قولهِ جلَّ ذكرهُ: ﴿فَاتَّقُواْ اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦].

وللعبادِ مراتبُ في تقواهمْ، فمنهمْ منْ يستغرقُ بشؤنهِ تعالى في عبادتهِ، ومراعاةِ[2] حقوقه في طاعاتهِ بأنْ لا يستبقِ شيئاً منْ خضوعهِ، وخشوعهِ، وإخلاصهِ.

ومنهمْ منْ يقتصرُ على الشروطِ، والأركانِ؛ ومن ثمةَ تنقَّلَ صلى الله عليه [وآله] من مقامٍ إلى مقامٍ[3] لأنَّ للتقوى مقاماتٍ، ومراتبُها ثلاث[4]:-

الأولى: مراعاتُ الطاعةِ بالشروطِ، والأركانِ، والإجتنابِ عنْ كبائرِ الإثمِ.

والثانيةُ: التجنبُ عن كلِّ ما يُؤثِمُ من فعلٍ، أو تركٍ، حتَّى الصغائرَ، وفعلَ الطاعةِ، معَ حصولِ التذاذِ بها، مع مُراعاتِها منْ كلِّ وجهٍ بحسبِ الوسعِ.

---

(١) يشير إلى الحديث المتفق عليه عن الإيمان والإحسان، وقد مرَّ قريباً.

(٢) في (ن) رسمها الناسخ بالتاء المفتوحة هكذا «ومراعات» والعجب أنه كذلك في (ك)!

(٣) هذا القول فيه نظر لاحتياجه إلى دليل صحيح صريح، وهيهات!

(٤) في (ك): «ثلاثة»! وكذا هو في (ن)! والصواب «ثلاث» لأن (المرتبة) مؤنث وعليه فيذكر (ثلاث).

والثالثةُ:ـ بأنْ ينزِّهَ سرَّهُ عنْ كلِّ ما يشغلهُ عنِ الحقِّ تعالى، ويتبتَّلَ إليهِ بكليتهِ، وهو التقوى المأمورِ بهِ[1] في قولهِ جلَّ ذكرهُ:

﴿يأيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾ الآية [آل عمران:١٠٢].

وعن ابنِ مسعودٍ [ﷺ][2] في ذلك: «هوَ أنْ يُطاعَ ولايُعصى، ويُذكرَ ولايُنسى، ويُشكرَ ولا يُكفرَ»[3] ولهذه المراتبِ مقاماتٌ يتفاوتُ فيها أصحابُها بحسبِ درجاتِ استعدادِهم الفائضةِ عليهم بموجبِ المنَّةِ الإلـهيةِ، وأقصاهَا ما انتهى إليهِ الأنبياءُ عليهمُ الصلاةُ والسلامُ؛ ومنْ ثمةَ جمعوا بينَ رِئاستينِ: النبوَّةِ والولايةِ؛ ولم يصدَّهمْ ملابسةُ مصالحِ الخلقِ عنِ الاستغراقِ في شؤونِ الحقِّ، بخلافِ غيرهم.

فقولهُ صلى الله عليه [وآله] وسلم: «فإن لم تكنْ تراهُ فإنهُ يراكَ»[4]: بيانٌ للفرقِ بين اتقانِ العباداتِ وإخلاصها.

أيْ: إنْ لم تكنْ منْ أهلِ الرُّؤيةِ المعنويةِ في استغراق شأنهِ تعالى، فكنْ بحيثُ تعتقدهُ أنَّهُ يراكَ في أعمالكَ، وعقودِ فؤادكَ.

وقولهُ: «متى الساعةُ؟» وجوابهُ: «ماالمسؤلُ عنها بأعلمَ منَ السائلِ»: أشارَ بهِ أنَّ

---

(١) كذا في (ك) و(ن) ولعل الصواب: «وهي التقوى المأمور بها»

(٢) الزيادة من (ن).

(٣) أثر صحيح: رواه الطبري من طريق عن زبيد الأيامي، عن مرة بن شراحيل، عن ابن مسعود رضي الله عنه «تفسير الطبري» (٤/ ٢٧-٢٨)، وكذا رواه: القاسم بن سلام في «الناسخ والمنسوخ» رقم (٤٧٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٢٩٤)، وابن المبارك، وعبد الرزاق، والعزيابي، وعبد بن حميد، وابن أبي شيبة، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والنحاس، والطبراني، وابن مردوية، كما في «الدر المنثور» (٢/ ١٠٥) وصححه الحاكم على شرط البخاري ومسلم، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا.
أما الرواية المرفوعة: فأخرجها الحاكم في «المستدرك» أيضاً كما جزم الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ٧٢) لكنه قال: الأظهر أنه موقوف، وكان قد صحح إسناد الراوية الموقوفة (٢/ ٧١). وعزاه لابن مردويه مرفوعاً أيضاً هو والسيوطي في «الدر المنثور» (٢/ ١٠٥)

(٤) تقدم تخريجه.

علمَ الساعةِ مما استأثرَ اللهُ بهِ، لا يعلمُ ذلكَ غيرُ اللهِ، فالناسُ في نفي علمها على التساوي، ولافرقَ بينَ النبيِّ والمتنبِّي بأنَّ وقتَ مجيئهَا لا يعلمهُ إلاَّ اللهُ.

وزادَ في روايةِ البخاريِّ[1]: «خمسٌ لا يعلمهُنَّ إلاَّ الله» ثمَّ تلى صلَّى اللهُ عليه [وآله] وسلم: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ الآية [لقمان:٣٤].

وقولهُ: «أمارتُها»: أي علاماتُها.

«وأنْ تلدَ الأمةُ ربَّها»: وأشارَ إلى كثرةِ السراري[2] حينَ تصيرُ الأمُّ كأنها أمةٌ لابنِها، منْ حيثُ أنهَا ملكٌ لأبيهِ، وأنَّ الأمة تلدُ الملوكَ، فيصيرُ ابنُها ملكاً، فتكونُ منْ جملةِ رعيتهِ أو إشارةٌ إلى فسادِ الزمانِ، حتَّى أنَّ الرجلَ ليستعملُ[3] أمهُ في الخدمةِ كالأمةِ، ويُرقي مراتبَ مواطوآتهِ عليها.

وهذا أنسبُ لقولهِ: «وأنْ ترى الحُفاةَ العراة رعاءَ الشاءِ يتطاولونَ في البُنيانِ»: الدّورِ.

والمُرادُ: أنَّ الزمانَ يتقاربُ حينَ يتولَّى الناسَ أسافلهُمْ وجُهَّالهُمْ. ومنْ جملةِ الاعتقادِ: أنَّهُ تعالى يراهُ المؤمنونَ يومَ القيامةِ.

وفي التنزيلِ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ * إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢].

فالأولُ: بالضادِ المعجمةِ منَ الإضاءةِ، وهيَ نضرةُ النعيمِ.

والثاني: بالظاءِ المُشالةِ المعجمةِ منَ النظرِ إلى وجهِ اللهِ تعالى الأقدسِ بلا كيفٍ، ولا جهةٍ[4].

---

(١) في «صحيحه» رقم (٥٠) وقد تقدم بيان ذلك، وكذا هو برقم (٤٧٧٧).

(٢) جمع سرِّيَّة، وهي الجارية المتخذة للملك والجماع، سمِّيتْ بذلك لأنها موضع سرور الرجل. «لسان العرب» (٤/ ٣٥٨).

(٣) في (ن): «يستعمل».

(٤) إن كان مقصدُ المؤلف نفي العلوّ بنفي الجهة فهذا خطأ؛ لأن الله تعالى في السماء كما صح في «مسلم» =

وأسماؤهُ تعالى توقيفيةٌ، أيْ: لا يجوز إطلاقُ اسمٍ عليه تعالى مالْم يَرِدْ شرعاً أنهُ من أسمائهِ تعالى؛ فلا يطلقُ عليه تعالى لفظُ: عارفٍ، أو فقيهٍ، أو طبيبٍ، أو عاقلٍ، ونحوهِ ممَّا يوهمُ خللَ التعظيمِ فيه، أوْ سبقَ جهلٍ كهذهِ الأسماءِ.

ومنْ جملةِ الصوفيةِ منْ يطلقُ عليهِ تعالى: (أبو الفرجِ)!

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:٦٣]

فمنِ ابتهجَ سرُّهُ بحقيقةِ الإيمانِ ظفرَ ونجَا، ومنِ ابتُليَ بغلطٍ كانَ طريقهُ عِوجاً.

فسبحانَ منْ أرشدَ بفضلهِ منْ شاءَ لما شاءَ، وأضلَّ بعدلهِ منْ شاءَ بما شاءَ.

وبالجملةِ فنهايةُ الكمالِ بالامتثال والاقبالِ على صالحِ الأعمالِ، وتركِ الجدالِ، والقيلِ والقالِ.

وغايةُ العلمِ العملُ؛ لأنَّهُ ثمرتهُ، وفائدةِ العمرِ، وزادُ الآخرة[1]، والكلُّ ممهَّدٌ لأجلهِ، فمنْ ظفرَ به سعدَ، ومنْ فاتهُ خسرَ. وهذا ما تيسرَ في هذا المقامِ؛ والسلامَ.

الفصل الثالث

في كرامات الأولياء

وهمُ المتقونَ منَ المؤمنينَ، العارفونَ با للهِ وبصفاتهِ المقبلونَ على الطاعاتِ، المعرضونَ عنِ اللذاتِ، فهؤلاءِ قد يقعُ لهم كراماتٌ يكرمهمُ اللّهُ بها؛ تأييداً لتقواهُمْ

---

(٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي ﷺ.

ولا يعني هذا أنه تعالى تحيطه الجهات سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، بل هو في العلم المطلق. وانظر هذا الموضوع المهم في «شرح الطحاوية» (٣١٣-٣٢٨)، وعبارة المؤلف (أنسب): إن كان أراد بها في (الثاني) نفي العلو بنفي الجهة فقد تقدم أنه باطل، فالأنسب والأحكم والأسلم هو طريق السلف في هذه الأمور.

(١) في (ن): «للآخرة»

لحكمةٍ منها[1]: حُجةٌ للدينِ، أوْ لحاجةِ المسلمينَ.

وما حصلَ لهمْ هذا الاكرامُ إلاَّ ببركةِ اتِّباع خيرِ الأنامِ عليهِ منَ اللهِ أفضلُ الصلاةِ والسلامِ.

وهيَ أمرٌ خارقٌ للعادةِ كالمعجزة، غيرَ أنَّها لا تقترنُ بدعوى النُّبوَّةِ، ولا بتحدِّي، ولا فيها قصدٌ، بحيث كلَّمَا أرادَ جرتْ، لأنَّها منَ الآياتِ، وهيَ على وفقِ إرادتهِ تعالى.

قالَ جلَّ ذكرهُ: ﴿إِنَّمَا الآيَاتُ عِندَ اللَّهِ﴾ [الأنعام:١٠٩].

وليسَ لمخلوقٍ فيها تصرُّفٌ بما أرادَ، ومتى أرادَ، وأنْ لا تكونَ مُصادرةً للشريعةِ الغراءِ.

وقدْ وُجدتْ في الأممِ الماضيةِ كقصةِ مريم[2]، وآصفَ بن برخيا[3].

وفي هذه الأمةِ أكثرُ منْ أنْ تحصَى.

وبالصفاتِ المذكورةِ تميَّزتْ عنِ المعجزةِ، وعنِ الاستدراجِ، كما يقعُ لبعضِ الظلمةِ الفُساقِ، والجهَّالِ، بلْ والكفرةِ أحياناً[4]، استدراجاً لهمْ، وزيادةً في غيِّهمِ. وفي التنزيلِ: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُواْ بِمَا

---

(١) في (ن): «بها»

(٢) في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقاً قَالَ يَمَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَـذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ اللَّهِ إنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران:٣٧]

(٣) هو كاتب سليمان عليه الصلاة والسلام الذي يروى أنه المعني بقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَاْ آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل:٤٠] هذا ما رواه محمّد بن إسحاق، عن يزيد بن رومان، وأنه كان صدِّيقاً يعلم الإسم الأعظم، وهذا إسناد لا يسمنُ ولا يغني من جوع، فإن بين يزيد بن رومان وبين سليمان عليه السلام مفاوز تقطع دونها أعناق الإبل وانظر «تفسير ابن كثير» (٦/ ٣٠٣).

(٤) انظر كتاب «القادرية» و«الرفاعية» لأخينا عبدالرحمن دمشقية لتقف على عجائب عمل الجن والشياطين مع هؤلاء الصوفية الذي فاقهم البوذييون في هذا الدجل والسحر من الطعن بالسيوف والخناجر وغيرهما!

أوتوا أخذناهم بغتة﴾ الآية [الأنعام:٤٤].

وفي الحديث: «إذا رأيت الله يعطي[1] العبدَ ما يُحبُّ، وهوَ مقيمٌ على معصيتهِ، فإنما ذلكَ استدراجٌ»[2]. ثمَّ قرأ: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ﴾ الآية [الأنعام:٤٤] وفي آخر: «إنَّ اللهَ يُملي للظالمِ... » الحديث[3].

وعنِ المعونةِ، كما يقعُ لبعضِ العوامِّ، وجهَّالِ المؤمنينَ عند إضرارِهم[4]؛ تخليصاً لهمْ من ضيقٍ وبلاءٍ: لُطفاً بهمْ، وتثبيتاً لهمْ؛ إكراماً لنبيهِمْ ودينِهم.

وعنِ السحرِ: لأنَّهُ يقصدُ بآلاتهِ.

وعنِ الشعوذةِ: وهيَ الأبوابُ النَّارنجيةِ[5] منَ التخيلاتِ.

وعنْ ما تفعلهُ الشياطينُ معَ أربابِ الرياضاتِ بجرِّ الأسماءِ[6]؛ فمنهمْ: منْ يحملُ في

---

(١) في (ك) و(ن): «إذا رأيت يعطي الله» بتقديم يعطي، وهو خطأ.

(٢) حديث صحيح: كذا قال المحدث الألباني في «الصحيحة» (٤١٣) بعد أن عزاه لأحمد في «المسند» (٤/ ١٤٥)، وغيره من حديث عقبة بن عامر ﷺ مرفوعاً به. وقد ذكر هناك فضيلته متابعة للإسناد يصح بها الحديث، فراجعه إن شئت.

(٣) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٤٦٨٦)، ومسلم في «صحيحه» (٢٥٨٣)، والترمذي في «السنن» (٣١١٠)، والنسائي في «الكبرى» (٦/ ٣٦٠)، رقم (١١٢٤٥)، وابن ماجة في «السنن» (٤٠١٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٤١٦٢)، وفي «التفسير» (٢/ ٤٠١)، والطبري في «التفسير» (٧/ ١٢/ ١١٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٩٤)، وفي «الأسماء والصفات» ( )، وابن حبان في «صحيحه» (٥١٧٥)،

كلهم: من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ مرفوعاً: «إن الله ليُملي للظالمَ حتى إذا أخذه. لم يفلِتهُ. قال: ثم قرأ: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود:١٠٢].

(٤) كذا في (ك) و(ن) ولعلها «عند إصرارهم»

(٥) النيرنجُ: أخذٌ كالسِّحرِ وليس به. «القاموس المحيط» (ص٢٦٥)، وعرف بعضهم النيرنج بأنه مزج لمقادير معينة بطريقة مخصوصة لأعضاء بشرية وحيوانية بغرض السحر، وانظر كتاب: «موقف الإسلام من السحر» (١/ ٢٩٧).

(٦) مثل تلك الأسماء المزعومة للجن أو الملائكة أو... الخ وقد كتب فيها المشعوذون شيئاً كثيراً ليضلُّوا عن سبيل الله تعالى.

الهواءِ[1]، ومنهمْ منْ يؤتى بالأموالِ المسروقةِ، ومنهمْ من يدلُّ على السرقةِ برقاةٍ ليحتالَ على أخذِ أموالِ الناسِ بالولايةِ، وما هو نحوَ ذلك منَ الشَّعوذاتِ، فيسمونها كراماتٍ.

وعنِ الإخبارِ بالغيبِ المستقبلِ، ونحوهِ ممَّا يصادرُ الشريعةَ الغرَّاءَ في التكذيبِ، فلا يكونُ مثلهُ كرامةً، بلْ هوَ منْ إخبارِ الشياطينِ، ودساوسهمْ، فاستعذْ باللهِ منْ همزاتِ الشياطينِ؛ فإنَّ أولياءَ الرحمنِ همُ المتقونَ ﴿لَهُمُ الْبُشْرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾ [يونس:٦٤]

ومنْ جملةِ بشائرهمْ أنْ يكرمهمُ اللّهُ بكراماتٍ ببركةِ كمالِ اتباعهمْ لنبيهِ، ودينهِ.

وهيَ في الحقيقةِ منْ أثرَ معجزاتهِ صلّى اللّهُ عليه [وآله] وسلم، وهيَ لاَ تحصَى: مثلَ انشقاقِ القمرِ[2]، وإتيانِ الشجرِ[3]، وحنينِ الجذعِ[4] وكلامِ

(١) انظر على سبيل المثال ما كتبه شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الموضوع في «الفتاوى» (١١/ ٢٨٦-٢٨٨).

(٢) حديث صحيح: رواه البخاري في «صحيحه» (٣٦٣٦، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٣٨٦٩، ٣٨٧١)، ومسلم في «صحيحه» (٢٨٠٠، ٢٨٠١)، والترمذي في «السنن» (٣٢٨٥، ٣٢٨٧، ٣٢٨٨)، وأحمد (١/ ٣٧٧، ٤٤٧)، والطبري في «التفسير» (٢٧/ ٨٤-٨٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٦٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٩٦، ١٣٤٧٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٤٩٥)، والطيالسي في «المسند» (١٨٩١)، والبغوي في «التفسير» (٦/ ٢٧٢-٢٧٣)، وأحمد أيضاً (٤/ ٨١-٨٢، ٣/ ١٦٥، ١/ ٤١٣)، والبخاري كذلك (٤٨٦٦، ٤٨٦٧)،

كلهم رووه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فبعضهم رواه عن أنس، وبعضهم عن ابن عمر، وبعضهم عن ابن مسعود، وبعضهم عن جبير بن مطعم رضي الله عنهم أجمعين وقد بين ذلك الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في «تفسيره» (٧/ ٤٤٧-٤٥٠) ثم وقفت عله في «دلائل النبوة» للأصبهاني برقم (٦، ٧)، وقد زاد محققه وطول في تخريجه.

(٣) ثبت ذلك في «صحيح مسلم» (٣٠٠٦) في حديث جابر الطويل وفيه (٣٠١٢): «فإذا شجرتان بشاطيء الوادي فانطلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أحدهما فأخذ بغصن من أغصانها فقال: انقادي عليَّ بإذن الله... » ثم قال للأخرى كذلك ثم قال: «التئما عليَّ بإذن الله» ... صلى الله عليه وآله وسلم.

(٤) ثبت ذلك في «صحيح البخاري» (٤٤٩، ٢٠٩٥، ٣٥٨٤، ٣٥٨٣)، «مسند أحمد» (٣/ ٣٠٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١١/ ٤٨٥/ ١١٧٩)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ٥١٣-٣٠٣)، وكذا البيهقي «دلائل النبوة» (٢/ ٥٦٠، ٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨) و(٦/ ٦٦)، البغوي في «الأنوار في شمائل النبي المختار» =

الضبُّ ، وتسبيح الحصَا ، وتكثيرِ الطعامِ والشراب مراتٍ متعددةٍ ، ونبعِ الماءِ منْ بين أصابعهِ وردِّ عينِ قتادةَ ، وإبراءِ رجلِ محمدَ بن مسلمةَ بمسِّ يدهِ حينَ انكسرتْ .

(١/ ١٣٤/ ١٤٥)، واللالكائي «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (١٤٦٩-١٤٧٠)، البيهقي - كذا- في «الكبرى» (٣/ ١٩٦)، وأبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ١٣٤/ ١٢٢)، وفي «دلائل النبوة» (٢٩،٣٠،٣١).

كلهم رووه عن النبي صلى ا لله عليه وآله وسلم، فبعضهم رواه عن عمر، وبعضهم عن ابن عمر، وبعضهم عن أنس رضي ا لله عنهم جميعاً، وقد راجعه وحقق مروياته مساعد بن سليمان الحميد فأحسن في ذلك.

(١) حديث موضوع: رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٣٦-٣٨)، والطبراني في «المعجم الصغير» (٢/ ٦٤)، وفي «المعجم الأوسط» -مجمع البحرين- رقم (٣٥٤١) -والحاكم في «المعجزات»- كما في «دلائل النبوة» - وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ١٣٤-١٣٥)، وابن عدي، وابن عساكر- كما في «الخصائص» للسيوطي (٢/ ٦٥) كلهم من حديث عمر بن الخطاب ﷺ والحديث باطل كما جزم بذلك الذهبي في ترجمة محمّد بن علي بن الوليد السلمي البصري من «الميزان» (٣/ ٦٥١) وقال: (روى أبو بكر البيهقي حديث الضب من طريقة بإسناد نظيف، ثم قال البيهقي: الحمل فيه على السلمي هذا.

قلت: صدق والله البيهقي؛ فإنه خبر باطل).

قال علي رضا: ولم يصنع الزبيدي شيئاً حينما زعم أن رواية الأئمة للحديث تجعله ضعيفاً لا موضوعاً «إتحاف السادة المتقين» (٢،٢٠٦).

وقد جزم الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٩٢-٢٩٤) بكلام البيهقي وأقره.

(٢) حديث صحيح: رواه الطبراني في «الاوسط» -مجمع البحرين- (٣٥٢٠)، والبزار في «مسنده» -كشف الأستار (٣/ ١٣٥) رقم (٢٣١٤)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ٥٥٥) رقم (٣٣٨) بإسناد صحيح من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وكذا صحح إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٧٩)، وصححه كذلك محقق «دلائل النبوة» للأصبهاني (١/ ٤٠٩) وتكلم على علة اسناد بعض الطرق الأخرى، فأجاد.

(٣) تكثيره للطعام صح عند مسلم في «صحيحه» (٢٧) من حديث أبي هريرة ﷺ (٤٤) ومن حديث أبي هريرة أو أبي سعيد الخدري رضي الله عنهما برقم (٤٥) أيضاً.

(٤) صح ذلك في «صحيح البخاري» (٣٥٧٦،٥٦٣٩)، و«صحيح مسلم» (١٤٨٤)، وغيرهما من حديث جابر ﷺ. وصح من حديث أنس ﷺ عند البخاري (١٦٩،٢٠٠،٣٥٧٤،٣٥٧٣،٣٥٧٥)، وعند مسلم (١٧٨٣).

(٥) روي من طرق لا يتقوى بها الحديث: الأول فيه يحيى الحماني، وهو متروك متهم، والثاني: فيه انقطاع، وروي من طريق آخر فيه جهالة كذلك، كما أن في الإسناد اختلافاً وكذا في متن الحديث، وقد بين ذلك بالتفصيل محقق «دلائل النبوة» للأصبهاني (٣/ ١٠٣١-١٠٤١) فأجاد.

(٦) ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١١/ ٢٧٥) فقال: «ولما أرسل محمّد بن مسلمة لقتل =

ولصحابتهِ من بعدهِ كراماتٍ لا تحصى:

كتسبيحِ الصحفةِ بين يديْ سلمانَ وأبي الدرداءِ[1]، وهُما يأكلانِ[2]، وعبادُ بن بشير، وأسيد بن حُضيرْ لَّما خرجا منْ رسولِ اللّهِ صلى اللّه عليه [وآله] وسلَّمَ في ليلةٍ مظلمةٍ، فأضاءَ لهما طرفُ السوط، فلمَّا افترقا، افترقَ الضوءُ معهُما[3].

وأبو بكرِ الصديقِ لَّما ذهبَ بأضيافِ رسولِ اللّه صلى اللّه عليه [وآله] وسلم الثلاثةِ جعلَ لا يأكلُ لقمةً إلاّ ربا مثلُها، فلمَّا شبعوا كانتْ أكثرَ مما هيَ قبلُ، فرفعَها إلى رسولِ اللّه صلى اللّه عليه [وآله]وسلم، فجاءَ أقوامٌ كثيرون، فأكلوا منها[4].

وعمرُ لَّما أرسلَ جيشهُ معَ ساريةَ ولقيهمُ العدوُّ، وكانَ على المنبرِ في المدينةِ، فناداهُ: ياساريةُ الجبل مرتينِ، فسمعهُ ساريةُ، وهوَ في العراقِ، والتجأَ إلى الجبلِ، وانتصرَ[5].

كعب بن الأشرف فوقع وانكسرت رجله فمسحها، فبرئت»

قال علي رضا: قد روى البيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ١٩٠-١٩٢) قصة قتل كعب بن الأشرف، وأن الذي أصيب عباد بن بشر في وجهه أو رجله، ولم يذكر شيئاً عن مسحه عليه الصلاة والسلام لرجله، مع أن الإسناد معضل من رواية موسى بن عقبة. ثم رواه (٣/ ١٩٩) بإسناد مرسل فسمّى الرجل: الحارث بن أوس، وأنه عليه الصلاة والسلام تفل على جرحه.

(١) رسمت هكذا: «وأبي الدردا» دون همزة.

(٢) رواه ابو نعيم في «حلية الأولياء» (١/ ٢٢٤) بإسنادٍ فيه من لم أقف له على ترجمة والحديث ذكره اللالكائي في كتابه «كرامات أولياء الله» بسندين أحدهما منقطع والاخر ضعيف، [المجلة].

(٣) تقدم أنه في «صحيح البخاري» (٣٨٠٥) من حديث أنس رضي الله عنهم جيمعاً.

(٤) صح ذلك في «صحيح البخاري» (٦٠٢)، و«صحيح مسلم» (٢٠٥٧) من حديث عبدالرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما.

(٥) تقدم شيء من تخريج هذا لأثر، وقد وصلتُ فيه إلى أنه ضعيف الإسناد.

ثم وقفت على تخريجه أيضاً عند أبي نعيم في «دلائل النبوة» (٢/ ٢١٠) من طريق أيوب بن خوط -وهو متروك- ومن طريق يحيى بن أيوب الغافقي -والصحيح فيه أنه ضعيف لسوء حفظه -ومن طريق نصر بن طريف- ووقع في «الدلائل»: ظريف» بالظاء المعجمة، وهو تصحيف -وهذه الطريق لم يشر إليها الألباني في «الصحيحة» (١١١٠) وهي لا تسمن ولا تغني من جوع.

فنصر هذا متروك، معروف بوضع الحديث كما في «الميزان» (٤/ ٢٥١).ثم هو معضل مع ذلك

=

ونزلتِ السكينةُ، وفيها الملائكةُ مثلَ الظلةِ[1] لقراءةِ أُسيدِ بنِ حضيرٍ[2].

وكانتِ الملائكةُ تسلمُ على عمرانَ بنِ حصينٍ[3].

وخُبيبُ بنُ عديٍّ كانَ أسيراً للمشركينَ يؤتى بعنبٍ يأكلهُ، وليسَ بمكّةَ عنبٌ[4].

وأمُّ أيمنٍ لَمّا خرجتْ مُهاجرةً بلا زادٍ وماءٍ، وكانتْ صائمةً، فلمّا أمستْ تدلّى عليها ذنوبٌ[5] منَ السماءِ، فشربتْ حتّى روتْ، وما عطشتْ بقيةَ عمرِهَا[6].

وسفينةُ مولَى رسولِ اللهِ صلى الله عليه [وآله] وسلم اعترضهُ الأسدُ، فقال: إني مولى رسولِ اللهِ عليهِ [وآله] وسلم، فمشى الأسدُ معهُ حتّى أوصلهُ إلى مقصدهِ[7].

والبراءُ بن مالكٍ كانَ إذا أقسمَ على اللهِ أبرَّ قسمَهُ[8]، وكانَ مرةً في جيشٍ لهُ،

وفيه أبو معشر نجيح السندي، وهو ضعيف بل قال البخاري: منكر الحديث، «الميزان» (٤/ ٢٤٦).

ثم رواه أبو نعيم في «الدلائل» (٢/ ٢١١) من طريق قتيبة بن سعيد، قال الليث بن سعيد -كذا والصواب: ابن سعد- عن عمر بن الحارث قال: بينا عمر بن الخطاب على المنبر.. وذكر القصة. وهذا إسناد معضل أيضاً، ولم يذكره المحدث الألباني أيضاً.

(١) هو ما أضلّ الإنسان من شجرٍ أو غيره. انظر «المعجم الوسيط» (١/ ٥٧٧)

(٢) تقدم بيان صحته، وأنه رواه البخاري (٥٠١٨)، ومسلم (٧٩٦)، من حديث أسيد بن حضير ﷺ.

(٣) ثبت ذلك في «صحيح مسلم» (١٢٢٦) رقم (١٦٧)، وهو في «مسند أحمد» (٤/ ٤٢٧)، و«طبقات ابن سعد» (٤/ ٢٩٠)

(٤) صح ذلك في «البخاري» (٣٠٤٥،٣٩٨٩،٤٠٨٦،٧٤٠٢).

(٥) هو الدّلو العظيم. «المعجم الوسيط» (١/ ٣١٦).

(٦) رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/ ٢٢٤) بإسنادٍ منقطع، والأثر ورد عن إمرأة ثانية وهي أم شريك الدوسية ورواه ابن سعد في الطبقات (٨/ ١٥٥، ١٥٧) وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٦٦) والبيهقي في الدلائل (٦/ ١٢٣) وأسانيدها لا تخلو من مقال [المجلة].

(٧) رواه الطبراني في «الكبير» (٦٤٣٢)، وصححه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٦٠٦)، ووافقه الذهبي!! وإنما هو حسن من أجل أسامة بن زيد الليثي.

وكذا رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٢٠٥٤٤) وإسناده صحيح لا مضمر فيه إلا ما زعمه محققاً «سير أعلام النبلاء» (٣/ ١٧٣-١٧٤) -بإشراف شعيب الأرناؤوط! -من أن محمّد بن المنكدر لم يثبت سماعه من سفينة!! وهذا ليس بشيء لأنهم لم يذكروا عدم سماعه أصلاً بل أقر روايته عنه كل من المزي وابن حجر وغيرهما!!

(٨) حديث صحيح: رواه الترمذي في «السنن» (٣٨٥٤) من حديث أنس بن مالك ﷺ مرفوعاً: «كم من =

فلقيهمَ العدوُّ، فأقسمَ على اللهِ بالظفرِ والشهادةِ، فوقعَ شهيداً، وانهزمَ العدوُّ[1].

وخالدُ بن الوليدِ حاصرَ حصناً، فقالوا: لا نُسلمُ حتَّى تشربَ هـذا السُّمَّ، فشربهُ، ولم يضرَّهُ[2].

وسعد بنُ أبي وقاصٍ كانَ مجابَ الدعوةِ[3]، وهوَ الذي هـزمَ جنـودَ كسـرَى، وفتحَ العراقَ[4].

وأبو مسلمٍ الخولانيُّ لمَّا دعاهُ الأسودُ العنسيُّ الذي ادَّعى النبوةَ، فقـالَ لـهُ: أتشـهدُ أنِّي رسولُ اللهِ؟!

فقالَ: ما أسمعُ.

قال: أتشهدُ أنَّ محمداً رسولُ اللهِ؟!

قال: نعمْ!

أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له لو أقسم على الله لأبره منهم البراء بن مالك». وإسناده حسن.
ورواه البغوي في «شرح السنة» (١٤/ ١٩٠) من وجه آخر عن أنس وفيه من يعتبر بحديثـه في المتابعـات، فيصح الحديث ولله الحمد. وسيأتي له طريق آخر.

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٩١-٢٩٢) من طريق ثالثة عن أنس بن مالك.

(٢) روي من وجهين عن خالد بن الوليد: الأول رواه الطبراني وأبو يعلى «مجمع الزوائد» (٩/ ٣٥٠) وقال: واحد إسنادي الطبراني رجاله رجال الصحيح وهو مرسل. ورجالهما ثقات، إلا أن أبا السفر وأبـا بـردة بن أبي موسى لم يسمعا من خالد، والله أعلم).
والثاني: رواه ابن سعد وابن أبي الدنيا عن خيثمة بإسنادٍ صحيح إليه قال: أتى خالد بـن الوليـد برجـل معه زِق خمر -وقال يحيى بن آدم، عن أبي بكر بن عياش: خلاً بدل العسل، قال الذهـبي: وهـذا أشـبه - فقال: اللهم اجعله عسلاً، فصار عسلاً. انظر «سـير أعـلام النبـلاء» (١/ ٣٧٦)، و«الإصابـة» (٣/ ٧٣).
وهذا منقطع أيضاً فلعله يُحسن بالوجه الآخر، والله أعلم.

(٣) صح ذلك في «سنن الترمذي» (٣٧٥٢) من حديث سعد ﷺ أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قـال: «ا لله استجب لسعدٍ إذا دعـاك». وإسـناده صحيـح، وصححـه ابـن حبـان برقـم (٢٢١٥)، والحـاكم (٣/ ٤٩٩)، ووافقه الذهبي.

(٤) انظر ترجمة سعد بن أبي وقاص من «سير النبلاء» (١/ ٩٢-١٢٤).

فـأمرَ بنـارٍ، فـألقي فيهـا، فوجـدوهُ قائمـاً يصلـي فيهـا، وقـد صـارت عليـهِ بـرداً وسلاماً[1].

ووضعتْ لهُ جاريتهُ سُماً في طعامِهِ، فأكلهُ، ولمْ يضـرَّهُ[2]وصلـةُ بـنُ أشـيَمٍ[3] مـاتَ فرسهُ في الغزوِ، فقالَ: اللهم! لا تجعلْ لمخلوقٍ عليَّ مِنَّةً، فأحيا اللهُ له فرسهُ حتَّى أتى منزلهُ، ثمَّ قال: يا بُنيَّ! خذْ سرجَ الفرسِ؛ فإنَّهُ عاريةٌ، فأخذ سرجَ الفرسِ؛ فمات.

وجاءهُ الأسدُ مرَّةً، وهوَ يصلِّي في غيطةٍ[4]، فلمَّا سلَّمَ قال: اطلُـبْ رزقـكَ في غـيرِ هذا الموضعِ؛ فولَّى الأسدُ عن موضعهِ[5].

وكان سعيدُ بن المسيبِ في أيامِ الحرةِ، يسمعُ الأذانِ من قـبرِ النـبيِّ صلـى الله عليـه [وآله] وسلَّمَ، وكانَ المسجدُ خالياً لمْ يبقَ فيهِ غيرهُ[6].

---

(١) في القصة إرسالٌ -أي انقطاعٌ- كما جزم الذهـبي في «سـير النبـلاء» (٤/ ٨-٩)، وانظـر كذلـك: «أسـد الغابة» لابن الأثير (٦/ ٢٨٣)، والقصة ذكرها اللالكائي في «كرامات أولياء الله» بسند ضعيف [المجلة].

(٢) جزم بذلك شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١١/ ٢٧٩)! والقصة ذكرها اللالكائي في كتابه المذكور بسند فيه ضعف [المجلة]

(٣) انظر ترجمته في «حلية الأولياء» (٢/ ٢٣٧-٢٤٢)، والقصة ذكرها ابن المبـارك في الزهـد بزيـادة في متنـه، وابن أبي الدنيا في كتابه (مجابو الدعوة) واللالكائي في كتابه المذكور، [المجلة].

(٤) الغيط: المطمئن الواسع من الأرض. «المعجم الوسيط» (٢/ ٦٦٦).

(٥) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٢٤٠) وفيه حماد بن جعفر بن زيد، وهو لين الحديـث كمـا في «التقريـب» (١٥٠٠). وله طريق أخرى فيها جهالة مع اختلاف يسير. وجزم شيخ الإسلام ابن تيميـة بهـذه القصـة وغيرها في «الفتاوى» (١١/ ٢٨٠)!

(٦) رواه الدارمي في «سننه» (٩٤) فقال: أخبرنا مروان بن محمد، عن سعيد بن عبدالعزيز، قال: فذكره بمعناه لكن قال: «وكان لا يعرف وقت الصلاة إلا بهمهمةٍ يسمعها من قبرِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

قلت: إسناده منقطع بين سعيد بن عبدالعزيز وبين سعيد بن المسيب، والأول كان قد اختلـط قبـل موتـه، فالإسناد ضعيف بلا ريب. وانظر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٢). والعجب من شـيخ الإسـلام فقـد جـزم بهذا الخبر المنكر في «الفتاوى» (١١/ ٢٨٠-٢٨١)!!

والأثر قد روي من طريق ابن سعد في «الطبقات»، بطريقـين: الأول مـن طريـق ضعيـف، والاخـر مـن طريق الواقدي، [المجلة].

ولمّا ماتَ الأحنفُ بن قيسٍ وقعتْ قلنسوةُ رجلٍ في قبرهِ، فأهوى[1] ليأخذها، فوجدَ القبرَ قدْ فسحَ فيه مدَّ البصرِ[2].

وكانَ إبراهيمُ التيميُّ يقيمُ الشهر والشهرينِ لا يأكلُ ولا يشربُ[3]. وسألَ عُتبةُ الغلامِ[4] ربهُ صوتاً حسناً، ودمعاً غزيراً، وطعاماً منْ غيرِ تكلُّفٍ فكانَ إذا قرأَ بكى وأبكى، ودمعهُ جارياً[5] طولَ دهرهِ، ويأوي إلى منزلهِ فيصيبُ قوتهُ، ولا يدري منْ أينَ يأتيهِ[6].

ومرَّ عامرُ بن قيسٍ[7] بقافلةٍ حبسها الأسدُ فأتاهُ، فتواضعَ لهُ الأسدُ، فوضعَ رجلهُ على عنقهِ، ومرَّتْ القافلة، وقالَ: إنّي أستحي منَ اللهِ تعالى أنْ أخافَ غيرهُ[8].

---

(١) أهوى بيده للشيء: مدَّها. «المعجم الوسيط» (٢/ ١٠٠١)

(٢) ذكره الذهبي في «سير النبلاء» (٤/ ٩٥-٩٦) وفيه من لم أقف له على ترجمة. وجزم شيخ الاسلام بالخبر في «الفتاوى» (١١/ ٢٨١-٢٨٢).

(٣) ذكره الذهبي في «سير النبلاء» (٥/ ٦١)، وفيه تدليس الأعمش، فإنه لم يصرح بسماعه من إبراهيم التيمي -وليس هو بالنخعي!

(٤) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/ ٢٣٦)، وفيه يحيى بن راشد والظاهر أنه المازني، وهو ضعيف. وعبدالله بن المبشر من ولد توبة العنبري لم أجد له ترجمة، إلا أن يكون المديني، فهو ثقة كما في «الجرح والتعديل» (٥/ ١٧٧).

(٥) في «الحلية»: «وكانت دموعه جارية».

(٦) انظر ترجمة عتبة بن أبان البصري في «السير» (٧/ ٦٢-٦٣).

(٧) كذا في (ك) و(ن). والصواب: عامر بن عبد قيس كما في «الحلية»، وغيره.

(٨) رواه ابو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩٢) لكن ليس فيه: «إني أستحي... »الخ بل: «قال: هذا كلب من الكلاب، فمرَّ به حتى أصاب ثوبه فم الأسد».
وفيه عمارة بن أبي شعيب، وقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٦٦) برواية اثنين عنه، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ثم وقفت على عبارته: «إني لأستحي من الله عز وجل أن أهاب شيئاً غيره»: أخرجه كذلك أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٨٩) في قصة أخرى غير التي أشار إليها المؤلف، وفيه من لم أقف له على ترجمته أيضاً، وذكره اللالكائي في كتابه المذكور آنفاً بسند ضعيف جداً [المجلة] وانظر كذلك «سير النبلاء» (٤/ ١٧)، و«الفتاوى» (١١/ ٢٧٩-٢٨٠).

ودعا ربهُ أنْ يُهوِّنَ عليهِ الطُّهرَ في الشتاءَ، فكانَ يؤتى بالماءِ لهُ بخارٌ[1].

ودعا ربَّهُ أنْ يمنعَ قلبهُ منَ الشيطانِ في الصلاةِ، فلمْ يقدرْ عليهِ الشيطانُ[2].

وغيَّبَ الحسنُ البصريُّ عنِ الحجاجِ، فدخلوا عليهِ ستَّ مراتٍ، فدعا الله تعالى، فلم يرهُ أحدٌ[3].

وهذا بابٌ واسعٌ في هذه الأمةِ لمنْ أكرمهُ الله تعالى.

والكرامةُ: قد تكونُ بحسبِ احتياجِ أهلها.

هذا وقدْ تخيَّل بعضهُمْ في قولِ محمدِ بن الفضلِ[4] في نظمهِ في الكرامةِ:

مـنْ قطـعِ ذي مسـافةٍ في سـاعةٍ ... وطـيِّ أيـامٍ علـى المجاعـةْ

والمنطـقِ النـاجعِ[5] في القلـوبِ ... والنظـرِ النـافعِ للكـروبِ

وسـرعةِ الادراكِ بالفراسـةِ ... ورُقيـةِ الأمـلاكِ بالكياسـةِ

أنَّ ذلكَ فيه التصرُّفُ بما أرادَ الوليُّ منْ قطعِ المسافاتِ البعيدةِ على طيِّ مُرادِهِ! وتركَ معنى: ﴿إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ﴾ [الأنعام:١٠٩].

وأنهُ[6] يكشفُ ما في القلوبِ بمنطقهِ!

---

(١) رواه أبو نعيم في «الحلية» (٢/ ٩٢). وجزم به شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» (١١/ ٢٨٠)
قلت: فيه تدليس قتادة، ولم يصرح بالتحديث، فالإسناد ضعيف.
وعمرو بن عاصم هو الكلابي: صدوق في حفظه شيء كما في «التقريب» (٥٠٩٠).

(٢) ذكره الذهبي في «السير» (٤/ ١٧) وفيه تدليس قتادة أيضاً.
ومع هذا جزم به شيخ الإسلام في «الفتاوى» (١١/ ٢٨٠).

(٣) انظر ترجمة إضافية له رحمه الله تعالى في «طبقات ابن سعد» (٧/ ١٥٦-١٧٧)، و«سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥٦٣-٥٨٨).

(٤) لعله محمّد بن الفضل الصوفي واعظ بلخ، الذي ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٤/ ٥٢٣-٥٢٦).

(٥) نجع الدواءُ في العليل: نفعَ وظهر أثره. «المعجم الوسيط» (٢/ ٩٠٣).

(٦) أي الولي بزعم هؤلاء الذين يرد عليهم المؤلف رحمه الله.

وتركَ معنى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل:٦٢]، وأنهُ يرى الأملاك!
وتركَ معنَى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣].

وأنهُ يخبرُ عنْ ذلك بالفراسةِ والكياسةِ؛ لأنَّ خيالاتهِ تخبرُ عنْ معدنِ الالهامِ الخفيِّ!
ولمْ يعلمْ أنَّ ذلك منَ الشِّركِ الخفيِّ!

وأنَّ المرادَ منْ قولِ الناظمِ: بيانُ حقيقةِ الكرامةِ، وأنَّها جائزةٌ مع الشروطِ المذكورةِ ردَّاً على منْ أنكرها كأبي إسحاق[1]، والمعتزلةِ، فحملهَا بزعمهِ على التصرُّفِ، والكشفِ، وسلكَ طريقَ منْ فضَّلَ الوليَّ على النبيِّ[2]، وقالَ: إنَّ الوليَّ يخبرُ بالالهامِ والعقلِ، والنبيُّ يخبرُ عنِ الملكِ بالنقلِ، فالأولُ بغيرِ واسطةٍ؛ فترجَّحَ عندهمُ الوليُّ على النبيِّ في الخبرِ[3]!

ومنْ ثمةَ قالوا: بقطعِ النبوةِ دونَ الولايةِ بالموتِ[4]!

وأثبتوا التصرُّفَ لأرواحهمْ؛ لأنَّها باقيةٌ[5]!

---

(١) هو أبو اسحاق الإسفرائيني: إبراهيم بن محمّد الملقب بركن الدين، وقد ترجمه الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٣٥٣-٣٥٦). وقد نقل الذهبي -هناك- عن أبي القاسم القشيري عن أبي إسحاق الإسفراييني أنه كان ينكره كرامات الأولياء، ولا يجوّزها.
قال الذهبي: وهذه زلة كبيرة، ثم إنَّ الاسفراييني أشعري مع أن الأشاعرة يؤمنون بكرامات الأولياء.

(٢) كالشيخ الأكفر(!) محي الدين -بل مميت الدين!- ابن عربي الملحد، وطائفته من أصحاب وحدة الوجود، وقد حققت ثلاث رسائل نافعة بإذن الله تعالى في الرد عليهم أولها: «الرد على القائلين بوحدة الوجود» للعلامة ملا علي القاري.
وثانيها: «تسفيه الغبي بتبرئة ابن عربي» للعلامة إبراهيم الحلبي.
وثالثها: «نعمة الذريعة في نصرة الشريعة» للأمة إبراهيم الحلبي أيضاً.

(٣) انظر كلام الملحد ابن عربي في «فصوص الحكم» (ص٦٣). والرد عليه للعلامة إبراهيم الحلبي في «نعمة الذريعة» (٣٧-٤٠).

(٤) صرح بهذا ابن عربي في «الفصوص» (ص١٣٤-١٣٥). وانظر الرد الشافي عليه في «نعمة الذريعة» (ص١١٤-١١٧).

(٥) تقدم النقل عن بعض علماء الحنفية بأن من قال: أرواح المشايخ حاضرة تعلم، يكفر. انظر «البحر الرائق» (٥/ ١٢٤).

وقالوا -بزعمِهِمْ- مالَمْ يـأذنِ بـهِ اللهُ، افـتراءً علـى اللهِ، ولَمْ يفرِّقـوا بـينَ كراماتِ الرحمنِ لأوليائهِ، وتلبيساتِ الشيطانِ منْ أعدائهِ، وتركوا حقائقَ الإيمانِ، وأعرضوا عنْ نصوصِ القرآنِ!

﴿سَيَعْلَمُونَ غَداً مَّنِ الْكَذَّابُ الأَشِرُ﴾ [القمر:٢٦].

﴿وَسَيَعْلَمْ الَّذِينَ ظَلَمُواْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء:٢٢٧]

ولعلَّ المُنحرفَ لتعصُّبٍ أو حسدٍ أن يتعمَّهُ[1] بالكمهِ[2] عنِ المقصدِ؛ فإنهُ يحقُّ للحقِّ أنْ يُتبَّعَ.

وخيرُ الرشدِ في العدلِ عنِ الهلعِ.

﴿وَمَن كَانَ فِي هَـذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء:٧٢].

وليسَ الشكُّ كاليقينِ في عقائِدِ أهلِ الدينِ!

فمنْ تعنَّتَ وتمنَّى؛ نالَ مالاً يتهنَّى!

ومنْ دقَّقَ النظرَ لاحقَ المقصِدَ المعتبَرَ!

ومنِ استنزلَ بدونِ الأصولِ ربَّمَا اختلفَ عليهِ المنقولُ!

فإذا ضبطَا المرءُ القواعدَ، تسلسلتْ لهُ الفوائِدُ!

فاتقانُ الإيمانِ في ذا البابِ هوَ لبُّ اللُّبابِ!

فالحذرَ الحذرَ من سبيلِ الغيرِ؛ فإنِّي لم أقصدْ لكَ فيما ذكرتـهُ التشـديدَ، بـلِ التنبيـهَ علَى الحدُدِ بالتحديدِ!

فإنْ منْ زلَّـتْ بهِ القدمُ، وقعَ في ساحةِ الندمَ!

ومنْ تعدَّ الحُدُدَ وما فيها، جوزيَ بنارٍ خالداً فيها!

---

(١) العنت: الإثم والهلاك ودخول المشقة على الإنسان، «المختار» ص(٤٣).

(٢) في دخول (ال) الترعيق على (غير) خلاق، والأولى بل الصواب عدم دخولها، وهذا ما يشهد بـه القـرآن والسنة الصحيحة واشعار العرب، وانظر (معجم الأخطاء الشائعة للعدناني) ص(١٩٠)

فإياكَ! ثمَّ إيَّاكَ منْ زللِ قَلَم الناسخينَ؛ فإنَّها تُدَلِّسَ زيناً في رقمِ[1] الراسخينَ! فمنْ ثمَّةَ اعتنيتُ لكَ بهذا الشأنِ، وأبرزتُ لكَ ذخائرَ البُرهانِ، ورتبتُ ذلكَ على خطٍّ أنيقٍ في غايةِ معالي التحقيقِ.

ومرادي بذلكَ سنوحَ[2] السبيلِ، ووضوحَ الدليلِ لكلٍّ منْ طرقَ فتحَ قلبهِ، وخطبَ [أفكار مبانيه][3] واقتنصَ مخدَّراتِ دُرَرِهِ[4] وتملَّى بمحاسنَ غُررهِ[5] وتدبجَ[6] بجرائرِ ذخائرهِ[7]، واقتحمَ بحارهُ لالتقاطِ جواهرهِ، لا سيما وقدْ عفتِ[8] الرسومِ[9]، واندرسَ منثورهَا، والمنظومُ.

وطُمستِ الأعلامُ، وانتصبَ اللثامُ[10]، وعزَّ[11] المرامُ، واستعصى الزمامُ[12]، إلاَّ منْ أيدهُ اللهُ بالعنايةِ، وسترهُ بجُنَّةِ الهدايةِ[13]، فهذا الذي نالَ الهنَا، وبلغَ المُنَا، ومنَ اللهِ أرجو التَّوفيقَ والهدايةَ إلى أقومِ طريقٍ، وأسألهُ منْ لطفهِ المُعافاةَ في حالتيْ الحالِ وعقباهُ، وأطلبُ من فضلهِ حسنَ الختامِ، وعِزَّ ما مثلها يومَ الزِّحامِ، وصلى اللهُ على منْ لا نبيَّ بعدهُ، وعلى آلهِ وصحبهِ وجندهِ.

---

(١) الرَّمْمُ: مِنْ رَمَمَ أي كتب فبيَّن وأعجم، انظر «المختار» ص(٢٥٨)

(٢) سَنَحَ لي رأيٌ: أي عَرَضَ «المختار» ص(٣١٢).

(٣) في «ك» يوجد طمس على بعضها، ولعل الصواب ما أثبته

(٤) هي الجواهر الثمينة المصونة، انظر «القاموس» ص(١٢٩، ٢٠٧)

(٥) الغُرَرُ من المتاع خياره ورأسه «المعجم الوسيط» (ج٢/ ص٦٤٩)

(٦) حرير مُدَبَّج: مُزَيَّن بديباج «المختار» ص(٢٠١).

(٧) الذخيرة: ما ادُّخِرَ وأُخِرَ:اختاره واتخذه «القاموس» ص(٢٢٦).

(٨) عفت الدِّيَارُ: خَلَتْ مِن أهلها وعضفضى الأثر: زال وامّحى وانظر «المعجم الوسيط» (ج٢/ ص٦١٢)

(٩) الرُّسُوم: الآثار، «المختار» ص(٢٤٨).

(١٠) أي قاموا وتَهَأوا «المعجم الموسيط» (ج٢/ ص٩٢٤)

(١١) أي قلَّ فلا يكاد يوجد «القاموس» ص(٤٢٠)

(١٢) الزِّمَام: ما يُزَمُّ به أو يُربط «مختار القاموس» ص(٢٧٩)

(١٣) الجُنَّةُ: كُلُّ ما وَقَى «مختار القاموس» ص(١١٧)

وهذا آخرُ ما تيسرَ من فضلِ اللهِ فيما سمّيَ:

بـ«سيف الله على منْ كذبَ على أولياءِ الله».

قالَ مؤلفُها: وكانَ الفراغُ بمكّةَ أواخرَ جُمادى الثّـاني سـنةَ سـبعةِ عشـر بعـد المائـةِ والألفِ.

وصلى اللهُ على نبيِّنا محمدٍ وآلهِ وصحبهِ وسلمَ[1]

---

(١) وكان الفراغُ من نسخ هذه الرسالة الفريدة في يوم الأحـد (١٤١٩/٣/١٩)مـن الهجـرة النبويـة المباركـة على صاحبها أفضلُ الصلاة وأزكى التسليم بمدينة فروقَ المعروفة باصطمبول.

وكان الفراغ -بحمد الله تعالى- من تحقيقه عصر ليلة الجمعة (١٤١٩/٥/٢٦) من الهجرة النبوية المباركة على صحباه أفضل الصلاة وأزكى التسليم بمدينة خليل الله محمّد صلى الله عليه وآله وسلم.

